

أنظمة ولوائح السوق المالية السعودية - المطابقة والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

النسخة الأولى

تاريخ النشر: أكتوبر ٢٠٢٢

يستند هذا الكتاب إلى الإصدار رقم ١ من الخطة
الدراسية ويشمل الامتحانات في المدة الواقعة
بين ١ فبراير ٢٠٢٣ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦



أهلاً بكم في هذه المادة التعليمية الصادرة عن المعهد المُعتمد للأوراق المالية والاستثمار تحت عنوان "أنظمة ولوائح السوق المالية السعودية" -المطابقة والالتزام و مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".

صُمم هذا الكتاب الدراسي في المعهد المُعتمد للأوراق المالية والاستثمار لإعداد المتقدمين لامتحان مادة "أنظمة ولوائح السوق المالية السعودية" -المطابقة والالتزام و مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" الذي ينظمه المعهد.

الناشر:

المعهد المُعتمد للأوراق المالية والاستثمار

© المعهد المُعتمد للأوراق المالية والاستثمار ٢٠٢٥

٢٠ فينتشيرش ستريت

لندن

EC3M3BY

الهاتف: ٠٦٠٠ ٧٦٤٥ ٢٠ ٤٤٤

الفاكس: ٠٦٠١ ٧٦٤٥ ٢٠ ٤٤٤

البريد الإلكتروني: customersupport@cisi.org

www.cisi.org/qualifications

تأليف:

الدكتور ناتالي شون، عضو منتسب في المعهد المُعتمد للأوراق المالية والاستثمار

مراجعة:

نايجل سايدنهام

يُعدّ هذا الكتاب دليلاً تعليمياً فحسب، ولا يتحمل المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار أية مسؤولية عن الأشخاص الذين يستخدمونه لممارسة أنشطة التداول أو الاستثمار بأي شكل من الأشكال.

وفي حين بذل المعهد قصارى جهده للتأكد من دقة محتوى الكتاب، لا يتحمل الناشر أو المؤلف أي مسؤولية عن الخسارة التي قد يتعرض لها أي شخص يُبرم صفقة أو يمتنع عن إبرام أخرى نتيجة الاطلاع على محتوى هذه المادة التعليمية.

جميع الحقوق محفوظة للناشر، ولا يجوز إعادة نشر أي جزء من هذه المادة التعليمية أو تخزينه عن طريق نظام استرجاع المعلومات، ويُحظر نقله بأي شكل أو بأي وسيلة كانت سواء إلكترونياً أو بالتصوير أو التسجيل أو خلافه من دون الحصول على إذن مسبق من صاحب حقوق النشر.

تحذير: إنّ اتّخاذ أي إجراء غير مرخّص به فيما يتعلّق بمحتوى هذه المادة التعليمية، سواء كله أو أي جزءٍ منه، قد يعرّض صاحبه للملاحقة القضائية والمُحاكمة المدنية بتهمة إحداث الضرر.

توجد "خطة المنهج" في نهاية الكتاب، وتشمل عناصر المنهج بالكامل. ويمكنكم الاطلاع على خطة المنهج التعليمي على الموقع الإلكتروني: cisi.org أو عبر الاتصال بمركز خدمة العملاء على الرقم: ٠٧٧٧ ٧٦٤٥ ٢٠ ٤٤٤. ويرجى ملاحظة أن الأسئلة الواردة في الاختبار يتم تحديثها وفقاً لخطة المنهج التعليمي.

صُمّمت الأسئلة الواردة ضمن الكتاب لمساعدة المتقدمين للامتحان على مراجعة مختلف المواضيع الواردة في المنهج ولتعزيز التعلّم لكل فصل.

طبعة الكتاب التعليمي: ١،٢ (يونيو، ٢٠٢٤)

ملاحظة هامة- يرجى الاطلاع باستمرار على التغيرات في الكتاب التعليمي ومواعيد الاختبارات

تعكس التغيرات التي تطرأ على ممارسات القطاع، والظروف الاقتصادية، والتشريعات/ اللوائح، ووسائل التكنولوجيا، وغيرها من العناصر الأخرى، مدى ضرورة تحديث المعلومات لدى العاملين في القطاع.

في وقت إصدار الكتاب، يتم اعتماد محتواه بوصفه مناسباً للاختبارات المقررة، وفقاً للفترة المحددة في الكتاب. وقد تؤدي التغيرات التي تطرأ على القطاع إلى تعجيل إصدار النسخة المحدثة من الكتاب أو تأجيلها.

يرجى ملاحظة أن النسخة الحالية من الكتاب سوف تحل دائماً محل الإصدارات السابقة.

ويمكنكم الاطلاع بصفة دورية على الإصدارات الحديثة وأي تغيرات تطرأ على مواعيد الاختبارات عبر زيارة الموقع الإلكتروني للمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار: cisi.org/candidate_update

التعلم والتطور المهني عن طريق المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار

يُعَدّ المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار الهيئة المهنية الرائدة لأولئك الذين يعملون في قطاع المال والاستثمار أو يتطلعون للعمل فيه، وإننا في المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار نلتزم أشد الالتزام بتعزيز المعارف والمهارات والنزاهة، وهي الركائز الثلاث للسلوك المهني في صلب منظميتنا المعتمدة.

تستخدم الشركات اختبارات المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار لتلبية متطلبات الهيئات التنظيمية الحكومية. فالشهادات الصادرة عن المعهد شهادات معترف بها رسمياً على نطاق واسع من الحكومات وهيئات الرقابة، بدءاً من سنغافورة ووصولاً إلى دبي والولايات المتحدة إلى جانب الهيئات التنظيمية في المملكة المتحدة، حيث يقع مقر المعهد الرئيسي. ويتم عقد نحو ٥٠ ألف اختبار كل عام، علماً أنه يجب على المتقدمين استخدام المواد التعليمية الصادرة عن المعهد عند التحضير للاختبارات التي ينظمها للحصول على أفضل الفرص لتحقيق النجاح. وتخضع الكتب التعليمية التي ينتجها المعهد للمراجعة سنوياً عن طريق خبراء من العاملين في قطاع الخدمات المالية أنفسهم بالإضافة إلى شركائنا المدربين المعتمدين الذين يقدمون التدريب والتعلم الإلكتروني لمساعدة المتقدمين للامتحان على التحضير له. كذلك تُنشر المعلومات التي تهّم المتقدمين للامتحان في صفحة خاصة على موقعنا الإلكتروني: cisi.org/candidateupdate.

لا يُقدّم هذا الكتاب التعليمي إعداداً دقيقاً وشاملاً للاختبار الذي صُمم له فحسب، بل إنه يُعدّ مرجعاً قيماً لممارسي المهنة أيضاً. كما تشكل دراسته جزءاً من التطور المهني المستمر. وتُتاح على موقعنا الإلكتروني الامتحانات التجريبية عن معظم المواد التعليمية التي يوفرها المعهد، وذلك كأداة مراجعة إضافية.

يتم تسجيل المتقدمين لاختبارات المعهد تلقائياً في عضوية المعهد بصفتهم طلاباً أعضاء من دون دفع رسوم إضافية لمدة عام واحد (ما لم يكونوا أعضاء في المعهد مسبقاً)، الأمر الذي يتيح لهم استخدام مجموعة واسعة من المراجع المتوافرة على الإنترنت، بما في ذلك نظام التلفاز الخاص بالمعهد، مجاناً من دون دفع أي رسوم إضافية. ويضمّ المعهد ما يزيد عن ٤٠ ألف عضو وقد استكمل نصفهم تقريباً المؤهلات ذات الصلة، ومن ثم انتقلوا إلى إحدى درجات العضوية المتقدمة في المعهد. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن الخطوات التالية اللازمة لتحقيق ذلك في نهاية هذا الكتاب.

١	لائحة مؤسسات السوق المالية
١٥	لائحة صناديق الاستثمار
٢٥	لائحة سلوكيات السوق
٣٣	تمويل الشركات
٤٥	تعليمات الحسابات الاستثمارية
٥٣	نظام مكافحة غسل الأموال
٦٥	مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله
٧٣	مسرد المصطلحات
٨١	أسئلة متعددة الخيارات
٩٣	خطة المنهج

من المتوقع أن تستغرق دراسة هذا الكتاب حوالي ٦٠ ساعة

ما التالي؟

ابحث عن تفاصيل حول عضوية المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار في الغلاف الخلفي لهذا الكتاب.

أتريد المزيد من الدعم للنجاح في الاختبار؟

انظر إلى الفقرة عن شركائنا المعتمدين في التدريب.

أتريد تسجيل ملاحظة أو تعليق؟

الرجاء إرسال تعليقاتك عبر البريد الإلكتروني إلى learningresources@cisi.org.

الفصل الأول

لائحة مؤسسات السوق المالية

- ٣ - ١ استمرار الترخيص
- ٧ - ٢ سحب الترخيص أو إلغاؤه
- ٨ - ٣ إعلانات الأوراق المالية
- ١٠ - ٤ أموال العملاء وأصول العملاء
- ١٢ - ٥ كشوفات العملاء

يتضمن هذا الفصل قرابة ٥ أسئلة من أصل ٢٥ سؤالاً من أسئلة الاختبار





١ - استمرار الترخيص

الهدف التعليمي

١-١-١ معرفة متطلبات الإشعار المفروضة على مؤسسات السوق المالية (لائحة مؤسسات السوق المالية، الباب الثالث، الفصل ٢، المادة ١٥، الملحق ٣-٢)

١-١ متطلبات الإشعار وصلاحيات الهيئة

يجب على مؤسسات السوق المالية التي ترغب بإجراء تغييرات إشعار هيئة السوق المالية كتابيًا بالتغييرات المقترحة، كما هو موضَّح في الجدول التالي

نوع التغيير	توقيت الإشعار
أيُّ تغيير في اسم المؤسسة، أو اسمها التجاري، أو عنوان مقرها الرئيس	قبل ٣٠ يومًا على الأقل من تاريخ التغيير المقترح
الدخول في ترتيبات تعاقدية - أو إجراء تغيير جوهري في ترتيب قائم - مع أطراف أخرى لتنفيذ إحدى وظائف المؤسسة	
أيُّ تغيير في المعلومات الجوهرية فيما يتعلق باسم شخص مسجل أو سمعته أو سلوكه	في مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ وقوع التغيير
تأسيس، أو تملك، أو بيع، أو حلُّ أيِّ شركة تابعة للمؤسسة، أو استثمار تزيد قيمته على 50% من قيمة أسهم شركة	
التغييرات المتعلقة بمكاتب الفروع، أو ترتيبات التأمين، أو أنشطة الشركة في الدول الأجنبية، أو عقود وترتيبات المقاصَّة والحفظ	

تصفية المؤسسة، أو شركة تابعة لها، أو شركة مسيطرة عليها إعسار المؤسسة فرض عقوبات تأديبية على المؤسسة صدور حكم ضد المؤسسة لمخالفتها أنظمة مصرفية أو أنظمة متعلقة بالخدمات المالية تحول أي شريك متضامن إلى شريك موص سحب أو رفض طلب عضوية في سوق مالية أو مركز مقاصّة تعيين محققين للتحقيق في أعمال المؤسسة أيّ إساءة سلوك أو خطأ إجرائي ترتكبه المؤسسة أيّ تغيير أو حدث جوهري في أعمال المؤسسة أو عملياتها التشغيلية	فور وقوع التغيير
إعادة هيكلة المؤسسة حدوث فشل خطير في نُظُم المؤسسة أو إجراءاتها الرقابية أي حدث يؤدي الى تغيير جوهري في الكفاية المالية	مسبقًا أو فور علمها بوقوع الحدث

لائحة مؤسسات السوق المالية

الرئيس التنفيذي أو عضو مجلس الإدارة المنتدب، أو المدير المالي وموظفي تقديم خدمات أعمال الأوراق المالية للعملاء	في غضون يومين من تاريخ تقديم استقالة أو فصل أيٍّ من الأشخاص الآتين:
عضو مجلس الإدارة أو الشريك	
كبار التنفيذيين ومديري الإدارات ذوي العلاقة المباشرة بأعمال الأوراق المالية	
مسؤول المطابقة والالتزام	
مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب	
المدير المالي	
موظفو تقديم خدمات أعمال الأوراق المالية للعملاء	

عندما تتسلّم الهيئة إشعاراً، يجوز لها أن تطلب معلومات إضافية إذا رأت أن ذلك ضروري لتقييم الإشعار على نحو سليم. إلى جانب ذلك، يجوز للهيئة أن تفرض أيّ شروط أو قيود أو متطلبات إضافية. ويجب أن تكون جميع الإشعارات التي تتلقاها الهيئة كتابية. وتختلف مدة إشعار وما إذا كان مطلوباً تقديمه قبل وقوع الحدث أو بعده باختلاف الحدث نفسه كما هو مبين في الجدول أعلاه.

٢-١ المسيطرون

الهدف التعليمي

٢-١-١ معرفة المتطلبات المتعلقة بـ(لائحة مؤسسات السوق المالية): الأشخاص المسيطرين (الباب الثالث، الفصل ٢، المادة ١٣)؛ الروابط الوثيقة (الباب الثالث، الفصل ٢، المادة ١٤)

المسيطر هو أي شخص لديه القدرة على التأثير في أفعال شخص آخر أو في قراراته؛ (على نحو مباشر أو غير مباشر) منفرداً أو مجتمعاً مع قريب أو تابع:

- لامتلاكه نسبة ٣٠٪ أو أكثر من حقوق التصويت في الشركة،
- لأنه يملك الحق في تعيين ٣٠٪ على الأقل من أعضاء الجهاز الإداري.

يجب على أي مؤسسة سوق مالية تنوي السيطرة على شخص آخر، أو تتوقّف عن السيطرة على شخص آخر، إشعار الهيئة قبل ٣٠ يوماً على الأقل من تاريخ النفاذ المقترح؛ فإن تعذّر ذلك، يجب على مؤسسة السوق المالية إشعار الهيئة فور علمها بالأمر مباشرة. ويجب الحصول على موافقة الهيئة على المسيطر، كما يجب على الهيئة التحقق من هويته، ونزاهته، ووضعه النظامي، وسجل أعماله، وسلامة وضعه المالي.

الرابطه الوثيقيه هي علاقه بين شخص وأي من الأشخاص الآتي بيانهم:

١. شخص مسيطر على ذلك الشخص
٢. أو شركة مسيطر عليها من ذلك الشخص
٣. أو شركة مسيطر عليها من قبل مسيطر على ذلك الشخص
٤. أو شركة يسيطر عليها أي من الأشخاص المذكورين أعلاه.

يجب إشعار الهيئه بأي روابط وثيقيه بأن شخصاً ينوب أن يرتبط بروابط وثيقيه معها قبل ٣٠ يوماً على الأقل من تاريخ النفاذ المقترح؛ فإذا لم يكن ذلك ممكناً، يجب على على مؤسسة السوق الماليه إشعار الهيئه مباشرة فور علمها بحدوث أي تغيير في الروابط الوثيقيه. ويجب أن تتحقق الهيئه من هويّة أي شخص تنوي مؤسسة السوق الماليه إقامة روابط وثيقيه معه، وأن تقتنع بنزاهته، ووضعه النظامي، وسجل أعماله، وسلامه وضعه المالي. ولا يجوز لمؤسسة السوق الماليه إنشاء روابط وثيقيه إلا بعد الحصول على موافقه الهيئه على ذلك.

٣-١ الاحتفاظ بالسجلات

الهدف التعليمي

٣-١-١ معرفة متطلبات حفظ السجلات المفروضة على مؤسسات السوق الماليه (لائحه مؤسسات السوق الماليه، الباب الثالث، الفصل ٢، المادة ١٦)

تتحمل مؤسسة السوق الماليه مسؤوليّه التأكد من احتفاظها بالسجلات على النحو المناسب. وما لم تذكر لوائح الهيئه خلاف ذلك، يجب الاحتفاظ بالسجلات لمدة عشر سنوات من تاريخ السجل. ويجوز الاحتفاظ بالسجلات بأي وسيلة، شريطة أن تتوافر بطريقة منظمة وقابلة للطباعة. ويجوز للهيئه أن تعين السجلات على نحو مباشر، أو عن طريق شخص تعينه لذلك الغرض.

عندما يطلب عميلٌ حالي أو سابق أيّ سجلات من مؤسسة السوق الماليه ضمن مدة الحفظ النظاميه، يجب على مؤسسة السوق الماليه - في غضون مدة زمنيّه معقوله - توفير أيّ من الآتي:

١. أي مواد أو سجلات كتابيه تتعلق بذلك العميل، كانت مؤسسة السوق الماليه قد أرسلتها - أو وجب عليها إرسالها - إلى ذلك العميل
٢. نسخ من أي مراسلات تلقّتها من ذلك العميل أو أرسلتها إليه، تتعلق بأعمال الأوراق الماليه.

٢- سحب الترخيص أو إلغاؤه

الأهداف التعليمية

- ١-٢-١ معرفة الالتزامات المترتبة على مؤسسة السوق المالية إذا رغبت بالتوقف عن ممارسة أعمال الأوراق المالية، والأسلوب الصحيح للقيام بذلك (لائحة مؤسسات السوق المالية، الباب الثالث، الفصل ٢، المادة ١٢)
- ٢-٢-١ معرفة الحالات التي تجيز للهيئة رفض طلب إلغاء الترخيص؛ تعليق الترخيص (لائحة مؤسسات السوق المالية، الباب الثالث، الفصل ٢، المادة ١٢)

عندما ترغب مؤسسة سوق مالية بالتوقف مؤقتاً عن ممارسة أنشطة الأوراق المالية، يجب عليها إشعار الهيئة كتابياً بالتاريخ الذي تنوي التوقف فيه عن ممارسة أنشطتها، مع بيان الأسباب التي دعته إلى ذلك. ويجب تقديم الطلب للهيئة قبل ٤٥ يوماً على الأقل من ذلك التاريخ. فإن تعذر ذلك - كان يكون التوقف مؤقتاً عن العمل نتيجة حدث خارج عن إرادة مؤسسة السوق المالية - ينبغي عليها إرسال الإشعار للهيئة فور اتخاذ القرار بالتوقف عن ممارسة أعمال الأوراق المالية. كذلك يجب عليها استكمال أي أعمال معلقة على النحو المناسب، أو تحويلها إلى مؤسسة سوق مالية أخرى. ويجب على مؤسسة السوق المالية إشعار عملائها قبل مدة معقولة من تاريخ التوقف عن العمل أيضاً.

أما إذا قررت مؤسسة السوق المالية إلغاء ترخيصها، فيجب عليها التقدم بطلب كتابي للهيئة قبل مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ الإلغاء. ويجوز للهيئة:

- قبول طلب الإلغاء
- أو تأجيل تاريخ الإلغاء
- أو الأمر باتخاذ تدابير أخرى تراها ضرورية لحماية عملاء مؤسسة السوق المالية
- أو رفض طلب الإلغاء إذا رأت أن استمرار الترخيص ضروري للتحقيق في أي قضية قد تؤثر في مؤسسة السوق المالية، أو لحماية مصالح عملاء مؤسسة السوق المالية، أو لتتمكن من فرض حظر أو متطلبات على مؤسسة السوق المالية هذه بموجب نظام السوق المالية (النظام) أو لوائح التنفيذ.

يجوز للهيئة تعليق ترخيص مؤسسة السوق المالية إذا لم تمارس أي أنشطة تتعلق بالأوراق المالية لمدة اثني عشر شهراً، أو بعد مضي ستة أشهر من تاريخ توقفها عن ممارسة أعمال الأوراق المالية بعد إشعار الهيئة بذلك.

وتبقى مؤسسة السوق المالية خاضعة لسلطة الهيئة لمدة سنتين منذ تاريخ إلغاء الترخيص فيما يتعلق بأي تصرف أو إغفال وقع قبل إلغاء ترخيصها.

٣- إعلانات الأوراق المالية

٣-١ إعلانات الأوراق المالية المعدة مسبقاً

الهدف التعليمي

٣-١-١ معرفة المتطلبات العامة لمحتوى جميع إعلانات الأوراق المالية (الباب الخامس، الفصل ٢، المادة ٣٣، الملحق ٥-١)

يُقصد بإعلان الأوراق المالية المعد مسبقاً أي إعلان عن أوراق مالية أو عن نشاط يتعلّق بالأوراق المالية يجري إعداده مسبقاً، بهدف دعوة شخص أو تشجيعه على ممارسة نشاط في الأوراق المالية. ويُرسل الإعلان كتابياً أو إلكترونياً أو بأي صيغة أخرى إلى شخص واحد أو أكثر. وقبل إرسال الإعلان، يجب على مؤسسة السوق المالية التأكد من أن إعلانها يستوفي المتطلبات المتعلقة بإعلانات الأوراق المالية، وقد جرى اعتماده من قبل مسؤول معيّن لهذا الغرض. وينبغي أن يكون الإعلان واضحاً وعادلاً وغير مضلل. فإذا كان الإعلان لا يستوفي هذه المتطلبات، ينبغي على مؤسسة السوق المالية سحبه.

وفي حال كان إعلان الأوراق المالية يتعلّق بأوراق مالية محدّدة، فيجب أن يتضمّن معلومات كافية لتمكين المتلقي من إجراء تقييم مدروس للورقة المالية ذات الصلة.

تتدرج متطلبات الإعلان في ثلاث فئات رئيسية، هي:

١. **متطلبات عامة** - يجب إيضاح الغرض من الإعلان، والإشارة بوضوح إلى نوع أعمال الأوراق المالية أو طبيعتها، إلى جانب نوع الأوراق المالية المعلّن عنها. وإذا تضمّن الإعلان أي بيانات أو وعود أو توقعات، فينبغي أن تكون واضحة وعادلة وغير مضلّة. كذلك يجب توضيح الافتراضات التي بُنيت عليها هذه التوقعات. ولا يجوز التصريح ببيانات خاطئة أو مضلّة، كما يجب أن يتضمّن الإعلان الاسم الكامل لمؤسسة سوق مالية، وعنوانها، ووضعها التنظيمي.
٢. **الترويج لورقة مالية معيّنة أو خدمة محدّدة خاصة بالأوراق المالية** - يوجد عدد من النقاط التي ينبغي أن تُؤخذ في الاعتبار عند الترويج لورقة مالية معيّنة أو خدمة محدّدة خاصة بالأوراق المالية، منها:
 - ينبغي عدم ذكر أي ضمانات للأوراق المالية ما لم تكن ملزمة وواجبة التنفيذ قانونياً.
 - عند إجراء أي مقارنات تتعلّق بالأوراق المالية، يجب أن تُبنى هذه المقارنات إما على الافتراضات المذكورة في الإعلان، أو على حقائق قامت مؤسسة السوق المالية بالتأكد من صحتها، كما يجب أن تكون عادلة ومتوازنة، ولا تُغفل أي معلومات جوهرية ذات صلة.
 - يجب الإفصاح عن أي مصلحة جوهرية لمؤسسة السوق المالية أو الشركات التابعة لها في الورقة المالية.
 - يجب أن تقدّم المعلومات المتعلّقة بالأداء السابق وصفاً عادلاً وغير مبالغ فيه للأداء أو لمؤسسة السوق المالية، وأن تتوافر إمكانية التحقق من صحة هذه المعلومات، كما ينبغي الإشارة إلى أنّ الأداء السابق لا يُعدّ بالضرورة مؤشراً على الأداء المستقبلي.
 - عند الإشارة إلى الزكاة والضرائب، يجب أن يتضمّن الإعلان مقدار الزكاة أو معدل الضريبة المفترض، وأي إعفاءات ذات صلة.
 - المكاسب التي سيُحقّقها صاحب الإعلان.
 - حقوق الإلغاء.

٣. التحذيرات من المخاطر - يجب الإشارة في الإعلان إلى احتمالية التذبذب في قيمة الورقة المالية والدخل الناتج عنها، مع توفير معلومات عن مدى ملاءمة الاستثمار، وتقلبات السوق، والمخاطر المتعلقة بالسيولة، وبالتغير المحتمل في أسعار العملات الأجنبية، فضلاً عن الرسوم والأتعاب المستحقة على الاستثمار.

٢-٣ الاتصال المباشر

الهدف التعليمي

٢-٣-١ معرفة المتطلبات المحددة التي تحكم الاتصال المباشر (الباب الخامس، الفصل الثاني، المادتان ٣٤ و ٣٥)

المقصود بالاتصال المباشر هو أي إعلان من إعلانات الأوراق المالية ليس معداً وفقاً لمتطلبات إعلانات الأوراق المالية المنصوص عليها في الفقرة ١-١ أعلاه. ومن الأمثلة على ذلك: الاجتماع مع عميل أو عميل محتمل، أو إجراء اتصال هاتفي، أو تقديم عرض توضيحي، أو أي تفاعل مباشر مع شخص أو أكثر.

يجب على مؤسسة السوق المالية التأكد من موافقة الفرد الذي تتواصل معه على تلقي الإعلان. وإذا كان هذا الفرد أحد العملاء الحاليين، فيجب التحقق من أن تقديم المعلومات له يجري بموجب علاقته بالشركة. وعلى غرار الإعلانات المعدة مسبقاً، فإن المعلومات:

- ينبغي أن تكون واضحة وعادلة وغير مضلّة
- ولا تشكل إفادة كاذبة أو مضلّة
- وأن توضح الغرض من وراء الاتصال

ينبغي ألا يحدث الاتصال المباشر خارج أوقات العمل الرسمية، ما لم يكن الطرف الآخر قد وافق على تلقي ذلك الاتصال تحديداً.

كذلك ينبغي أن تنص قواعد السلوك المعتمدة لدى مؤسسة السوق المالية على التزام موظفيها ووكلائها بعدم استخدام أساليب الضغط أو التصريح ببيانات مضلّة في محاولة منهم للحصول على الأعمال.

عند التواصل مع العملاء فيما يخص المشتقات المالية أو صناديق الاستثمار غير المخصصة للأفراد، يجب على مؤسسة السوق المالية التأكد من ملاءمة الأوراق المالية لذلك العميل.

٤ - أموال العملاء وأصول العملاء

الهدف التعليمي

١-٤-١ معرفة (لائحة مؤسسات السوق المالية): قواعد أموال العملاء، (الباب السابع، الفصل ٢، المواد ٧١ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨)؛ والقواعد المتعلقة بالمبالغ التي ينبغي الاحتفاظ بها في الحسابات المصرفية لأموال العملاء (الباب السابع، الفصل ٢، المادة ٧٩)؛ وقواعد أصول العملاء (الباب السابع، الفصل ٣، المواد ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩).

١-٤ قواعد أموال العميل

يُقصد بمصطلح أموال العميل جميع الأموال التي تتسلّمها مؤسسة السوق المالية من عميل أو نيابةً عن عميل، في سياق قيامها بأعمال الأوراق المالية.

يجب الاحتفاظ بأموال العملاء على نحو منفصل عن أموال مؤسسة السوق المالية، وذلك بإيداعها في حسابات مستقلة. وينبغي على مؤسسة السوق المالية الاحتفاظ بهذه الأموال لدى بنك محلي في المملكة، شريطة تطبيق إجراءات التدقيق والتقصّي المناسبة على ذلك البنك قبل فتح الحساب فيه. كذلك ينبغي عليها إشعار العميل بوضوح في حال كان البنك المستخدم لإيداع أموال العميل جزءاً من مجموعة شركات مؤسسة السوق المالية نفسها. فإذا اعترض العميل على ذلك، وجب على مؤسسة السوق المالية أن تفتح حساباً للعميل لدى بنك آخر.

ويجوز الاحتفاظ بأموال العميل في حساب مصرفي لدى بنك خارجي إذا كان العميل يمتلك أوراقاً مالية مدرجة في سوق مالية خارج المملكة ويتداول فيها. كما يجوز دفع أيّ أرباح أو دخل آخر ناتج عن هذه الأوراق المالية المتداولة في سوق خارج المملكة لحساب باسم مؤسسة السوق المالية لدى بنك خارجي شريطة تحويل تلك الأموال لحساب العميل أو دفعها للعميل.

٢-٤ المبالغ التي ينبغي الاحتفاظ بها في الحسابات المصرفية لأموال العملاء

يجب على مؤسسة السوق المالية في نهاية كلّ يوم عمل تسوية الرصيد الكلي في جميع حسابات العملاء مع متطلبات أموال العملاء التي تُحسب وفقاً لقواعد الهيئة، والتأكد من دفع أيّ نقص في حساب عميل، وسحب أيّ فائض منه. ويجب أن تقوم عملية التسوية على أساس المبالغ الموجودة في حساب مؤسسة السوق المالية، وليس على أساس كشف الحساب المرسل إليها من البنك. وفي حال لم تتمكّن مؤسسة السوق المالية من إجراء الحسابات المطلوبة، يجب عليها إبلاغ الهيئة فوراً بذلك.

٣-٤ أصول العملاء

أصول العملاء تعني أيّ أصول مملوكة للعميل - من غير أموال العميل - تحتفظ بها مؤسسة سوق مالية تحمل ترخيصاً يخولها بتوفير خدمات الحفظ. وعلى غرار أموال العميل، يجب فصل أصول العميل عن أصول مؤسسة السوق المالية، ولا يجوز لهذه المؤسسة استخدام أصول العميل لحسابها الخاص أو لحساب عميل آخر إلا بعد الحصول على موافقة العميل على ذلك.

لائحة مؤسسات السوق المالية

عند الاحتفاظ بأصول العميل لدى أمين حفظ محلي أو خارجي، يجب أن يشير اسم الحساب بوضوح إلى أن الأصول تخصّ العميل.

وينبغي الاحتفاظ بالأوراق المالية التي يمكن إيداعها لدى مركز الإيداع في حساب باسم العميل المعني لدى مركز الإيداع، مع الاحتفاظ بسند ملكية أصول العميل لدى مؤسسة السوق المالية أو لدى أمين حفظ في حساب مخصّص لأصول العميل.

كذلك يجب تقييد أو تسجيل ملكية أصول العميل باسم الشخص الذي يملك الأصول. فإذا جرت عملية شراء الورقة المالية خارج المملكة، يجوز تقييد الملكية أو تسجيلها باسم أمين حفظ خارجي أو باسم مؤسسة السوق المالية إذا لم يكن ممكناً تقييدها أو تسجيلها باسم العميل. ويجب على مؤسسة السوق المالية التأكد من أن العميل يدرك العواقب السلبية التي يُحتمل أن تترتب على ذلك، والحصول على موافقة كتابية منه بتسجيل الملكية بغير اسمه. ومن الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على تسجيل الأصل باسم مؤسسة السوق المالية إمكانية مصادرة أصول العميل في حال الحجز على أصول مؤسسة السوق المالية لسداد الأموال المستحقة لدائنيها.

١-٣-٤ تقييم أمين الحفظ

عند اختيار أمين حفظ للاحتفاظ بأصول عميل أو التوصية بأمين حفظ لعميل، يجب على مؤسسة السوق المالية تطبيق إجراءات التدقيق والتقصّي والعناية اللازمة على أمين الحفظ. وفي إطار هذه العملية، يجب على مؤسسة السوق المالية إجراء تقييم للتأكد من توافر ترتيبات كافية لدى أمين الحفظ لحماية الأصول والتحقّق من خضوعه للمعايير الرقابية المناسبة. كذلك عليها مراجعة هذا التقييم دورياً للتأكد من بقاء أمين الحفظ ملائماً لأداء وظيفته باستمرار. وإذا كان أمين الحفظ جزءاً من مجموعة شركات مؤسسة السوق المالية نفسها، يجب إشعار العميل والحصول على موافقته الكتابية على ذلك.

ولا يجوز لمؤسسة السوق المالية استخدام أمين حفظ خارجي إلا إذا كان ذلك ضرورياً لشراء أو حفظ أوراق مالية خارج المملكة. ويخضع أمين الحفظ الخارجي لمتطلبات التدقيق والتقصّي نفسها المطبّقة على أمين الحفظ المحلي.

٢-٣-٤ اتفاقيات العملاء

يجب على مؤسسة السوق المالية قبل تقديم خدمات الحفظ للعميل الحصول على موافقة كتابية من العميل على جميع شروط تقديم الخدمات. وينبغي أن يوضّح الاتفاق طريقة تسجيل أصول العميل، وكيفية إصدار تعليمات العميل وتلقّيها، ومسؤولية مؤسسة السوق المالية تجاه عميلها، وأي رهن أو ضمان على أصول العميل. إلى جانب ذلك، يجب أن يحدّد الاتفاق طريقة تعامل مؤسسة السوق المالية مع إجراءات الشركة، وتصفية الأصول المستخدمة ضماناً للالتزامات، والرسوم والعمولات، وتجميع الأصول.

٣-٣-٤ اتفاقيات أمناء الحفظ

ينبغي أن يكون الاحتفاظ بأصول العملاء لدى أمين الحفظ وفقاً لاتفاق مكتوب بين أمين الحفظ ومؤسسة السوق المالية، بحيث يتضمّن تحديد اسم الحساب الذي ستودع فيه أصول العميل، وشروط حفظ السجلات، وبياناً من أمين الحفظ يقرّ فيه بأنه لن يتصرف إلا بحسب تعليمات مؤسسة السوق المالية فقط فيما يتعلّق بالحساب، وفصل الأصول، وتقديم كشوفات الحساب الدورية.

ويخضع أمين الحفظ الخارجي للمتطلبات نفسها.

٥ - كشوفات العملاء

الهدف التعليمي

١-٥-١ معرفة القواعد المتعلقة بكشوفات العملاء (لائحة مؤسسات السوق المالية، الباب السابع، الفصل ٣، المادة ٩١)

يجب إرسال كشف حساب سنوياً على الأقل لكل عميل قامت مؤسسة السوق المالية - في أي وقت من سَنَتِها المالية - بالاحتفاظ لحسابه بأصول عميل أو ضمان أو أي أصول أخرى، حتى إذا لم تكن هناك أصول في حساب العميل بتاريخ الكشف.

ولا يُشترط تقديم كشف للعميل في حال إغلاق حسابه لدى مؤسسة السوق المالية في حال كانت قد أرسلت لعميلها كشف حساب ختامياً يظهر فيه أنها لم تعد تحتفظ بأي أصول أو ضمانات أو أصول أخرى لذلك العميل. يمكن إرسال كشف الحساب إلكترونياً إلى العميل إذا جرى الاتفاق معه على ذلك. لكن ينبغي أن تتوافر لدى مؤسسة السوق المالية القدرة على نسخ الكشف، وعليه أيضاً الاحتفاظ بسجل يُثبت إرساله للعميل.

يجب أن تحتوي كشوفات الحسابات المعدة من قبل مؤسسة السوق المالية أو نيابة عنها، على قائمة بجميع أصول العميل والضمانات والأصول الأخرى التي يملكها العميل، وتكون مؤسسة السوق المالية مسؤولة عنها.

أسئلة الفصل

أجب عن الأسئلة الآتية، وارجع إلى الفقرة المناسبة للتحقق من صحة جوابك.

١. ما مدة إشعار الهيئة بحدوث تغيير في أحد المسيطرين عليه؟

مرجع الإجابة: الفقرة ١-١

٢. ما الإجراءات التي يجب على الهيئة اتخاذها قبل الموافقة على أي روابط وثيقة؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٣-١

٣. ما المدة الزمنية التي يجب الاحتفاظ فيها بالسجلات؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٤-١

٤. في حال قرّرت مؤسسة سوق مالية التوقف مؤقتاً عن ممارسة أنشطة الأوراق المالية، فمتى ينبغي عليها إشعار الهيئة بذلك؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٢

٥. ما المقصود بإعلان الأوراق المالية المعدّ مسبقاً؟

مرجع الإجابة: الفقرة ١-٣

٦. عدّد المتطلبات المتعلقة بإعلان الأوراق المالية المعدّ مسبقاً.

مرجع الإجابة: الفقرة ١-٣

٧. ما المتطلبات التي يجب توافرها في الفرد الذي يقوم بالاتصال المباشر نيابة عن مؤسسة السوق المالية

مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٣

٨. ما المعلومات التي تقوم على أساسها تسوية أموال العملاء في الحسابات المصرفية؟

مرجع الإجابة : الفقرة ٢-٤

٩. ما محتويات كشوفات العملاء؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٥



الفصل الثاني

لائحة صناديق الاستثمار

- ١ - لائحة صناديق الاستثمار ١٥
- ٢ - لائحة صناديق الاستثمار العقاري (الصناديق العامة) ٢١

يتضمن هذا الفصل قرابة ٤ أسئلة من أصل ٢٥ سؤالاً من أسئلة الاختبار





١ - لائحة صناديق الاستثمار

١-١ متطلبات مستندات الطرح

الهدف التعليمي

١-١-٢ معرفة المتطلبات المتعلقة بإعداد شروط وأحكام الصندوق (الباب الرابع - المادة ٣٣، والباب الخامس - المادة ٨٢، والباب الرابع - المادة ٦١ والملحق ١)

يجري إنشاء الصندوق العام من خلال التوقيع على شروط وأحكام الصندوق ذي الصلة من قبل أول مالكي وحدات محتملين ومدير الصندوق. يجب أن تحتوي الشروط والأحكام على معلومات معينة محدّدة في لائحة صناديق الاستثمار، باللغة العربية وبطريقة مفهومة كي يسهل على مالكي الوحدات الحاليين أو مالكي الوحدات المحتملين فهمها.

تكمن أهمية الشروط والأحكام في احتوائها على الأساس الذي يقوم بموجبه مالكو الوحدات المحتملون على الدخول في علاقات تعاقدية مع مدير الصندوق فيما يتعلق بالاستثمار المطروح عليهم. وقبل قبول الاشتراك الأولي في صندوق عام، يجب على مدير الصندوق التأكد من أن مالك الوحدات قد تلقى نسخة من الشروط والأحكام ووقع عليها.

وعلى نحو مماثل، يتم إنشاء العلاقة التعاقدية بين مالك الوحدات المحتمل ومدير الصندوق في حالة الصندوق الخاص من خلال التوقيع على شروط وأحكام الصندوق. ويجب أن تحتوي شروط وأحكام الصندوق الخاص على معلومات أساسية، كما نصّت عليها لائحة صناديق الاستثمار.

أما بالنسبة للصناديق العامة، فيجب أن تتضمن شروط وأحكام الصندوق حداً أدنى معيّناً من المعلومات:

الشروط والأحكام

صفحة الغلاف

يجب أن تحدد هذه الصفحة اسم صندوق الاستثمار وفئته ونوعه واسم مدير الصندوق. وبالنسبة إلى صندوق استثماري متوافق مع معايير اللجنة الشرعية، ينبغي إضافة البيان التالي:

”تم اعتماد [اسم الصندوق] على أنه صندوق استثمار متوافق مع المعايير الشرعية المجازة من قبل لجنة الرقابة الشرعية المعينة لصندوق الاستثمار“.

يجب أن تتضمن الصفحة الأولى أيضاً بياناً بأن شروط وأحكام الصندوق وجميع المستندات الأخرى تتوافق مع لائحة صناديق الاستثمار وتحتوي على معلومات كاملة وواضحة ودقيقة وغير مضللة عن صندوق الاستثمار.

كما يجب أن تتضمن شروط وأحكام الصندوق عدداً من النقاط الأخرى، منها:

١. أهداف صندوق الاستثمار، بما في ذلك سياساته وممارساته الاستثمارية. وينبغي إضافة جدول يوضح نسب الاستثمار في كلّ مجال استثماري بالحدّين الأعلى والأدنى
٢. مدة صندوق الاستثمار، إن وجدت.

٣. أي قيود أو اشتراطات مفروضة على الاستثمار.
٤. مقابل الخدمات والعمولات والأتعاب، بما في ذلك تلك المتعلقة برسوم الاشتراك والاسترداد وأي عمولات خاصة.
٥. مدير الصندوق - مهامه وواجباته ومسؤولياته.
٦. أمين الحفظ - مهامه وواجباته ومسؤولياته.
٧. مراجع الحسابات - اسمه ومهامه وواجباته ومسؤولياته.

٢-١ أمين الحفظ

الهدف التعليمي

٢-١-٢ معرفة اللوائح التنظيمية بشأن: تعيين أمين الحفظ (الباب الثالث، المادة ٢٤)؛ مسؤوليات أمين الحفظ (الباب الثالث، المادتان ٢٦ و ٢٨) (لائحة صناديق الاستثمار العقاري، المادة ٢٩)

يترتب على مدير الصندوق تعيين أمين حفظ واحد أو أكثر ليتولى حفظ أصول الصناديق الاستثمارية التي يديرها مدير الصندوق. ويجب تعيين أمين الحفظ بموجب عقد مكتوب. وينبغي أن يكون أمين الحفظ مؤسسة سوق مالية مرخصاً لها لممارسة نشاط الحفظ، وأن يكون مستقلاً عن مدير الصندوق.

لكن يجوز أن يكون أمين حفظ الصندوق المغذي لصناديق الاستثمار العامة والخاصة مديراً للصندوق المعني، أو مديراً له من الباطن، أو تابعاً لمدير الصندوق، شريطة استيفاء المعايير الآتية:

١. استثمار أصول الصندوق المغذي في صندوق استثمار آخر.
٢. عدم فرض أي رسوم إضافية على الصندوق المعني.
٣. أن يكون الصندوق الذي يستثمر فيه الصندوق المغذي صندوقاً مغلقاً

يجب على أمين الحفظ فتح حساب منفصل لدى بنكٍ محلي باسمه لكل صندوق استثمار يعمل أمين حفظ له، على أن يكون الحساب لصالح صندوق الاستثمار ذي الصلة. وينبغي أن يحدد اسم الحساب بكل وضوح الصندوق الذي يرتبط به. وفي حال كان الصندوق يتخذ شكل منشأة ذات أغراض خاصة، يجب على أمين الحفظ أن يفتح حساباً منفصلاً لدى بنكٍ محلي باسم المنشأة ذات الأغراض الخاصة. وإذا كان الصندوق على شكل منشأة ذات أغراض خاصة، فيجب على أمين الحفظ أيضاً التأكد من تسجيل أصول الصندوق على نحوٍ مستقل باسم المنشأة ذات الأغراض الخاصة. وفي جميع الأحوال يجب على أمين الحفظ أن يفصل أصول كل صندوق استثمار عن أصوله الخاصة وعن أصول عملائه الآخرين.

يجوز لأمين الحفظ تكليف طرف ثالث. ولكن يبقى مسؤولاً عن الالتزام بالأنظمة، ويكون مسؤولاً عن أي ضرر فيما يتعلق بأي احتيال أو إهمال أو سوء سلوك أو تخلف من جهة الطرف الثالث.

١-٢-١ أصول الصندوق العقارية

يتم التعامل مع أصول الصناديق العقارية بشكل منفصل ويجب تسجيلها باسم شركة مملوكة بالكامل لأمين الحفظ، ويجوز رهنها لجهة قدّمت قرضاً للصندوق. وعلى أمين الحفظ أن يحتفظ بجميع السجلات اللازمة لإثبات التزامه بمسؤولياته التعاقدية.

الهدف التعليمي

٣-١-٢ معرفة اللوائح التنظيمية بشأن: مجالات الاستثمار (الباب الرابع، المادة ٤٠)؛ قيود الاستثمار (الباب الرابع، المادة ٤١)؛ قواعد وقيود عامة (الباب الخامس، المادة ٨٦)

يجب أن تكون الاستثمارات التي يجريها الصندوق العام متوافقة دائماً مع القوانين والأنظمة ذات الصلة، ومع شروط وأحكام الصندوق. يجوز للصناديق الاستثمارية العامة أن تستثمر فقط في:

١. الأوراق المالية، ولكن ليس تلك الصادرة عن مدير الصندوق أو تابعيه، ما لم يُسمح تحديداً بذلك بموجب شروط وأحكام الصندوق.
٢. معاملات سوق النقد المبرمة مع طرف خاضع لتنظيم البنك المركزي السعودي أو أي جهة تنظيمية مماثلة لها خارج المملكة.
٣. الودائع المصرفية لدى بنك محلي أو المنشآت الخاضعة لهيئة رقابية مماثلة للبنك المركزي السعودي خارج المملكة.
٤. الأصول العقارية.
٥. السلع.

بصفة عامة، لا يجوز إقراض أصول أو أموال الصندوق. لكن يجوز للصندوق العام المغلق إقراض الأوراق المالية، ويجوز للصندوق العام المفتوح إقراض الأوراق المالية على ألا تتجاوز قيمة الأوراق المالية التي يقرضها ٣٠٪ من صافي قيمة أصول الصندوق

ولا يجوز استثمار أموال وأصول الصندوق المغلق المتداول غير العقاري في مجال العقارات.

لا يجب أن تزيد نسبة اقتراض الصندوق العام عن ١٥٪ من قيمة صافي أصوله.

ما لم يحصل الصندوق العام على ترخيص لممارسة نشاطه بصفة صندوق عام متخصص أو على استثناء محدد من الهيئة، ينبغي أن يقتصر استثماره في الصناديق الأخرى على صناديق الاستثمار داخل المملكة العربية السعودية، أو تلك الموجودة في دول أجنبية تطبق معايير رقابية مماثلة لتلك المطبقة في المملكة. إلى جانب ذلك، تخضع استثمارات الصندوق العام للقيود الآتية:

الاستثمار	النسبة(%) القصوى من صافي قيمة الأصول
الصناديق الخاصة أو الأصول غير قابلة للتسيل	١٠٪

وحدات صندوق استثماري آخر أو صندوق استثمار مختلف صادرة عن مؤسسة السوق المالية ذاتها	٢٥٪
وحدات صندوق استثماري آخر مملوكة لصالح صندوق عام	٢٠٪
فئة أوراق مالية واحدة صادرة عن مصدر واحد	١٠٪ ٢٠٪
جميع فئات الأوراق المالية الصادرة عن جهة إصدار واحدة	- الاستثمار في أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة والمقومة بعملة الصندوق - ١٠٠٪ - الاستثمار في أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة والمقومة بغير عملة الصندوق - ٣٥٪ - الاستثمار في أدوات الدين الصادرة عن جهة سيادية غير حكومة المملكة - ٣٥٪ - أدوات الدين المدرجة - ٢٠٪ - الصناديق العامة المخولة بالاستثمار في الأسهم المدرجة - ١٠٪ من القيمة السوقية بالنسبة لكل جهة إصدار على ألا تتجاوز نسبة الاستثمار ٢٠٪ من صافي قيمة أصول الصندوق - الاستثمار في الأوراق المالية لجهة إصدار واحدة تابعة لمجال استثمار معين يمكن أن يستثمر فيه الصندوق - ١٠٪
جهات مختلفة تنتمي إلى المجموعة نفسها	٢٥٪
المشتقات	١٥٪

علاوة على ذلك، يُحظر على الصناديق العامة الاستثمار في الأوراق المالية حيثما يكون من المتوقع المطالبة بأي مبالغ غير مدفوعة، ما لم يكن من الممكن تسديد كامل المبلغ خلال ٥ أيام.

يجوز أن تتكوّن استثمارات الصندوق الخاص من الأصول بمختلف أنواعها وأوصافها؛ لكن يجب على مدير الصندوق أن يبيّن بوضوح -في شروط وأحكام الصندوق وفي مستندات الطرح الخاصة بالصندوق- مجالات الاستثمار المسموح بها، والهدف الاستثماري للصندوق، وسياسات الاستثمار، وأي قيود استثمارية مفروضة على الصندوق.

٤-١ الإشعارات والصفقات بصفة أصيل

الهدف التعليمي

٤-١-٢ معرفة اللوائح التنظيمية بشأن: الإشعارات المتعلقة بملكية حصص كبيرة من الأسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل (الباب الرابع، المادة ٤٢)؛ الصفقات بصفة أصيل (الباب الرابع، المادة ٤٣)

١-٤-١ الإشعارات المتعلقة بملكية حصص كبيرة

قد تقع بعض الأحداث التي تتعلق بالصناديق العامة التي تتطلب إبلاغ جهة الإصدار والهيئة في نهاية يوم التداول. تتضمن الإشعارات تفاصيل بشأن متى يصبح الصندوق مالكا لنسبة ٥٪ أو أكثر من فئة أصول تمنح مالكا حق التصويت أو أدوات دين قابلة للتحويل إلى أسهم، وذلك في مدة زمنية لا تتجاوز نهاية يوم التداول الثالث بعد تنفيذ الصفقة. ويجب أن يتضمن الإشعار قائمة بأسماء الأشخاص الذين لهم مصلحة في الأسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل التي يملكونها أو يسيطرون عليها. كما ينبغي أن يتضمن قائمة بأسماء الأشخاص الذين يملكون الأدوات المالية أو يحق لهم التصرف فيها، إلى جانب تفاصيل عن عملية التملك، وتفاصيل عن أي دعم مادي أو قروض مرتبطة بالملكية.

٢-٤-١ الصفقات بصفة أصيل

لا يجوز لمدير الصندوق أو أي من تابعيه التصرف كأصيل لحسابه الخاص عند التعامل مع الصناديق العامة التي يديرها. الاستثناء الوحيد هو التداول في صناديق أسواق النقد، شرط ألا يتجاوز تعامل صندوق أسواق النقد مع مدير الصندوق أو أي من تابعيه ما نسبته ٢٥٪ من قيمة جميع أصول صندوق أسواق النقد.

لا يجوز لمدير الصندوق أو مدير الصندوق من الباطن (ما عدا صندوق أسواق النقد كما هو مذكور أعلاه) أن يسمح للصندوق العام أن يتعامل بصفة أصيل مع أي صندوق استثمار آخر يديره مدير الصندوق نفسه أو مدير الصندوق من الباطن، أو مع أي مالك وحدات يزيد استثماره في الصندوق العام على ما نسبته (٥٪) من صافي أصول ذلك الصندوق.

٥-١ مخالفة قيود الاستثمار

الهدف التعليمي

٥-١-٢ معرفة المتطلبات التنظيمية بشأن: مخالفة قيود الاستثمار (الباب الرابع، المادة ٥٩)

في حال خالف الصندوق القيود المنصوص عليها في القواعد أو القوانين أو الأنظمة أو في شروط وأحكام الصندوق بسبب إجراء اتخذه مدير الصندوق أو مدير الصندوق من الباطن، يترتب على مدير الصندوق أن يبلغ الهيئة كتابياً على الفور، وأن يتخذ الخطوات اللازمة لتصحيح المخالفة خلال ٥ أيام.

إن كانت المخالفات ناجمة عن تغير في الظروف خارج عن سيطرة مدير الصندوق أو مدير الصندوق من الباطن، ولم يجر تصحيحها في غضون (خمسة) أيام من تاريخ وقوعها، يجب على مدير الصندوق إشعار مسؤول المطابقة والالتزام و/أو لجنة المطابقة والالتزام بذلك فوراً، مع الإشارة إلى خطة التصحيح المثبتة والتأكد من إصلاح الوضع في أقرب وقت ممكن.

تُرفع كافة المخالفات إلى مسؤول الالتزام والمطابقة، و/أو لجنة المطابقة والالتزام، وإلى مجلس إدارة الصندوق، ويجب إدراجها ضمن التقرير السنوي.

٦-١ متطلبات الإبلاغ

الهدف التعليمي

٦-١-٢ معرفة متطلبات الإبلاغ عن التغييرات الأساسية (الباب الرابع، المادة ٦٢)؛ التغييرات غير الأساسية (الباب الرابع، المادة ٦٣)

يجب الحصول على موافقة مالكي الوحدات على أيّ تغييرات أساسية مقترحة، وذلك عن طريق قرار عادي للصندوق.

بالنسبة إلى صندوق الاستثمار المغلق، يجب الحصول على موافقة مالكي الوحدات على أيّ تغيير يطرأ على تاريخ استحقاق الصندوق أو إنهائه، وذلك عن طريق قرار خاص للصندوق. ويجب على مدير الصندوق -بعد حصوله على موافقة مالكي الوحدات- أن يحصل على موافقة من الهيئة لإجراء التغييرات الأساسية المقترحة.

في هذا السياق، يُقصدُ بمصطلح "التغيير الأساسي" أيّ تغيير قد يدفع مالكي الوحدات إلى إعادة النظر في استثماراتهم، ويؤدي إلى مزيد من الدفعات لمدير الصندوق أو أي عضو في مجلس الصندوق، ويقدم نوعاً جديداً من المدفوعات تسدد من أصول الصندوق العام المغلق، أو يزيد الدفعات الأخرى إلى حد كبير.

يجب بيان التفاصيل الكاملة للتغيير في التقرير التالي للصندوق، فضلاً عن نشرها على الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق وأيّ موقع إلكتروني آخر متاح للجمهور بموجب الضوابط التي وضعتها الهيئة، وذلك قبل عشرة أيام على الأقل من موعد سريان التغيير. أما بالنسبة للتغييرات الأساسية على الصناديق المتداولة، فلا ضرورة لإرسال إشعار بالتغيير إلى مالكي الوحدات طالما جرى الإعلان عنه على الموقع الإلكتروني لكلّ من مدير الصندوق والسوق المالية.

ويحقّ لمالكي وحدات الصندوق العام المفتوح استرداد وحداتهم قبل سريان أيّ تغيير أساسي من دون دفع أيّ رسوم استرداد.

كذلك يجب إشعار الهيئة ومالكي الوحدات بأيّ تغييرات غير أساسية. وينبغي الإفصاح عن مثل هذه التغييرات في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق وأيّ موقع إلكتروني آخر متاح للجمهور قبل عشرة أيام من موعد سريان التغيير. ويحقّ لمالكي وحدات الصندوق العام المفتوح استرداد وحداتهم قبل سريان التغيير غير الأساسي من دون دفع رسوم استرداد (إن وجدت). وعلى مدير الصندوق الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق قبل إجراء أيّ تغيير غير أساسي.

٢. لائحة صناديق الاستثمار العقاري (الصناديق العامة)

١-٢ أنواع صناديق الاستثمار العقاري وأغراضها

الهدف التعليمي

١-٢-٢ معرفة أنواع صناديق الاستثمار العقاري وأغراضها (الباب الثالث، الفصل الأول، المادة ١٠)

صناديق الاستثمار العقاري المغلقة، التي تعمل وفقاً للآتي:

- التطوير الأولي ثم البيع - يقوم الصندوق بتملك أرض غير مستثمرة، ثم تطويرها، وتقسيمها إلى مجموعات من الأراضي السكنية أو التجارية، ومن ثم يقوم ببيعها وإنهاء الصندوق.
- التطوير الإنشائي ثم البيع - يقوم الصندوق بتملك أرض غير مستثمرة أو مطوّرة بهدف إنشاء وحدات سكنية أو تجارية عليها، ثم يقوم ببيعها وإنهاء الصندوق.
- التطوير الأولي أو الإنشائي بهدف التأجير لمدة زمنية محدّدة، ومن ثم البيع وإنهاء الصندوق.
- تملك عقارات مطوّرة تطويراً إنشائياً بهدف تأجيرها لمدة زمنية محدّدة، ومن ثم بيعها وإنهاء الصندوق.
- الاستثمار في عقارات مطوّرة تطويراً إنشائياً قابلة لتحقيق دخل دوري وتأجيري

٢-٢ متطلبات الترخيص

الهدف التعليمي

٢-٢-٢ معرفة عملية الترخيص (لائحة صناديق الاستثمار العقاري): المتطلبات (الباب الثاني، المادة ٧ والملحق ٣)

تنصّ لائحة صناديق الاستثمار العقاري على متطلبات محدّدة ينبغي الالتزام بها عند الترخيص لطرح وحدات الصناديق العقارية. إذ يجب أن تكون الشركة صاحبة الطلب مؤسسة سوق مالية مرخّصة لها من الهيئة لممارسة نشاط إدارة الاستثمارات وتشغيل الصناديق. وينبغي على الشركة صاحبة الطلب استيفاء جميع المتطلبات الإضافية التي تفرضها الهيئة

يجب أن يتضمّن طلب الترخيص المعلومات الآتية:

- تفاصيل عن الهيكل التنظيمي لمدير الصندوق، تشمل وصفاً لعملية اتخاذ قرارات الاستثمار من قبل مدير الصندوق، واسم أيّ شخص مسجل يشترك في اتخاذ تلك القرارات ووظيفته.
- اسم مسؤول المطابقة والالتزام.
- دراسة جدوى اقتصادية للصندوق.
- المطوّر المرشّح لتنفيذ أغراض الصندوق.
- شروط وأحكام الصندوق الموقّعة من المدير التنفيذي ومسؤول المطابقة والالتزام لدى مدير الصندوق.
- نوع الصندوق، والغرض منه، والتاريخ المقترح لبدء نشاطه.
- نماذج الاشتراك والاسترداد.

أسئلة نهاية الفصل

أجب عن الأسئلة الآتية، وارجع إلى الفقرة المناسبة للتحقق من صحة جوابك.

١. ما المعلومات التي يجب أن تتضمنها شروط وأحكام الصندوق العام؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-١
٢. صف دور أمين الحفظ
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-١
٣. أذكر الأوراق المالية التي يمكن للصندوق العام الاستثمار فيها.
مرجع الإجابة: الفقرة ٣-١
٤. ما الاستثناء الذي يمكن اعتباره عند التعامل بصفة أصيل في صناديق سوق النقد؟
مرجع الإجابة: ٢-٤-١
٥. يجب الإبلاغ عن المخالفات في فترة أقصاها؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٥-١
٦. ما الآثار المحتملة الناتجة عن التغييرات الأساسية؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٦-١
٧. كيف يتحقق التطوير الأولي ثم البيع؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٢
٨. ما المعلومات التي يجب أن تتضمنها طلبُ الحصول على الترخيص لصندوق استثمار عقاري؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٢

الفصل الثالث

لائحة سلوكيات السوق

٣

٢٥

مقدمة

٢٥

١ - سلوك مؤسسات السوق المالية

يتضمن هذا الفصل قرابة ٣ أسئلة من أصل ٢٥ سؤالاً من أسئلة الاختبار



تتميز الأسواق المالية العريقة، بديناميكيّتها وقدرتها على الاستجابة السريعة للمعلومات الجديدة التي يتلقاها المستثمرون وغيرهم من الأطراف المشاركة في السوق، سواء كانت هذه المعلومات متعلّقة بالسوق كاملة أو بأحد قطاعاتها أو حتى بشركة أو بورصة مالية محددة. فعلى سبيل المثال، قد يصدر تقرير اقتصادي يسلط الضوء على إحدى نقاط القوة (أو الضعف) في قطاع معين من الاقتصاد، الأمر الذي يدفع المستثمرين إلى إعادة النظر في قيمة الشركات العاملة في ذلك القطاع.

بالمقابل، عندما تنشر إحدى الشركات معلومات مالية جديدة، مثل إفصاح عن الوضع المالي للشركة أو نتائجها المالية السنوية، يجري المستثمرون تحليلاً دقيقاً لهذه المعلومات؛ بهدف تحديد قيمة الأوراق المالية للشركة – فالأخبار الجيدة ترفع من قيمتها، في حين أن نتائج الأداء الضعيف، مثل نشر تحذير من تراجع الأرباح، قد يدفع المستثمرين إلى خفض تصنيف الشركة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمتها.

ومن هنا تتضح أهمية أن تتوافر للمستثمرين القدرة على الوصول إلى معلومات دقيقة وموثوقة عن السوق، يمكنهم الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم. بينما كانت المعلومات في الماضي تتدفق ببطء وعلى نحو متفرّق في أغلب الأحيان، وربما كان نشرها يتطلب نقل المعلومة من شخصٍ لآخر بطريقة فردية، فقد أحدثت تطورات التقنية الحديثة ثورةً في عملية تدفق معلومات السوق. وبفضل الإنترنت والتقنيات المماثلة، بات بالإمكان نشر المعلومات الجديدة على جمهور واسع جداً في غضون لحظات من وقوع الحدث.

إن توافر معلومات السوق الدقيقة ذات الصلة على نطاق واسع يساعد في ضمان كفاءة السوق؛ إذ يتيح للمستثمرين وغيرهم من الأطراف المشاركة الأخرى الاستجابة بسرعة للمعلومات الجديدة، وينعكس هذا بدوره على الأسعار في السوق – فإذا كانت المعلومات إيجابية، ارتفعت قيمة الأوراق المالية ذات الصلة غالباً، والعكس صحيح. وبالمقابل، قد تنتشر في السوق أيضاً معلومات مضلّة أو غير صحيحة، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تلاعب في سعر ورقة مالية معينة. وفي حالات أخرى، قد يمتنع أحد المشاركين في السوق عن الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة عندما يُطلب منه القيام بذلك.

وقد وضّح نظام السوق المالية (الصادر عن مجلس الوزراء) ولائحة سلوكيات السوق (الصادرة عن هيئة السوق المالية) الالتزامات المحددة ذات الصلة بهذه القضايا. ويستعرض هذا الفصل بعضاً من الأحكام والبنود المتعلقة بهذا الموضوع كما وردت في هذه اللوائح.

١ - سلوك مؤسسات السوق المالية

تُفرض على المؤسسات المالية المرخّص لها للعمل في الأسواق المالية، وعلى موظفيها، التزامات معيّنة تتعلق بكيفية التصرف في السوق. ولا ترتبط هذه الالتزامات بسلوكها الخاص فقط، بل أيضاً بسلوك العملاء.

١-١ التلاعب بالسوق والتداول بناءً على معلومات داخلية

الهدف التعليمي

١-١-٣ معرفة السلوك المتوقع من مؤسسات السوق المالية والأشخاص المسجلين عند وجود أسباب معقولة للاشتباه في أن العميل يشارك في (لائحة سلوكيات السوق): التلاعب بالسوق (الباب الخامس، المادة ١١)؛ التداول بناءً على معلومات داخلية (الباب الخامس، المادة ١١)؛ المسؤولية عن أعمال الآخرين (الباب الخامس، المادة ٢٠)

يمكن عمومًا التمييز بين شكلين أساسيين من أشكال إساءة استخدام الأسواق المالية، ألا وهما التلاعب بالسوق والتداول بناءً على معلومات داخلية:

التلاعب بالسوق	التداول في ورقة مالية بهدف تكوين: • انطباع كاذب أو مضلل يُوحي بوجود نشاط تداول في ورقة مالية، أو اهتمامٍ بشرائها أو بيعها • سعر طلب أو عرض أو تداول مصطنع في الورقة المالية أو أي ورقة مالية أخرى ذات صلة بها
التداول بناءً على معلومات داخلية	التداول، على نحو مباشر أو غير مباشر، في ورقة مالية على أساس معلومات داخلية، بمعنى معلومات: • تتعلق بورقة مالية محددة • ولم يجر الإعلان عنها للجمهور، وليست متوافرة لهم بأي شكلٍ آخر • يدرك الشخص العادي بالنظر إلى طبيعتها ومحتواها أن الإعلان عن هذه المعلومات، أو جعلها متوافرة للجمهور، سوف يُؤثر تأثيراً جوهرياً في سعر الورقة المالية أو قيمتها.

وبعبارة بسيطة، يتعلّق الفارق الأساسي بين الاثنين باستخدام المعلومات الداخلية؛ إذ ينطوي التلاعب أو التضليل في السوق على استخدام تقنيات تداول تكوّن لدى الأطراف الأخرى المشاركة في السوق انطباعاً كاذباً عن العرض أو الطلب أو قيمة الورقة المالية. وهذا يشمل، على سبيل المثال، التداول الذي لا يُؤدّي إلى تغيير حقيقي في ملكية الورقة المالية (كالتداول باستخدام حسابات منفصلة يملكها الشخص نفسه). ويُستخدم مثل هذا النوع من التداول - الذي يطلق عليه أحياناً اسم التداول الصوري أو الوهمي - لتكوين انطباع كاذب عن مستوى حجم التداول في الورقة المالية، وبالتالي عن الطلب عليها.

بالمقابل، ينطوي التداول بناءً على معلومات داخلية على إساءة استخدام المعلومات الداخلية. فعلى سبيل المثال، قد تتوافر لأحد كبار المدراء في شركة مدرجة إمكانية الوصول إلى معلومات مالية سرية لم يُعلن عنها بعدُ للمشاركين في السوق (مثل النتائج المالية السنوية للشركة). فإذا كان هذا المدير يتوقّع أن ترتفع قيمة أسهم الشركة بعد الإعلان عن هذه المعلومات، يمكنه شراء الأسهم قبل ارتفاع قيمتها، وبذلك يكسب ميزةً على المستثمرين الآخرين الذين لم يطلعوا على هذه المعلومات. وتحظر لائحة سلوكيات السوق هذين النوعين من التصرفات، كما تحظر الإفصاح عن المعلومات الداخلية (لأن هذا سوف يمكن متلقي المعلومات من ممارسة التداول بناءً على معلومات داخلية).

وإضافة إلى مسؤولية مؤسسات السوق المالية عن سلوكها، تتحمّل هذه المؤسسات أيضاً مسؤوليات تتعلق بسلوك عملائها. إذ تحظر لائحة سلوكيات السوق على مؤسسة السوق المالية قبول أو تنفيذ أمر العميل إذا كان لديهم أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن العميل يتلاعب بالسوق، أو يتداول بناءً على معلومات داخلية.

وعندما تقرّر مؤسسة السوق المالية الامتناع عن قبول أو تنفيذ أمر العميل للأسباب المذكورة أعلاه، يجب عليها أن توثّق كتابيًا الظروف والأسباب التي دفعتها إلى اتخاذ هذا القرار، وإشعار هيئة السوق المالية به في مدة أقصاها ثلاثة أيام. ويجب على مؤسسة السوق المالية الاحتفاظ بالوثائق الخاصة بأي قرار تتّخذه لمدة عشر سنوات من تاريخ القرار.

٢-١ أولوية العملاء والتداول الاستباقي

الهدف التعليمي

٢-١-٣ معرفة السلوك المتوقع من مؤسسات السوق المالية والأشخاص المسجلين في الحالات التالية: أولوية العملاء (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٢)؛ التداول الاستباقي (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٢)

يجب على مؤسسة السوق المالية دائمًا تنفيذ الأوامر الواردة من العميل قبل أي أمر يتعلق بالورقة المالية نفسها تنفذه لحسابها الخاص. ينطبق ذلك أيضاً على الأشخاص المسجلين والأشخاص المرتبطين بمؤسسة السوق المالية. إذ لا يجوز لأيّ منهم تنفيذ أي معاملة لمصلحته الخاصة، أو لمصلحة عميل آخر، أو لمصلحة حساب له أي فائدة فيه، وهو يعلم أن أمر العميل قد نفّذ أو سينفّذ بالنسبة إلى الورقة المالية نفسها.

علاوة على ذلك، لا يجوز لأيّ من هؤلاء الإفصاح عن أي معلومات تتعلق بأوامر العميل لأي شخص آخر، وخصوصاً إذا كان يعلم -أو ينبغي أن يعلم- أن الشخص الآخر سيتداول في الورقة المالية على أساس تلك المعلومات. ويحظر على أيّ شخص يتلقّى معلومات بشأن أوامر العميل من مؤسسة سوق مالية، التداول في الورقة المالية ذات الصلة بتلك المعلومات (ما يُعرف باسم التداول الاستباقي)، إن كان الغرض من المعاملة هو الاستفادة من الآثار المادية المحتملة للطلب على قيمة الورقة المالية.

لا يجوز لمؤسسة السوق المالية التصرف في حساب الشخص الاعتباري التعامل بالأوراق المالية نفسها لمصلحته الخاصة أو لأي حساب له فائدة فيه، إن كان الغرض من المعاملة هو الاستفادة من الآثار المادية المحتملة لطلبات الشخص المعنوي. فضلاً عن ذلك، يُمنع من الإفصاح عن أي من المعلومات المتعلقة بحساب الشخص الاعتباري للآخرين.

٣-١ التنفيذ

الهدف التعليمي

٣-١-٣ معرفة السلوك المتوقع من مؤسسات السوق المالية والأشخاص المسجلين في الحالات التالية: التنفيذ في الوقت المناسب (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٣)؛ التنفيذ بأفضل الشروط (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٤)؛ التخصيص في الوقت المناسب (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٥)

إذا قرّرت مؤسسة السوق المالية قبول أمر تلقّته من عميل، فيجب عليها تنفيذ الأمر في أقرب فرصة ممكنة عملياً. وعندما تتعامل مؤسسة السوق المالية مع عميل أو لصالحه، فيجب عليها الالتزام بالتنفيذ بأفضل الشروط ما يعني:

١. عند اتخاذ صفة الوكيل – الحرص على تنفيذ الأمر بحسب أفضل سعر سائد في السوق ذي الصلة أو الأسواق ذات الصلة بالنسبة إلى حجم الأمر.
٢. عند اتخاذ صفة الأصيل – تنفيذ المعاملة بسعر أفضل للعميل مما كان ليحصل عليه لو جرى تنفيذ الأمر في السوق، وذلك في أقرب فرصة عملية ممكنة.

عند تنفيذ المعاملة استناداً إلى أوامر العميل، على مؤسسة السوق المالية أن تحرص أعلى تخصيص المعاملة فوراً لحساب العميل. هذا ويترتب على مؤسسة السوق المالية التي تقوم بتنفيذ معاملة مقيّدة بتعليمات العميل، أن تحرص على تخصيص المعاملة على الفور لحساب العميل الذي قرّرت تنفيذ المعاملة لصالحه.

٤-١ تجميع أوامر العملاء

الهدف التعليمي

٤-١-٣ معرفة الأنظمة التي تنظّم تجميع أوامر العملاء (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٧)

يترتب على مؤسسات السوق المالية وضع سياسات كتابياً تتضمن طرق تخصيص عمليات التداول للعملاء والأوامر الرئيسية. لا يجوز تجميع أوامر العميل مع أوامر العملاء الآخرين أو الأوامر الخاصة بمؤسسة السوق المالية المتداولة في السوق المالية السعودية، ما لم يتم ذلك وفقاً لأي أنظمة أو قواعد أو إجراءات معتمدة من قبل الهيئة أو السوق.

وفيما يتعلق بالأوامر غير المتداولة في السوق المالية السعودية، يجوز تجميع أوامر العميل مع أوامر أخرى شرط تلبية الشروط التالية:

١. أن تقدّم مؤسسة السوق المالية شرحاً كتابياً لمحاسن ومساوئ التجميع وأن تحصل على موافقة العميل كتابياً على تجميع الأوامر.
٢. تأكد مؤسسة السوق المالية من عدم تضرر عميل من تجميع أوامره.
٣. حصول أوامر العملاء المجمعة على متوسط سعر تنفيذ جميع الأوامر المنفذة.

٥-١ التداول السابق لنشر البحوث أو التداول بعكس التوصية

الهدف التعليمي

٥-١-٣ معرفة السلوك المتوقع من مؤسسات السوق المالية والأشخاص المسجلين في الحالات التالية: التداول السابق لنشر البحوث (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٨)؛ التداول بعكس التوصيات (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٩)

بالإضافة إلى فرض التزامات ترتبط بالتلاعب بالسوق والتداول بناء على معلومات داخلية، تتضمن لائحة سلوكيات السوق أيضاً أحكاماً بشأن إصدار التوصيات وبحوث الاستثمار.

لائحة سلوكيات السوق

تصدر العديد من المؤسسات المالية توصيات وبحوثاً استثمارية لعملائها، أو للسوق ككل. وتؤدي هذه المواد وظيفة قيّمة، حيث إنها تسمح بمشاركة خبرة واختصاص المؤسسة مع العملاء، إما عن طريق التبادل مقابل رسم معيّن أو ضمن إطار باقة أشمل من المنتجات والخدمات التي يجري تقاضي رسومها من العميل. تساعد البحوث الاستثمارية العالية الجودة المستثمرين على فهم السمات المحددة للأوراق المالية الصادرة عن شركة ما، بما في ذلك العوائد المحتملة والمخاطر ذات الصلة.

من جهة أخرى، قد ينشأ تضارب في المصالح في حالة مؤسسات السوق المالية التي تُصدر مثل هذه البحوث، ولا سيما بالنسبة لكبرى مؤسسات السوق المالية، التي يمكن أن تصل بحوثها وتوصياتها إلى مجموعة كبيرة من العملاء. فعندما تنشر مؤسسة سوق مالية بحثاً يتضمّن -على سبيل المثال- معلومات إيجابية للغاية عن شركة مدرجة والقيمة المحتملة لأسهمها، قد يقرّر العملاء الذين يتلقون هذه البحوث شراء أسهم الشركة. من غير المحتمل أن تؤثر عمليات التداول، إن كان عددها قليلاً، في سعر السوق، ولكن إن كان لمؤسسة السوق المالية عدد كبير من العملاء، وكانت بحوثها معروفة بدقتها، قد تكفي المعاملات الناشئة لإحداث تغيير ملحوظ في سعر الأسهم موضوع المعاملة في السوق.

في مثل هذه الحالات، تسارع مؤسسة السوق المالية إلى شراء الأسهم قبل إصدار البحث، متوقعة أن يرتفع سعر الأسهم فور إصدار البحث. لكن هذا النوع من التداول، المعروف بالتداول السابق لنشر البحوث، يُعتبر مُحظراً بموجب الأنظمة حيث إنه يعود بالفائدة على مؤسسة السوق المالية على حساب عملائها، كما أنه يُعتبر شكلاً من أشكال التلاعب بالسوق.

يجب على مؤسسة السوق المالية التي تنوي إصدار توصية استثمارية أو بحثٍ يتعلّق بورقة مالية، ألا تتداول في تلك الأوراق المالية لحسابها الخاص، ما لم تمنح فرصة معقولة أمام العملاء الموجهة إليهم هذه البحوث أو التوصيات للاستجابة لذلك. الاستثناء الوحيد هو عندما لا يكون من المتوقع منطقياً أن تؤثر التوصيات أو البحوث في سعر الأوراق المالية ذات الصلة، أو أي أوراق مالية مرتبطة بها.

بالإضافة إلى حظر التداول قبل البحث، تمنع الأنظمة أيضاً التداول بطريقة مناقضة للتوصيات. قد لا يكون واضحاً في البداية السبب وراء هذا الحظر - فالمؤسسة المالية لن تختار بالطبع التداول بطريقة مناقضة لتوصياتها الخاصة. لكن الغرض من ذلك هو تجنب حالات التضارب في المصالح المحتملة التي قد تنشأ لدى مؤسسة السوق المالية.

وعلى وجه التحديد، تحظر اللوائح التنظيمية على مؤسسة السوق المالية التي تُصدر بحثاً أو توصيات بشأن الاستثمار، التداول بعكس التوصيات، سواء لحسابها الخاص أو بالنيابة عن العملاء، ما لم تتوافر لديها أسباب منطقية لهذا التداول.

أسئلة نهاية الفصل

أجب عن الأسئلة الآتية، وارجع إلى الفقرة المناسبة للتحقق من صحة جوابك.

١. ما الفرق بين التلاعب بالسوق والتداول بناءً على معلومات داخلية؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-١
٢. ما المقصود بالتداول بناءً على معلومات داخلية؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٥-١
٣. ما تعريف التداول الاستباقي؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-١
٤. ما المقصود بالتنفيذ بأفضل الشروط عند التعامل بصفة أصيل؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٣-١
٥. ما الحالات التي تُعفى من القيود التنظيمية المتعلقة بتجميع أوامر العملاء؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٤-١
٦. لماذا تجظر اللوائح التنفيذية التداول السابق لنشر البحوث؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٥-١

الفصل الرابع

تمويل الشركات

- ٣٣ ١- قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة
- ٣٥ ٢- الطرح العام
- ٣٦ ٣- الالتزامات المستمرة والقيود على التعاملات
- ٣٩ ٤- الطرح في السوق الموازية

يتضمن هذا الفصل قرابة ٣ أسئلة من أصل ٢٥ سؤالاً من أسئلة الاختبار



١ - قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة

وضعت هيئة السوق المالية ("الهيئة") قواعدها الخاصة بطرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة في عام ٢٠١٧، وأجرت أحدث التعديلات في يناير ٢٠٢١. وتطبق هذه القواعد على الأنشطة التالية داخل المملكة:

- إصدار الأوراق المالية
- دعوة الجمهور للاكتتاب في الأوراق المالية
- الترويج المباشر أو غير المباشر للأوراق المالية
- أي تصريح أو بيان أو اتصال يُعدّ من حيث الأثر المترتب عليه بيعاً أو إصداراً أو عرضاً للأوراق المالية.

لأغراض هذه القواعد، لا تشمل الأوراق المالية على صناديق الاستثمار، التي تغطيها قواعد منفصلة من الهيئة، أو مفاوضات أولية أو عقود مبرمة مع متعهدي تغطية الطرح أو فيما بينهم. تشكل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة القواعد التنفيذية الأساسية بموجب نظام السوق المالية، وهي تحدد القواعد الأساسية التي يمكن بموجبها طرح الأوراق المالية وتداولها.

حالات طرح الأوراق المالية

تحدّد الهيئة أربع حالات مختلفة للطرح:

- طرح مستثنى
- طرح خاص
- طرح عام
- طرح في السوق الموازية

الطرح المستثنى

نصت قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة على عدد من القواعد والحالات التي يكون فيها الطرح مستثنى من متطلبات هذه القواعد وذكرت منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إذا كانت الأوراق المالية صادرة عن حكومة المملكة
- إذا كان الطرح لأوراق مالية تعاقدية من فئة العملاء المؤهلين والعملاء المؤسسين، أو
- إذا كان المطروح عليه تابعاً للمصدر، مالم يكن الطرح من فئة مدرجة في السوق.

تطلب الهيئة إخطاراً يتعلق بموعد إجراء طرح مستثنى. فذلك يسمح لها بالاحتفاظ بسجلات الطرح المستثنى من دون تنظيمها بالفعل، مما يساعد على تجنب إمكانية تحول طرح مستثنى حقيقي تم تقديمه إلى مجموعة محددة من المستثمرين الذين تربطهم علاقات تجارية إلى طرح أوسع دون الالتزام بالمتطلبات التنظيمية الإضافية. يجب على جهة الإصدار أو مؤسسة السوق المالية (في حال قامت مؤسسة السوق المالية بالإصدار) تقديم معلومات يتم تقديمها إلى الهيئة على أساس ربع سنوي فيما يتعلق بكل طرح مستثنى.

إذا لم يكتمل الطرح المستثنى في وقت الإخطار، فيجب تقديم معلومات إضافية توضح بالتفصيل ما إذا كان إصداراً مستمراً أو التاريخ المتوقع لاكتماله.

١-١ قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة

الهدف التعليمي

- ١-١-٤ معرفة متطلبات (قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة): حالات الطرح الخاص (الباب الثالث، المادة ٨)؛ والطرح المحدود (الباب الثالث، المادة ٩)؛ ومتطلبات الطرح الخاص (الباب الثالث، المادة ١٠)؛ والمعلومات المقدمة إلى المستثمرين وإعلانات الطرح الخاص (الباب الثالث، المادة ١٢)

تتمثل إحدى مزايا الطرح الخاص في متطلباته التنظيمية القليلة نسبياً، وبالتالي انخفاض التكاليف. أما العيب الرئيسي فيتمثل في أن القيود سواء من حيث عدد ونوع المستثمرين تؤدي إلى صعوبة مواجهها الطارح في الوصول إلى المستثمرين الذين قد يكونون على استعداد لتقديم سعر أعلى للأوراق المالية.

يشكل الطرح الخاص نقطة منتصف الطريق نوعاً ما بين الطرح المستثنى والطرح العام، من حيث مستوى الحماية والتكلفة. وهناك ثلاثة أنواع من الطرح الخاص المعترف بها (المادة ٨):

- الاكتتاب الذي يقتصر على العملاء المؤهلين والعملاء المؤسسين
- الطرح المحدود

يجوز تقديم طرح لعدد محدود لما لا يزيد عن ١٠٠ مطروح عليه (باستثناء العملاء المؤهلين والعملاء المؤسسين)، وبشرط ألا يتجاوز المبلغ المستحق لكل معروض عليه عن ٢٠٠ ألف ريال سعودي أو ما يعادله. ولا يجوز تقديم أوراق مالية من الفئة نفسها كطرح محدود أكثر من مرة واحدة خلال فترة ١٢ شهراً تنتهي بتاريخ الإصدار المعني.

لا يجوز طرح الأوراق المالية طرحاً خاصاً إلا من قبل مؤسسة سوق مالية مرخص لها لممارسة أعمال الترتيب، وينبغي إشعار الهيئة قبل عشرة أيام على الأقل من التاريخ المقترح للطرح.

يجب إخطار الهيئة بأي تغيير جوهري يطرأ على مستندات الطرح بعد تاريخ تقديمها. ويحق للهيئة رفض أي طرح خاص أو طلب معلومات إضافية أو إجراء أي تحقيقات تراها ضرورية للاضطلاع بدورها التنظيمي. وبعد اكتمال عملية الطرح، يجب على الطارح أو مؤسسة السوق المالية أن تقدم للهيئة، في غضون عشرة أيام، قائمة بفئات كافة الأشخاص الذين حصلوا على الأوراق المالية وتفاصيل المتحصلات الإجمالية للطرح. يجب أيضاً إبلاغ الهيئة بأي تمديد للفترة أو عدم اكتمال عملية الطرح. بالنسبة لبرامج إصدار أدوات الدين، يجب تزويد الهيئة بتفاصيل عن المتحصلات الإجمالية وشروط الإصدار في مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ اكتمال كل إصدار.

تضمن جميع عروض الطرح الخاص بأن المعلومات المقدمة للمستثمرين وفي إعلانات الإصدار الخاص تفي بالمتطلبات الآتية:

- يجب تزويد المستثمرين بمعلومات كافية لتمكينهم من اتخاذ قرار مدروس فيما يتعلق بالاستثمار.
- يجب أن تحتوي مستندات الطرح الخاص المستخدمة في الإعلان عنه على بيان يوضح ترخيص جهة الإصدار ومسؤوليتها ومراقبة القيم كما هو منصوص عليه.
- ينبغي أن يستوفي أي إعلان عن أوراق مالية المتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

٢- الطرح العام

١-٢ شروط الطرح العام للأسهم

الهدف التعليمي

١-٢-٤ معرفة شروط الطرح العام للأسهم (قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، الباب الرابع، الفصل ٣، المادة ٢٣)

الطرح العام هو بيع حصص الملكية أو أدوات مالية مشابهة إلى الجمهور، ويكون مصحوبًا بطرح الأوراق المالية للتداول في سوق مالية أو في أي منصة تداول مماثلة. ويكون الغرض عادةً من رأس المال الذي تم جمعه هو تغطية نقص رأس المال العامل، أو تمويل التوسع في الأعمال، أو القيام باستثمارات استراتيجية. في العادة، يجب على المصدر أن يقوم مسبقًا بإعداد نشرة إصدار أو وثيقة مماثلة تشرح الشروط والحقوق المرتبطة بالورقة المالية المُصدرة، ومعلومات عن الشركة نفسها ووضعها المالي (إلا في الحالات التي تُستثنى من ذلك الشرط).

تحيط متطلبات تنظيمية مختلفة أخرى بأي طرح عام في المملكة، إذ يجب أن تكون الجهة الطارحة للأوراق المالية شركة مساهمة قد مارست النشاط الرئيسي لمدة ثلاث سنوات على الأقل، وأن تكون قادرةً على إعداد قوائم مالية مدققة للسنوات الثلاث الأخيرة على الأقل. وإذا كانت أحدثُ القوائم المالية المدققة للشركة قد صدرت قبل أكثر من ستة أشهر، فيجب عليها تقديم قوائم مالية إضافية. وفي حال كانت الشركة الطارحة قد أجرت تغييراتٍ هيكليةً جوهرية، فلا يجوز لها تقديم طلب إلا بعد مرور سنة مالية واحدة على الأقل منذ تاريخ اكتمال ذلك التغيير. وفي هذا السياق، يُقصد بالتغيير الهيكلي الجوهري ما يأتي:

- التصرف في أصول الشركة الطارحة التي تساهم في تحقيق ٣٠٪ أو أكثر من إيراداتها أو صافي دخلها.
- الاستحواذ على أصول تعادل قيمتها ٣٠٪ أو أكثر من قيمة صافي أصول الشركة.
- الاستحواذ على شركة تعادل قيمة حقوق المساهمين فيها ٣٠٪ أو أكثر من قيمة حقوق المساهمين لدى الشركة الطارحة

فضلاً عن ذلك، يجب أن يتوافر لدى الشركة الطارحة رأس مالٍ عامٍ يكفي لاستمرار تشغيلها لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً منذ تاريخ الإصدار.

وينبغي أن يكون طلب طرح الأوراق المالية مصحوبًا بنشرة إصدار (باستثناء الحالات التي لا تتطلب ذلك).

ويجوز للهيئة قبول الطلب من بدون شروط، أو قبوله بشروط، أو رفضه

٢-٢ شروط الطرح العام لأدوات الدين والأوراق المالية القابلة للتحويل

الهدف التعليمي

٢-٢-٤ معرفة شروط الطرح العام فيما يتعلق بـ: (قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة): أدوات الدين (الباب الرابع، الفصل ٣، المادة ٢٤)؛ وأدوات الدين القابلة للتحويل (الباب الرابع، الفصل ٣، المادة ٢٥)

يجب استيفاء بعض الشروط المختلفة لأدوات الدين وعروض طرح الأوراق المالية القابلة للتحويل، وهي:

- يخضع إصدار أدوات الدين للشروط ذاتها المطبقة على الطرح العام للأسهم، مع وجود بعض الاستثناءات بما في ذلك امتلاك رأس مال عامل كافٍ.
- يجب أن يكون أي برنامج إصدار لأدوات الدين مفضلاً في نشرة واحدة تغطي الحد الأقصى لقيمة أدوات الدين التي سيتم إصدارها بموجب برنامج مدته ٢٤ شهراً كحد أقصى (عقب الحصول على الموافقة).
- حتى إذا كان التسجيل وطرح أدوات الدين لا يفيان بشروط هذه المادة، يجوز للهيئة أن تأذن بها (إذا رأت الهيئة أن الطرح في مصلحة المستثمرين المطلعين).
- يمكن تسجيل أدوات الدين القابلة للتحويل وطرحها فقط إذا كانت الأسهم التي سيتم تحويل الأدوات إليها مدرجة بالفعل.
- يجب تقديم نشرة إصدار أدوات الدين القابلة للتحويل، والتي سيتم تحويلها إلى أسهم مدرجة بالفعل في السوق المالية.
- تعد موافقة الهيئة على طلب التسجيل وطرح أدوات الدين القابلة للتحويل بمثابة موافقة على إصدار السهم ذي الصلة عند التحويل.
- لا يجوز للطرح إصدار أدوات دين قابلة للتحويل من الفئة نفسها والتي سبق إصدارها إلا إذا تم تسجيل هذه الأدوات وطرحها وفقاً لأحكام الطرح العام.

٣. الالتزامات المستمرة والقيود على التعاملات

١-٣ الإفصاحات الواضحة والإفصاحات عن التطورات الجوهرية

الهدف التعليمي

١-٣-٤ معرفة المواد المتعلقة بـ (قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة): الإفصاحات الكاملة والواضحة والدقيقة وغير المضللة (الباب السابع، الفصل ١، المادة ٦٠)؛ والالتزام بالإفصاح عن التطورات الجوهرية (الباب السابع، الفصل ١، المادة ٦١)

بمجرد إدراج الأوراق المالية الخاصة بالجهة الطارحة في السوق المالية، من المهم أن يبقى المستثمرون على علم تام بالتطورات في الطرح.

تهدف قواعد الإدراج بشكل أساسي إلى تنظيم الطرح العام والتسجيل وقبول الأوراق المالية للإدراج في السوق، بالإضافة إلى التزامات الشركة المستمرة بعد الإدراج. توفر معظم هذه القواعد الحماية للمستثمرين في السوق وتعزز التزامات الإفصاح المستمرة.

وتضمن قواعد الالتزامات المستمرة تحقيق تلك الأهداف، ويجب أن تكون جميع الإفصاحات التي أجراها الطارح كاملة وواضحة ودقيقة وغير مضللة. ولإيضاح هذه المصطلحات، فهذا يعني أن أي إفصاح يجب:

- أن يكون شاملاً (كاملاً)
- أن يكون سهل الفهم (واضحاً)
- أن يكون خالياً من الأخطاء ومتوازناً (دقيقاً)، و
- لا يخفي أو يحذف أو يقلل من أو يحجب المعلومات المهمة (غير مضلل)

كما يجب أن تلتزم بقواعد الإدراج في السوق، وتطبق قواعد الالتزامات المستمرة بالكامل على الجهات الطارحة التي تم إدراج أوراقها المالية في السوق الرئيسية، ومع بعض التسهيلات (الموضحة لاحقاً في هذا القسم) حيث يتم إدراج الأوراق المالية للجهات الطارحة في السوق الموازية.

إذا رأى الطارح أن الإفصاح سيسبب ضرراً، ومن غير المحتمل أن يؤدي إغفاله إلى التضليل، فيجوز أن يتقدم بطلب إلى الهيئة لإعفائه من متطلبات الإفصاح أو تأجيل الإفصاح.

يجب على الطارح أن يشرع للهيئة في سرية تامة الأسباب التي تستدعي مثل هذا طلب الإعفاء أو التأجيل، ويجوز للهيئة الموافقة على هذا الطلب أو رفضه. وعلى الرغم من أي موافقة، يحق للهيئة في أي وقت أن تطلب من الطارح الإفصاح عن أي معلومات تتعلق بالإعفاء أو التأخير ذي العلاقة.

يجب أن يحدد الطارح الحاجة إلى نشر بيان الإفصاح للجمهور استجابة للشائعات المتعلقة بأي تطورات جوهرية، وينبغي على الهيئة أن تطلب هذا النشر من قبل الطارح بالطريقة التي تراها مناسبة.

يجب على الطارح أن يفصح عن التطورات الجوهرية التي تؤثر على الطارح وسعر الورقة المالية المدرجة. وفي حال كان الطارح منشأ ذات أغراض خاصة، فينبغي أن تفصح للهيئة والجمهور من دون تأخير عن أي تطورات جوهرية في مجال نشاطها لا تكون ضمن نطاق علم الجمهور، وقد تؤثر على الأصول والخصوم أو المركز المالي أو المسار العام لأعمال الطارح أو الشركات التابعة له، الأمر الذي قد يؤدي بشكل معقول إلى تحركات في سعر الأوراق المالية المدرجة للطارح أو يؤثر بشكل كبير على قدرته على الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بأدوات الدين المدرجة. ولتحديد ما إذا كان التطور جوهرياً أم لا، ينبغي على الطارح تقييم ما إذا كان من المحتمل لأي مستثمر حريص أن يأخذ في الحسبان المعلومات المتعلقة بالتطور عند اتخاذ قراراته الاستثمارية.

٢-٣ الإفصاح عن أحداث معينة والمعلومات المالية

الهدف التعليمي

٢-٣-٤ معرفة المواد المتعلقة بالإفصاح عن (قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة): أحداث معينة (الباب السابع، الفصل ١، المادة ٦٢)؛ والمعلومات المالية (الباب السابع، الفصل ١، المادة ٦٣)

وينبغي الالتزام بالإفصاح عن أحداث معينة سواء أكانت "جوهرية" وفقاً لما ورد أعلاه أم لم تكن. في هذه الحالة، يجب على الطارح أن يفصح فوراً ودون تأخير للهيئة والجمهور عن أي من التطورات.

كما تحدد الهيئة متطلبات توقيت إصدار المعلومات المالية لضمان عدم اعتماد المستثمرين على معلومات قديمة لم تعد ذات أهمية.

يجب على الطارح أن يفصح للهيئة والجمهور عن قوائمه المالية السنوية وقوائمه المالية الأولية للربع الأول والثاني والثالث فور الموافقة عليها وقبل نشرها للمساهمين أو للغير. وإذا كان الطارح منشأة ذات أغراض خاصة، فيجب على تلك المنشأة الإفصاح عن قوائمها المالية السنوية للهيئة والجمهور فور الموافقة عليها وقبل نشرها للغير. وتجري الموافقة على القوائم المالية الأولية بعد:

أ. الموافقة عليها من مجلس الإدارة، و

ب. التوقيع عليها من قبل جميع ما يأتي:

١. عضو مفوض من مجلس الإدارة

٢. الرئيس التنفيذي

٣. المدير المالي

تُعد البيانات المالية السنوية معتمدة عندما تلتزم بأي متطلبات سارية بموجب نظام الشركات ولائحة حوكمة الشركات. ويجب على الطارح أن يفصح عن بياناته المالية الأولية والسنوية من خلال النظام الإلكتروني المعين خصيصاً لهذا الغرض من قبل السوق.

يجب على الطارح إعداد القوائم المالية الأولية والسنوية وفقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق المعتمدة من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (Saudi Organization for Certified Public Accountants SOCPA). كما يجب عليه الإفصاح عنها للجمهور خلال فترة لا تتجاوز ٣٠ يوماً للبيانات الأولية وثلاثة أشهر للقوائم المالية السنوية بعد نهاية الفترة المالية المدرجة في هذه البيانات المالية. وعلاوة على ذلك، يجب على الطارح الإفصاح عن هذه البيانات المالية السنوية قبل ٢١ يوماً تقويمياً على الأقل من تاريخ عقد الجمعية العمومية السنوية للطارح.

ينبغي أن يكون المحاسب القانوني أو مكتب المحاسبة الذي يراجع القوائم المالية للطارح مسجلاً لدى الهيئة بموجب "قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة". ويتحمل الطارح مسؤولية التأكد من التزام المحاسب القانوني أو مكتب المحاسبة الذي يراجع قوائمه المالية وأي شريك لهما بقواعد "الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين" ولوائحها فيما يتعلق بملكية أي أسهم أو أوراق مالية للطارح أو أي من الشركات التابعة له، وذلك ضماناً لاستقلالية المحاسب القانوني أو مكتب المحاسبة وأي شريك أو موظف لدى المكتب.

إذا كان الطارح منشأة ذات أغراض خاصة، فيجب على راعي المنشأة أن يزودها بقوائمه المالية الأولية والسنوية وتقرير مجلس إدارته في وقت مناسب لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها.

٤ - الطّرح في السوق الموازية

الهدف التعليمي

٤-٤-١ معرفة (قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة): الشروط المفروضة على الطارحين الراغبين في الحصول على موافقة لطرح الأسهم في السوق الموازية (الباب الثامن، المادة ٧٤)؛ الالتزامات المستمرة المفروضة على مصدري الأوراق المالية المدرجة في السوق الموازية (الباب الثامن، المادة ٨٩)

توفّر السوق الموازية (المعروفة أيضًا باسم "نُمُو") عملية مبسّطة مقارنةً بالسوق الرئيسية. فهي سوق موازية للسوق الرئيسية تمتازُ بمتطلبات إدراج أقل، وتوفّر منصّةً بديلةً للشركات الراغبة بإدراج أسهمها.

يقتصر الاستثمار في هذه السوق على المستثمرين المؤهلين. أما الأهداف فهي:

- مصدر إضافي للتمويل للطارحين بهدف الوصول إلى رأس المال، و
- زيادة التنوع وتعميق سوق المال السعودية

بالنسبة إلى الخصائص الرئيسية، فهي:

١. سوق بمتطلبات أكثر مرونة
٢. مخصص فقط للمستثمرين المؤهلين، و
٣. إمكانية الانتقال إلى السوق الرئيسية بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية المعنية.

بالنسبة للطارحين المدرج أوراقهم المالية في السوق الموازية دون السوق الرئيسية، فيجب عليهم الالتزام بقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الموضحة في الفقرة ٢ أعلاه، مع اعتبار الاختلافات التالية:

١. لا ينبغي على الطارح تقديم ثلاث قوائم مالية ربع سنوية ولكن يكفي بتقديم قوائم مالية نصف سنوية.
٢. يجب على الطارح الإفصاح عن قوائمه المالية في غضون ٤٥ يومًا.

يشمل تعريف المستثمرين المؤهلين من قبل الهيئة (على النحو المنصوص عليه في مسرد المصطلحات المحددة المستخدمة في لوائح الهيئة وقواعدها) كلاً من الآتي:

١. مؤسسات السوق المالية التي تعمل لحسابها الخاص.
٢. عملاء مؤسسات السوق المالية المرخص لها من الهيئة لممارسة أنشطة الإدارة، شريطة أن تكون المؤسسة قد عيّنت مديرًا لاستثمارات العميل وفقًا لشروط تمكّنها من اتخاذ القرارات الاستثمارية المتعلقة بقبول عرض والاستثمار في السوق الموازية نيابةً عن عملها من دون الحصول على موافقة مسبقة منه.
٣. حكومة المملكة، وأيّ جهة حكومية، وأيّ هيئة دولية تعترف بها الهيئة أو السوق، وأيّ سوق مالية أخرى مرخص لها من قبل الهيئة أو مركز إيداع الأوراق المالية.
٤. الشركات المملوكة للحكومة، سواء مباشرة أو عن طريق محفظة تديرها مؤسسة سوق مالية مرخص لها في ممارسة أنشطة الإدارة.
٥. الشركات والصناديق التي جرى تأسيسها في إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٦. صناديق الاستثمار.
 ٧. الأجانب غير المقيمين المسموح لهم بالاستثمار في السوق الموازية والذين يستوفون المتطلبات المنصوص عليها في "الدليل الاسترشادي لاستثمار الأجانب غير المقيمين في السوق الموازية".
 ٨. المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة.
 ٩. أي شخص اعتباري آخر يجوز له فتح حساب استثماري في المملكة وحساب لدى مركز الإيداع.
 ١٠. الشخص الطبيعي المسموح له بفتح حساب استثماري في المملكة وحساب لدى مركز الإيداع ويستوفي أحد المعايير الآتية:
 - أ. أن يكون قد أجرى صفقات في أسواق الأوراق المالية لا يقل مجموع قيمتها عن (٤٠) مليون ريال سعودي، ولا يقل عددها عن (١٠) صفقات في كل ربع سنة من الاثني عشر شهراً الماضية
 - ب. ألا تقل قيمة صافي أصوله عن (٥) ملايين ريال سعودي
 - ج. أن يعمل (أو سبق له العمل) في القطاع المالي لمدة ثلاث سنوات على الأقل
 - د. أن يكون حاصلاً على "الشهادة العامة للتعامل في الأوراق المالية" المعتمدة من قبل الهيئة
 - هـ. أن يكون حاصلاً على شهادة مهنية في مجال أعمال الأوراق المالية معتمدة من قبل جهة معترف بها دولياً.
 ١١. أي أشخاص آخرين تحددهم الهيئة.
- تتشابه المتطلبات العامة للطرح في السوق الموازية مع تلك الخاصة بالطرح العام في السوق الرئيسية (كما هو موضح في القسم السابق)، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر الاختلافات التالية:
- يجب أن تكون الشركة تعمل لمدة لا تقل عن سنة واحدة بدلاً من ثلاث سنوات
 - البيانات المالية المراجعة مطلوبة لمدة لا تقل عن سنة واحدة بدلاً من ثلاث سنوات
 - لا ضرورة لإظهار رأس المال العامل لمدة ١٢ شهراً في تاريخ الطرح
 - لا ضرورة لإثبات الخبرة الإدارية المناسبة.
- وهذا يجعل الطرح في السوق الموازية أكثر ملاءمة للشركات الأحدث نشأة والأسرع نمواً مقارنةً بالطرح في من السوق الرئيسية.

أسئلة نهاية الفصل

فكر بإجابة عن كل سؤال من الأسئلة الآتية ثم راجع الفقرة المناسبة للتأكد من صحة الجواب.

١. ما هي الأنشطة الرئيسية التي تشملها قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١
٢. ما الطرح المستثنى؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١
٣. ما متطلبات عروض الطرح الخاص؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-١
٤. ما شروط طرح الأسهم طرحًا عامًا؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٢
٥. ما أهداف قواعد الإدراج وقواعد الالتزامات المستمرة؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٣
٦. عدّد المتطلبات التي ينبغي أن يستوفيها مراجع الحسابات الداخلي.
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٣
٧. ما الفروق الأساسية في المتطلبات بين سوق "نمو" والسوق الرئيسية؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٤

الفصل الخامس

تعليمات الحسابات الاستثمارية

٤٥

١- فتح الحسابات الاستثمارية

يتضمن هذا الفصل قرابة سؤالان من أصل ٢٥ سؤالاً من أسئلة الاختبار



١ - فتح الحسابات الاستثمارية

الأهداف التعليمية

- ١-١-٥ معرفة المتطلبات المتعلقة بقبول العملاء (تعليمات الحسابات الاستثمارية، الباب الثاني، المادة ٣)
- ٢-١-٥ معرفة البيانات الواجب توافرها في اتفاقية فتح الحساب الاستثماري (تعليمات الحسابات الاستثمارية، الباب الثاني، المادة ٤)
- ٣-١-٥ معرفة الشروط المطلوب استيفاؤها عند فتح الحسابات الاستثمارية فيما يتعلق ب: الأشخاص الطبيعيين (الباب الثاني، المادة ٦)؛ الأشخاص الاعتباريين (تعليمات الحسابات الاستثمارية، الباب الثاني، المادة ٧)

تنص تعليمات الحسابات الاستثمارية على أنه، عند قبول عميل جديد، لا يجب على مؤسسة السوق المالية تنفيذ أي خدمات أو معاملات لحين توقيع اتفاقية فتح الحساب من قبل العميل. يجب أن تتضمن اتفاقية فتح الحساب المعلومات التالية كحد أدنى:

- تحديد هوية العميل (معرفة العميل) بما في ذلك العنوان، وتفاصيل الاتصال، والمهنة و(بالنسبة إلى الأشخاص الاعتباريين): النشاط الرئيسي.
- إقرار من قبل العميل بأنه قد فهم بنود وشروط اتفاقية فتح الحساب الاستثماري، وأن كل البيانات والمعلومات التي تم تقديمها لمؤسسة السوق المالية هي صحيحة وكاملة وسارية وغير مضللة.
- تعهد من قبل العميل بأنه يلتزم بتحديث بياناته ومعلوماته، أو التأكيد - بناء على طلب مؤسسة السوق المالية - على أن ما من تغييرات قد طرأت على تلك المعلومات. يجب أن تتضمن إجراءات التحقق من المعلومات مستندات تحديد الهوية المحددة عند انتهاء صلاحية المستندات الأصلية. ويجب إجراء هذه العملية بصورة دورية، أو على الأقل كل ٣ سنوات. في حال تخلف العميل عن توفير المعلومات المحدثة، يتم تجميد حسابه لحين تقديم تلك المعلومات المحدثة أو التأكيد على عدم وجود أي تغيير في المعلومات.
- ما لم تكن الشركة مدرجة في السوق، يجب أن تتضمن اتفاقية فتح الحساب الاستثماري المبرمة مع أي شركة تعهداً بإبلاغ مؤسسة السوق المالية على الفور بأي تغيير يطرأ على أي من المستندات أو المعلومات أو البيانات التي سبق وأن تم توفيرها عند فتح حساب الاستثمار، إلى جانب تعهد بالالتزام بنظام السوق المالية ولوائح التنفيذ والأنظمة واللوائح الأخرى المعمول بها في المملكة.

كما ذكرنا سابقاً، يجوز لمؤسسة السوق المالية، عند فتح حساب استثماري، الاعتماد على طرف ثالث من أجل تنفيذ تدابير العناية الواجبة.

عند فتح حساب وتشغيله بالنيابة عن طرف آخر، يترتب على مؤسسة السوق المالية التحقق من العلاقة الفعلية بين العميل والأشخاص الطبيعيين القائمين مقامه، مثل الوصي أو الوكيل أو الأمين أو المفوض بالتوقيع.

إن قام العميل بتقديم نسخة عن أي مستند أصلي، يجب التحقق منها على حدة بواسطة مصدر موثوق. بالنسبة إلى العملاء من ذوي المخاطر المرتفعة، على مؤسسة السوق المالية تحديد ما إذا يجب التدقيق في نسخ المستندات الأصلية للتحقق من سريتها.

عند فتح حساب لشخص طبيعي، يجب على مؤسسة السوق المالية الحصول على نموذج عن التوقيع والتحقق من هويته. ويعتمد نوع بيانات الهوية على نوع الشخص الطبيعي كما ورد في الجدول أدناه.

نوع العميل	المعلومات المطلوبة
الشخص الطبيعي السعودي	• بطاقة هوية وطنية سارية المفعول.
مواطنو دول مجلس التعاون	• بطاقة هوية وطنية سارية المفعول أو جواز سفر ساري المفعول.
المقيمون الأجانب في المملكة	• بحسب نوع المقيم، بناءً على ما يلي: • بيانات رخصة الإقامة أو هوية المقيم سارية المفعول. • بالنسبة لحاملة بطاقة الإقامة ذات الخمس سنوات: بطاقة إقامة سارية المفعول لمدة خمس سنوات. • بيانات البطاقة الدبلوماسية سارية المفعول وخطاب تعريف صادر من السفارة.
الشخص الطبيعي الأجنبي غير المقيم في السعودية	• جواز سفر ساري المفعول صادر عن البلد الذي يقيم فيه.
الأشخاص دون سن (١٨) سنة هجرية (يتم فتح الحساب من قبل الشخص، ويشغل من قبل الوصي أو الولي)	• بطاقة هوية سارية المفعول لكل من: • صاحب الحساب • الوصي أو الولي
الأشخاص دون سن (١٥) سنة هجرية (يتم فتح الحساب من قبل الشخص، ويشغل من قبل الوصي أو الولي)	• بيانات سجل الأسرة سارية المفعول، • بطاقة هوية سارية المفعول للوصي أو الولي.
الشخص الكفيف أو الأمي	• بطاقة هوية وطنية سارية المفعول، • بطاقة هوية وطنية سارية المفعول للمعرف الشخصي، • البصمة أو الختم الشخصي بدلاً من التوقيع.
الشخص الفاقد الأهلية (يتم فتح الحساب من قبل الشخص، ويشغل من قبل الوصي عليه)	• بطاقة هوية وطنية سارية المفعول، • صورة من صك حكم نهائي صادر عن المحكمة المختصة يبين أن العميل شخص فاقد الأهلية. • وبطاقة هوية سارية المفعول للوصي أو الولي. • اتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه العميل والولي أو الوصي.
الشخص الفاقد القدرة على الكتابة والتوقيع	• بطاقة هوية وطنية سارية المفعول، • البصمة أو الختم الشخصي بدلاً من التوقيع.
الشخص المحجور عليه (يتم فتح الحساب من قبل الشخص، ويشغل من قبل الممثل الشرعي)	• بطاقة هوية وطنية سارية المفعول، • صورة من القرار الصادر عن المحكمة المختصة، • بطاقة هوية وطنية سارية المفعول لممثله الشرعي. • اتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه على الممثل الشرعي للمحجور عليه.

تعليمات الحسابات الاستثمارية

إن كان العميل كفيفاً أو أمياً، يُسمح له بإحضار معرّف شخصي خلال فتح الحساب لكي يوضح له الإجراءات وأيضاً الأحكام والشروط. يجب أن يكون المعرّف شخصاً طبيعياً يتمتع بكامل الأهلية القانونية، وأن يعرف العميل معرفة شخصية.

ويجب أن يكون المعرّف حاملاً لبطاقة هوية سارية المفعول. لا يجوز للعميل الكفيف أو الأمي الحصول على أي من الخدمات عن طريق الهاتف أو الخدمات المصرفية الإلكترونية لتشغيل الحساب الاستثماري، إلا بعد أن يقوم معرّفه الشخصي أو أحد موظفي مؤسسة السوق المالية بقراءة الشروط والأحكام المتعلقة بالخدمات على مسمعه وتحصل مؤسسة السوق المالية على إقرار مكتوب وموقع عليه من العميل بأنه قد فهم مخاطر استخدام تلك الوسائل. عند فتح حساب استثماري للأشخاص الاعتباريين مثل الشركات أو الشراكات، تختلف الشروط بحسب دولة التأسيس ونوع العميل كما جاء في الجدول أدناه.

العميل	شروط فتح الحساب
الشركات من المملكة والشركات من دول مجلس التعاون	• يجب أن تكون الشركة مؤسسة وفق نظام الشركات أو ينطبق عليها تعريف الشخص الاعتباري في دول مجلس التعاون • قرار يجيز للشركة الاستثمار في الأوراق المالية • إلى جانب ذلك، يجوز للهيئة أن تطلب الحصول على صور عن أي من المستندات الواردة في قائمة المستندات الاسترشادية ضمن تعليمات الحسابات الاستثمارية، كالمعلومات المتعلقة بالشركة، ومنها: عقد التأسيس، والسجل التجاري، وقائمة بأعضاء مجلس الإدارة.
المستثمر الأجنبي المؤهل	• الحصول على صور عن أي من المستندات الواردة في قائمة المستندات الاسترشادية والتحقق من صحتها، وذلك للتأكد من هوية الشخص المعني. ومن الأمثلة على هذه المستندات: • النظام الأساسي أو صورة عن عقد التأسيس • قائمة بأسماء المديرين والأشخاص المفوض إليهم بالتوقيع نيابة عن العميل فيما يتعلق بالحساب • قرار من مجلس إدارة الشركة بتسمية الأشخاص المفوض إليهم بالتوقيع نيابة عن العميل فيما يتعلق بالحساب.
الصناديق المملوكة لجهة حكومية	• يجب أن تكون هذه الصناديق مملوكة بالكامل لحكومة المملكة أو حكومة دولة من دول مجلس التعاون • الحصول على صور من المستندات الآتية والتحقق من صحتها: نظام الصندوق الأساس، أو القرار الصادر بتسمية الأفراد المفوض إليهم تشغيله، أو عقد تأسيس الصندوق، أو أي مستندات أخرى تبين بوضوح تركيبة رأس مال الصندوق وإدارته، وقائمة بأسماء أعضاء مجلس إدارته.

العميل	شروط فتح الحساب
المنظمات غير الهادفة للربح في المملكة	الحصول على صور من المستندات الآتية والتحقق من صحتها: • الترخيص الصادر عن الجهة المختصة • النظام الأساس الذي ينص على إذن صريح بالاستثمار في الأوراق المالية • قرار مجلس الإدارة بالموافقة على فتح الحساب الاستثماري
الأوقاف	الحصول على صور من المستندات الآتية والتحقق من صحتها: صك الوقف، وصك النظارة، وبطاقة الهوية الوطنية لناظر الوقف/مجلس نظار الوقف، وقرار الموافقة على فتح الحساب وتسمية المفوض إليهم تشغيل الحساب الاستثماري. يجب أن يتضمن صك الوقف بنداً يجيز الاستثمار في الأوراق المالية، أو خطاباً من الجهة الحكومية المشرفة على الوقف يفيد بموافقتها على ذلك.
الجهات الحكومية (في المملكة ودول مجلس التعاون)	الحصول على صور من المستندات الآتية والتحقق من صحتها: المستندات الأساسية للجهة الحكومية فضلاً عن موافقة رسمية من وزارة المالية (أو من يقوم مقامها في دول مجلس التعاون) والمفوض إليهم بفتح الحساب وتشغيله على فتح الحساب الاستثماري.
المنظمات والهيئات الدولية	بالنسبة للمنظمات والهيئات الدولية التي لها مقر في المملكة، يجب على مؤسسة السوق المالية الحصول على صور من المستندات الآتية والتحقق من صحتها: اتفاقية التأسيس و/أو النظام الأساس، واتفاقية المقر الموقعة مع حكومة المملكة التي تجيز للمنظمة الاستثمار، وقرار منح الصلاحيات للمفوض إليهم فتح الحساب الاستثماري وتشغيله (القائمة الاسترشادية).
صناديق الاستثمار المؤسدة في المملكة أو ضمن دول مجلس التعاون	الحصول على صور من المستندات المذكورة في قائمة المستندات الاسترشادية والتحقق من صحتها. ومن الأمثلة عليها: • السجل التجاري • النظام الأساس أو عقد التأسيس • الترخيص الصادر من الهيئة • لقرار الرسمي بالموافقة على فتح الحساب الاستثماري ومنح الصلاحيات للمفوض إليهم تشغيله

بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين غير المذكورين في الجدولين أعلاه، يجب على مؤسسة السوق المالية الحصول على إذن من الهيئة قبل فتح الحساب.

أسئلة نهاية الفصل

أجب عن الأسئلة الآتية، وارجع إلى الفقرة المناسبة للتحقق من صحة جوابك.

١. أذكر المعلومات المطلوبة كحد أدنى في اتفاقية فتح الحساب.

مرجع الإجابة: الفقرة ١

٢. متى يجب على مؤسسة السوق المالية التحقق من علاقة العميل بالحساب؟

مرجع الإجابة: الفقرة ١

٣. ما المعلومات المتعلقة بالهوية والمطلوبة لفتح حساب لشخص أجنبي مقيم في المملكة؟

مرجع الإجابة: الفقرة ١

٤. بالنسبة لصناديق الاستثمار المؤسَّسة في المملكة، ما المستندات التي يمكن استخدامها للتحقق من هوية الشخص؟

مرجع الإجابة: الفقرة ١

الفصل السادس

مكافحة غسل الأموال

٥٣	مقدمة
٥٤	١. التدابير الوقائية
٥٥	٢. تدابير العناية الواجبة
٥٨	٣. تدابير العناية الواجبة المعززة
٥٩	٤. علاقات المراسلة الخارجية
٦٠	٥. كشف عمليات غسل الأموال
٦١	٦. الإبلاغ عن العمليات المشبوهة

يتضمن هذا الفصل قرابة ٥ أسئلة من أصل ٢٥ سؤالاً من أسئلة الاختبار





على مدى العقود الأخيرة، ازدادت التوعية حول المخاطر التي تهدد النظام المالي، والمجتمع بشكل عام، بسبب عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينص قانون المملكة العربية السعودية على أحكام خاصة تتعلق بكلتا المسألتين كما يفرض التزامات كبيرة على مؤسسات السوق المالية. أما العقوبات التي تفرض في حال مخالفة هذه الالتزامات القانونية والتنظيمية فقد تكون صارمة، ومن الضروري أن تدرك مؤسسات السوق المالية العاملة في المملكة العربية السعودية، وكذلك موظفيها، المخاطر المرتبطة بهذه المسائل تماماً، إلى جانب الالتزامات ذات الصلة.

لكن قطاع الخدمات المالية معرّضٌ بلا شك لمخاطر كبيرة، تتمثل في إمكانية استخدام هذا القطاع لأغراض غسل الأموال، وذلك لأن نسبةً كبيرة من أنشطة غسل الأموال تعتمد في مرحلة من المراحل على منتجات أو خدمات تقدّمها واحدة أو أكثر من مؤسسات السوق المالية. ونتيجةً لذلك، تخضع مؤسسات السوق المالية لالتزامات تفرض عليها التقيد بتدابير مكافحة غسل الأموال الهادفة إلى الحد من مخاطر استغلال هذه المؤسسات من قبل مرتكبي الجرائم لهذه الأغراض. بالرغم من ذلك كلّه، يبقى حجم هذه المشكلة كبيراً للغاية - من المستحيل التأكد من حجم الأموال التي تم غسلها على مستوى العالم - لكن أغلب المحللين يستشهدون بتقديرات صندوق النقد الدولي التي تشير إلى أن حجم هذه الأموال تراوح بين ٢٪ و ٥٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم.

مراحل غسل الأموال

جرت العادة أن تجري عملية غسل الأموال على ثلاث مراحل:

١. الإدخال: إدخال أموال مكتسبة من مصادر غير مشروعة في النظام المالي.
٢. التمويه: إجراء سلسلة من العمليات المالية المتتابة لإخفاء أو تمويه مصدر هذه الأموال.
٣. الدمج: إعادة إدخال الأموال في الاقتصاد المشروع.

على الرغم من أن هذا المنهج التقليدي ما يزال متبعاً في جرائم غسل الأموال، إلا أن هناك إدراكاً متزايداً بأن هذه الأنشطة قد تطوّرت وأصبحت أكثر تعقيداً في السنوات الأخيرة. ويمكن أن يُعزى ذلك جزئياً إلى تشديد إجراءات الرقابة والتدقيق من جانب المؤسسات المالية والهيئات التنظيمية، ما يجعل نجاح الأساليب "البسيطة" المتبعة في غسل الأموال أمراً صعباً. كذلك توجد أدلة متزايدة على أن نشاط غسل الأموال يتطوّر ويصبح عملاً احترافياً - ففي كثير من الحالات - يكون مرتكب غسل الأموال متخصصاً بذلك، وليس له أي دور في النشاط الإجرامي الأصلي. ونتيجة لاستخدام هذه الأساليب المتطورة والمعقدة في غسل الأموال بشكل متزايد، تواجه الهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية التابعة لها تحديات كبيرة.

تتطبق اللوائح التنفيذية الخاصة بنظام مكافحة غسل الأموال، على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة.

١ - التدابير الوقائية

الهدف التعليمي

١-١-٦ معرفة السياسات والإجراءات والنظم الرقابية التي ينبغي اعتمادها لتقييم مخاطر غسل الأموال وإدارة هذه المخاطر وتخفيف التعرض لها (نظام مكافحة غسل الأموال، المادة ٥ والمادة ١٤/١)

يجب أن تحرص مؤسسات السوق المالية على الحدّ من مخاطر استخدام المشاريع التجارية، والمنتجات والخدمات لأغراض غسل الأموال، إذ تتصّل اللوائح التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال على عدد من التدابير الوقائية التي تساعد على الحد من مخاطر استخدام مؤسسة السوق المالية لأغراض غسل الأموال.

تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية، يجب على مؤسسات السوق المالية في المملكة اعتماد "نهج قائم على المخاطر"، أي أنه يجب أن تكون ضوابط مكافحة غسل الأموال لدى مؤسسة السوق المالية مصممة بما يتناسب مع مخاطر غسل الأموال التي تتعرّض لها. ويجب توثيق تقييم المخاطر، ومراجعتها بصورة دورية، وعند الضرورة، والحرص على تحديثه.

وتتمثل عوامل المخاطر التي يجب أخذها في الاعتبار في التقييم بما يلي:

- العملاء
- الدول أو المناطق الجغرافية
- المنتجات والخدمات
- المعاملات
- قنوات التسليم

ويعتمد مستوى المخاطر لكل من العوامل أعلاه على نشاط مؤسسة السوق المالية.

حرصاً على أن لا يُساء استخدام المنتجات الجديدة، وممارسات العمل، أو التكنولوجيا لأغراض غسل الأموال، يجب إجراء تقييمات للمخاطر قبل التنفيذ.

يجب على مؤسسة السوق المالية:

- أ. وضع سياسات وإجراءات ونظم رقابة داخلية لمكافحة غسل الأموال مع الحرص على تطبيقها بفاعلية، وذلك بهدف إدارة المخاطر التي حدّدها نظام مكافحة غسل الأموال والتخفيف من التعرض لها. وينبغي أن تتناسب هذه السياسات والإجراءات والنظم الرقابية مع طبيعة أعمال مؤسسة السوق المالية وحجمها، وينبغي أيضاً اعتمادها من قبل الإدارة العليا للمؤسسة، فضلاً عن مراجعتها وتعزيزها عند اللزوم.
- ب. تطبيق سياساتها الداخلية على جميع فروعها وشركاتها التابعة التي تملك فيها حصص أغلبية.

٢- تدابير العناية الواجبة

١-٢ الحد الأدنى المطلوب لتدابير العناية الواجبة

الهدف التعليمي

١-٢-٦ معرفة متى يجب تطبيق تدابير العناية الواجبة ومكوناتها كحد أدنى (اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال؛ ١/٧، ٢/٧، ٣/٧، ٤/٧، ٦/٧)

يُعد أحد أهم العناصر في عملية إدارة المخاطر تدابير العناية الواجبة وتدابير "معرفة العميل" (Know your Customer) (KYC). من خلال تدابير العناية الواجبة للعملاء (Customer Due Diligence CDD)، تتعرف مؤسسة السوق المالية على هوية العميل، وموقعه، ومصادر دخله، ونوع الأنشطة التي ينوي استخدام حساباته لأجلها. ويعتمد مستوى تدابير العناية الواجبة المطلوب تطبيقها على مستوى المخاطر التي يمثلها العميل. فبالنسبة إلى عميل عالي المخاطر، يترتب على مؤسسة السوق المالية تطبيق ما يعرف بتدابير العناية الواجبة المعززة.

لا تنفذ تدابير العناية الواجبة فقط عندما يكون العميل جديداً بالنسبة إلى مؤسسة السوق المالية، بل يجب مراجعتها بصورة دورية، وهي كالاتي:

١. عند قبول عميل جديد (قبل فتح أي حساب استثماري).
٢. قبل تنفيذ معاملة ما لشخص لا تربطه علاقة عمل بمؤسسة السوق المالية.
٣. قبل إجراء تحويل برقي ما لشخص لا تربطه علاقة عمل بمؤسسة السوق المالية.
٤. في أي وقت تشتبه مؤسسة السوق المالية أن العميل قد يكون مشتبهاً في عملية غسل أموال.
٥. في حال كانت لدى مؤسسة السوق المالية أسباب تدعوها للاعتقاد بأن المعلومات المتوافرة لديها حول العميل غير كاملة أو غير صحيحة.

يجب على مؤسسة السوق المالية أن تحدد مستوى تدابير العناية الواجبة المطلوبة استناداً إلى تقييم المخاطر لديها. من جهة أخرى، يجب أن تتضمن المعلومات حول تدابير العناية الواجبة المحتفظ بها عن العميل التفاصيل التالية كحد أدنى:

١. تحديد هوية العميل، وذلك بواسطة مستندات أو بيانات أو معلومات موثوقة ومن مصدر مستقل.

نوع العميل	المعلومات المطلوبة
شخص طبيعي	- الاسم الكامل - عنوان محل الإقامة أو العنوان الوطني - تاريخ ومكان الولادة - الجنسية

نوع العميل	المعلومات المطلوبة
شخص اعتباري	- اسم الكيان وشكله القانوني - وثيقة إثبات التأسيس - أسماء جميع أعضاء مجلس الإدارة وكبار المدراء والأمناء - العنوان الرسمي المسجل للشركة ومقر العمل الرئيسي - هوية المستفيد الحقيقي

٢. في حال كان العميل ممثلاً بوكيل عنه، يجب التحقق من هوية الوكيل. من جهة أخرى، من المهم أيضاً التأكد من أن المستفيد الحقيقي قد وافق على تمثيله من قبل الوكيل.
٣. التحقق من غرض الحساب الخاص بالشركة أو أنشطتها. وهذا مطلوب للتمكن من ضبط أي نشاط غير اعتيادي في الحساب قد يكون مؤشراً على وجود عمليات غسل أموال.

٢-٢ العوامل التي تحدد مستوى العناية الواجبة

الهدف التعليمي

- ٢-٢-٦ معرفة العوامل التي تحدد ما إذا يجب تطبيق تدابير العناية الواجبة أو تدابير العناية الواجبة المعززة (نظام مكافحة غسل الأموال، المادتان ٧ و ١١)

على مؤسسة السوق المالية التحقق من هوية المستفيد الحقيقي قبل إنشاء علاقة العمل أو فتح الحساب أو خلالها. فمن المهم تحديد هويته والتحقق منها، للتأكد من أنه لا يستخدم المؤسسة لإخفاء هويته أو أنه يستخدم خدمات مؤسسة السوق المالية لأغراض غسل الأموال.

المستفيد الحقيقي هو:

- أي شخص طبيعي يملك أو يسيطر على ٢٥٪ أو أكثر من أسهم الشخص الاعتباري.
- أي شخص يسيطر على الشخص الاعتباري.
- إذا كان لدى مؤسسة السوق المالية شك في هوية المستفيدين الحقيقيين، يجب عليها - في حالات الضرورة القصوى - اللجوء إلى تحديد هوية الشخص الطبيعي الذي يشغل منصب مسؤول الإدارة العليا، والتحقق منها.

٢-٢-١ تدابير العناية الواجبة المعززة (Enhanced Due Diligence EDD)

بالنسبة إلى العملاء أو المعاملات ذات المخاطر المرتفعة، لا يكفي المستوى المعياري من تدابير العناية الواجبة، بل يجب أن تخضع لإجراءات إضافية من العناية الواجبة، ما يعرف بتدابير العناية الواجبة المعززة. على سبيل المثال، يشكل العملاء المقيمون في دول مصنفة من قبل اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال على أنها عالية المخاطر، أو الأشخاص السياسيون المعرضون للمخاطر، مخاطر مرتفعة من حيث غسل الأموال وبالتالي يجب أن يخضعوا لمزيد من التدقيق. ومن

مكافحة غسل الأموال

الأمثلة على الدول عالية المخاطر: الدول التي تعاني من الاضطرابات السياسية، أو الدول التي تفتقر إلى أنظمة ولوائح تنظيمية متطورة.

٢-٣ الاعتماد على أطراف ثالثة

الهدف التعليمي

٢-٣-٦ معرفة الحالات التي يجوز للمؤسسة المالية فيها أن تعتمد على طرف آخر من أجل إجراء عمليات تحديد والتحقق من الهوية (اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال؛ ١٠/٧؛ ١١/٧؛ ١٢/٧؛ ١٣/٧)

يجوز لمؤسسة السوق المالية أن تستعين بمؤسسة سوق مالية أخرى لتحديد هوية العميل والتحقق منها؛ ولتحديد هوية المستفيد الحقيقي والتحقق منها؛ ولاتخاذ الإجراءات اللازمة لفهم طبيعة علاقة العمل والغرض منها.

فإذا استعانت مؤسسة السوق المالية بطرف آخر للقيام بذلك، يجب عليها القيام بالآتي:

١. الحصول فوراً على جميع المعلومات اللازمة
٢. اتخاذ إجراءات مناسبة للتأكد من حصولها على نسخ من بيانات تحديد الهوية وغيرها من الوثائق المتعلقة بتدابير العناية الواجبة من دون تأخير
٣. التأكد من أن الطرف المستعان به خاضع للرقابة والتنظيم ويطبق إجراءات مناسبة لضمان الالتزام بتدابير العناية الواجبة تجاه العملاء وحفظ السجلات وفقاً لما هو منصوص عليه في النظام ولائحته التنفيذية.
٤. أن تأخذ بالحسبان المعلومات المتوافرة لدى اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال والإدارة العامة للتحريات المالية عن الدول عالية المخاطرة التي جرى تحديدها.

في النهاية، تتحمل مؤسسة السوق المالية المستعينة بخدمات طرف آخر المسؤولية النهائية عن الالتزام بجميع المتطلبات ذات الصلة. فعندما تستعين مؤسسة مالية، سواء كانت محلية أو أجنبية، بطرف آخر، فإن متطلبات السرية المفروضة بموجب الأنظمة السعودية لا تمنع المؤسسة المالية من تبادل المعلومات على النحو المطلوب مع الطرف المستعان به للتأكد من أن هذا الطرف يطبق معايير مناسبة.

وفي حال كان الطرف الآخر الذي تستعين به مؤسسة السوق المالية يشكل جزءاً من مجموعتها المالية ذاتها، يجوز للمؤسسة أن تعدّ أن هذا الطرف يستوفي المتطلبات المنصوص عليها في اللوائح ذات الصلة، شريطة أن تكون المجموعة المالية ملتزمة بتطبيق تدابير العناية الواجبة تجاه العميل ومتطلبات حفظ السجلات المنصوص عليها في اللوائح، وأن يخضع تنفيذ هذه السياسات على مستوى المجموعة لإشراف سلطة مختصة، وأن يجري الحد من أي مخاطر مرتفعة مرتبطة بالدول على نحو ملائم عن طريق سياسات المجموعة وضوابطها.

٤-٢ عدم اتخاذ تدابير العناية الواجبة

الهدف التعليمي

٤-٢-٦ معرفة الحالات التي يمكن للمؤسسة المالية فيها أن تختار عدم اتخاذ تدابير العناية الواجبة (اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال؛ ٩/٧)

في حال اشتبهت مؤسسة السوق المالية في تورط عميل ما بعملية غسل أموال، يجب عليها عادة مراجعة تدابير العناية الواجبة لديها. لكن إذا رأت مؤسسة السوق المالية أن هذا الإجراء قد يثير شكوك العميل وينبّهه على ما يحصل، يجوز لها، بدلاً من ذلك، أن ترفع تقرير معاملة مشبوهة إلى الإدارة العامة للتحريات المالية (General Directorate of Financial Intelligence). ويجب أن يتضمن التقرير أسباب عدم اتخاذ تدابير العناية الواجبة.

يجب الإبلاغ عن هذه الحالات كافة إلى إدارة التحريات المالية (Saudi Arabian Financial Investigation Unit) (SAFIU) وذلك بموجب اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال.

٣- تدابير العناية الواجبة المعززة

الأهداف التعليمية

- ١-٣-٦ معرفة أنواع وطرق التعامل المطلوبة مع الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر (اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال): الوظائف العامة الرفيعة المستوى (٨/١)؛ مناصب الإدارة العليا (٨/١ب)؛ الشركاء المقربون (٨/٤)؛ أفراد العائلة (٨/٣)؛ الأشخاص السياسيون الأجانب المعرضون للمخاطر (٨/٥)
- ٢-٣-٦ معرفة متطلبات النظم في ما يتعلق بالملكية الحقيقية والعلاقات مع الوظائف العامة رفيعة المستوى (نظام مكافحة غسل الأموال، المادة ٨)

إلى جانب الالتزام بتطبيق إجراءات العناية المعززة على العلاقات أو المعاملات المرتبطة بالدول العالية المخاطر، تشترط المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال على مؤسسات السوق المالية اتخاذ تدابير العناية الواجبة المعززة عند التعامل مع العملاء من الأفراد في المناصب العامة البارزة. فعلى الرغم من أن معظم هؤلاء الأفراد لا يخرطون في أي سلوك إجرامي، إلا أن مناصبهم العامة تزيد مخاطر تورطهم في قضايا الرشاوى أو الفساد - كالاختلاس أو إساءة استخدام المال العام - أو ارتباطهم بها. لذلك فإن الهدف من الالتزام بتطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة في هذه الحالة هو التأكد من حصول مؤسسة السوق المالية على معلومات كافية عن العميل تمكّنها من الوثوق بأن المعاملات المرتبطة به نظامية ومشروعة.

يجب على مؤسسات السوق المالية تحديد ما إذا كان العميل - أو المستفيد الحقيقي في حالة الشخص الاعتباري - يشغل منصباً عاماً بارزاً، سواء داخل المملكة، أو في دولة أجنبية، أو في منظمة دولية. ويشار إلى هؤلاء الأفراد عادةً بمصطلح

مكافحة غسل الأموال

”الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر“ (Politically Exposed Persons PEPs)، وقد ورد تعريفهم في اللوائح التنفيذية على النحو الآتي:

- رؤساء الدول أو الحكومات، وكبار السياسيين، والمسؤولين الحكوميين أو القضائيين أو العسكريين، وكبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات التي تملكها الدول، والمسؤولين البارزين في الأحزاب السياسية.
- مديرو المنظمات الدولية ونوابهم وأعضاء مجلس الإدارة، أو المكلفون بأي وظيفة مماثلة في هذه المنظمات.

وتمتد القواعد المتعلقة بتدابير العناية الواجبة المعززة لتشمل، إلى جانب الأفراد الذين يشغلون هذه المناصب، أفراد أسرهم والمقربين منهم:

أفراد أسرة الشخص السياسي المعرض للمخاطر	• أي شخص طبيعي مرتبط بالشخص السياسي المعرض للمخاطر برابط الدم أو الزواج وصولاً إلى الدرجة الثانية من القرابة.
الشخص المقرب من شخص سياسي المعرض للمخاطر	• أي شخص طبيعي يرتبط بعلاقة عمل مع الشخص السياسي المعرض للمخاطر، أو يشترك معه في الملكية الحقيقية لكيان اعتباري. • أي مستفيد حقيقي من كيان اعتباري يملكه أو يسيطر عليه الشخص السياسي المعرض للمخاطر.

في حين يُصنّف الشخص السياسي المعرض للمخاطر على أنه عميل ذو مخاطر مرتفعة، فإنه يجوز لمؤسسة السوق المالية التعامل معه. متى تم استيفاء ما يلي:

- الحصول على موافقة الإدارة العليا قبل إنشاء العلاقة أو الاستمرار بها.
- اتخاذ تدابير معقولة لتحديد مصدر ثروة الشخص السياسي المعرض للمخاطر وأمواله.
- تطبيق تدابير مشددة ومستمرة لمراقبة علاقة العمل مع العميل.

٤. علاقات المراسلة الخارجية

الهدف التعليمي

٦-٤-١ معرفة التدابير الوقائية المتعلقة بعلاقات المراسلة (المادة ٩ من نظام مكافحة غسل الأموال، اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال ١/٩، ٢/٩)

بالإضافة إلى العلاقات المتعارف عليها مع الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، تدخل بعض المؤسسات المالية في علاقات مراسلة مع مؤسسات مالية أخرى. تتيح هذه العلاقات عادةً لمؤسسة مالية تقدّم خدماتها في دولة ما تيسير المعاملات لعملائها في الخارج عن طريق إقامة علاقة مع مؤسسة مالية مراسلة في دولة أخرى. ومثل هذه الترتيبات مشروعة وشائعة الاستخدام في المعاملات المصرفية الدولية، ولكنها قد تعرّض المؤسسة المالية لمزيد من المخاطر المرتبطة بغسل الأموال.

يمكن لهذه العلاقات أن تزيد من احتمال تعرّض المؤسسة المالية لمخاطر استخدام خدماته ومنتجاته لأغراض غسل الأموال. فالمؤسسة المالية في هذه الحالة تقوم فعلياً بإجراء المعاملات نيابةً عن عميل مؤسسة مالية أخرى، ولا توجد علاقة مباشرة بين المؤسسة المالية التي تجري المعاملات وبين هذا العميل، لذلك ينبغي أن تتوفر لدى هذه المؤسسة الثقة بأن المؤسسة المالية الأصلية للعميل قد طبّقت ما يكفي من تدابير العناية الواجبة على العميل لإدارة أي مخاطر غسل أموال مرتبطة بالعلاقة مع هذا العميل.

قبل الدخول في علاقة مراسلة خارجية، يجب على المؤسسة المالية اتخاذ مجموعة من الإجراءات (المنصوص عليها في اللوائح التنفيذية) لإدارة مخاطر غسل الأموال المرتبطة بمثل هذه العلاقة. ومن بين هذه الإجراءات:

- جمع معلومات كافية عن المؤسسة لفهم طبيعة نشاطها فهماً تاماً. وهذا يشمل تقييم المعلومات المتاحة علناً المتعلقة بسمعة المؤسسة ومستوى الرقابة المطبّقة عليها، وتحديد ما إذا كانت المؤسسة قد خضعت لأيّ تحقيقات في مجال غسل الأموال، أو أيّ إجراء رقابي يتعلّق بهذا الشأن.
- تقييم الضوابط المطبّقة من قبل المؤسسة لمكافحة غسل الأموال.
- الحصول على موافقة الإدارة العليا قبل إقامة علاقات المراسلة الجديدة.
- الفهم الكامل لمسؤوليات كلا الطرفين فيما يتعلّق بمكافحة غسل الأموال.

تاريخياً دخلت بعض المصارف في علاقات مراسلة مع ما يُسمّى بالمصارف "الصورية"، أي مصارف مسجلة قانونياً في بلد معين، ولكن ليس للمصرف وجود مادي فيه. وإن مخاطر غسل الأموال المرتبطة بهذا النوع من المؤسسات المالية تكون عالية جداً، لذا يحظر نظام مكافحة غسل الأموال على المؤسسات المالية ضمن المملكة العربية السعودية الدخول في علاقة مراسلة مع بنوك صورية.

٥ - كشف العمليات النقدية

الهدف التعليمي

١-٥-٦ فهم كيفية ضبط الأنشطة المشبوهة (اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال؛ ١/١٥، ٣/١٥)

تؤدّي مؤسسات السوق المالية دوراً أساسياً في مكافحة غسل الأموال من خلال التدابير الوقائية المتخذة والاستجابة للأنشطة المشبوهة في حال حصولها. على الرغم من عدم توافر دليل واضح على حدوث أنشطة غسل الأموال في العادة، هناك حالات عديدة تشتبه فيها المؤسسة المالية في احتمال استخدام أي معاملة أو حساب للعميل لتسهيل عمليات غسل الأموال.

لا تلاحظ عمليات غسل الأموال في بداية العلاقة فقط، إذ يمكن استخدام أي عميل قانوني مع الوقت في أنشطة تتعلق بغسل الأموال. يجب على مؤسسات السوق المالية استخدام مؤشرات لحالات غسل الأموال المشتبه بها. وينبغي عليها تحديث هذه المؤشرات باستمرار لتواكب التطور والتنوع في الأساليب المتبعة في هذه الحالات، مع الالتزام بالمتطلبات التي تنشرها السلطات الرقابية في هذا الصدد.

تلبيةً لهذه المتطلبات، تطبّق مؤسسات السوق المالية عادةً مجموعة من التدابير بحسب طبيعة العلاقة مع العميل والمعاملات المنفّذة. فمثلاً بالنسبة إلى المعاملات الكبيرة الحجم والمنخفضة القيمة، قد تطبّق الرقابة بشكل رئيسي بواسطة الأنظمة الآلية المصممة لرصد أي معاملات أو أشكال غير اعتيادية أو مشبوهة من العمليات.

مكافحة غسل الأموال

بالمقابل، يمكن مراجعة المعاملات الضخمة أو المعقدة على يد موظف مختص ملّم بمنهجيات ومخاطر غسل الأموال. وتجدر الإشارة إلى أن قانون مكافحة غسل الأموال لا ينص على التدابير الخاصة التي يترتب على مؤسسات السوق المالية اتخاذها في ما يتعلق بعلاقات محددة، بل إنه يقع على عاتق مؤسسة السوق المالية تطبيق تدابير شاملة وصارمة كجزء من المقاربة القائمة على المخاطر المرتبطة بمكافحة غسل الأموال.

٦- الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة

الهدف التعليمي

٦-٦-١ معرفة متطلبات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة (اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال؛ ١/١٥، ٣/١٥، ٤/١٥)

إضافةً إلى أن متطلبات الرقابة المستمرة على نشاط العميل تعزز الحاجة إلى تطبيق تدابير العناية الواجبة المناسبة في بداية العلاقة. وعلى وجه الخصوص، من الضروري أن تكون مؤسسة السوق المالية صورة وافية وكاملة عن الغرض والطبيعة المنشودة من علاقة العمل (أحد العناصر الرئيسية في متطلبات العناية الواجبة، كما ذكرنا سابقاً). وإن تعذر تكوين صورة مناسبة عن أنواع المعاملات التي من المتوقع تنفيذها من قبل العميل، سوف يصعب جداً على مؤسسة السوق المالية تحديد ما إذا كانت المعاملات في حساب العميل تتوافق أم لا مع التوقعات. بالتالي، قد تؤدي تدابير العناية الواجبة الضعيفة أو غير الكاملة في بداية العلاقة إلى رقابة غير ملائمة على الحساب.

بشكل عام، نادراً ما يكون لدى مؤسسة السوق المالية دليل واضح على استخدام حساب ما للعميل أو معاملة ما لأغراض غسل الأموال. يقوم المجرمون الراغبون في غسل متحصلات الجريمة عادةً بتمويه نشاط غسل الأموال، ما يصعب على المؤسسات المالية والسلطات على حد سواء تحديد الأموال على أنها إيرادات جرمية. ولكن هناك حالات عديدة تشتهر فيها المؤسسة المالية في احتمال استخدام أي معاملة أو حساب للعميل لتسهيل عمليات غسل الأموال. من هنا، وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية، يجب على مؤسسات السوق المالية بموجب نظام مكافحة غسل الأموال ولوائحه التنفيذية الإبلاغ عن الأنشطة المشتبه في ارتباطها بغسل الأموال، حتى إذا لم تملك مؤسسة السوق المالية أي دليل على وقوع جرم.

في حال علم مرتكب غسل الأموال أن المعاملة قد رفعت إلى السلطات على أنها مشبوهة، سوف يحاول على الأرجح إخفاء أو تمويه تورطه، ولهذه الغاية، قد يعتمد على نقل أمواله أو يسعى إلى إتلاف أدلة الإدانة. لذلك، يجب التعامل بكل سرية مع المعاملات أو الحسابات التي تحدد على أنها مشبوهة. يحظر نظام مكافحة غسل الأموال بشكل خاص على مؤسسة السوق المالية تنبيه العميل أو شخص آخر عن رفع أي تقرير إلى السلطات.

في بعض الحالات، قد يترتب على إبلاغ السلطات عن نشاط العميل نتائج سلبية على مؤسسة السوق المالية، مثلاً، عندما يكون العميل بريئاً بالكامل بينما تكون المعاملة قد رُجحت أنها مشبوهة. في مثل هذه الحالة، قد يتعرض العميل لضرر يطل سمعته، وقد يعاني من خسائر مالية، وقد يطالب بتعويض من المؤسسة. من جهة أخرى، يؤمن نظام مكافحة غسل الأموال الحماية لمؤسسة السوق المالية من المسؤولية حيثما يتم إبلاغ السلطات بأي عملية مشبوهة بحسن نية (بمعنى آخر، عندما يكون الاشتباه مشروعاً، حتى ولو تبين في النهاية أن المؤسسة قد أخطأت في الاشتباه).

أسئلة نهاية الفصل

أجب عن الأسئلة الآتية، وارجع إلى الفقرة المناسبة للتحقق من صحة جوابك.

١. ما مراحل عملية غسل الأموال؟
مرجع الإجابة: المقدمة
٢. سمّ اثنتين من عوامل المخاطر التي ينبغي أخذها في الحسبان عند إجراء تقييم المخاطر.
مرجع الإجابة: الفقرة ١
٣. عدّد الحالات التي تُوجب على مؤسسة السوق المالية اتخاذ تدابير العناية الواجبة؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٢
٤. أذكر تدابير العناية الواجبة المطلوبة كحدّ أدنى.
مرجع الإجابة: الفقرة ٢
٥. ما هي القواعد المطبقة عند الاعتماد على طرف ثالث لتطبيق تدابير العناية الواجبة؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٣
٦. ما هي الفئات الرئيسية للأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٣
٧. ما هي تدابير الحدّ من المخاطر المرتبطة بعلاقات المراسلة الخارجية؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٤

الفصل السابع

مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله

- ٦٥ - ١ تقييم المخاطر
- ٦٥ - ٢ تدابير العناية الواجبة
- ٦٧ - ٣ متطلبات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة
- ٦٨ - ٤ تنبيه العملاء المشتبه بهم

يتضمن هذا الفصل قرابة ٣ أسئلة من أصل ٢٥ سؤالاً من أسئلة الاختبار





١ - تقييم المخاطر

الهدف التعليمي

١-١-٧ معرفة العوامل التي يجب دراستها عند تقييم مخاطر تمويل الإرهاب (اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، المادة ١٦)، (نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، المادة ٦٣)

يجب على مؤسسات السوق المالية تحديد مخاطر تمويل الإرهاب التي يمكن أن تتعرض لها، وتقييم هذه المخاطر، وفهمها، وتوثيقها، آخذة في الاعتبار مجموعة متنوعة من عوامل المخاطر، بما في ذلك: المخاطر المرتبطة بعملائها، وتلك المتعلقة بدول أو مناطق جغرافية محددة، وبمنتجاتها، والخدمات التي تقدمها، والمعاملات التي تنجزها، وقنوات التسليم التي تستخدمها، وعليها أن تقدم تقريرها عن تقييم المخاطر للسلطات الرقابية عند الطلب. وينبغي أن يتضمن تقييم المخاطر تقييماً للمخاطر المرتبطة بالتقنيات الحديثة والمنتجات وممارسات الأعمال الجديدة قبل الشروع في استخدامها.

٢ - تدابير العناية الواجبة

١-٢ تطبيق تدابير العناية الواجبة

الهدف التعليمي

١-٢-٧ معرفة كيفية تطبيق تدابير العناية الواجبة (اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله؛ المادة ١٧، المواد الفرعية ١-٥)

من الضروري أن تعكس سياسات وإجراءات العناية الواجبة لدى المؤسسة نتائج تقييم المخاطر الذي تم استكمالها. وعلى وجه الخصوص، تحتاج المؤسسات المعرضة لمستويات مرتفعة من مخاطر تمويل الإرهاب إلى أن تطبق إجراءات شاملة وثابتة للعناية الواجبة تعكس مستوى التعرض المرتفع لمخاطر جرائم الإرهاب.

تحدد اللوائح الحالات الخاصة التي يجب تطبيق مثل هذه التدابير فيها:

- قبل إنشاء علاقة عمل جديدة أو فتح حساب جديد.
- قبل تنفيذ معاملة لعميل ما لا يكون للمؤسسة المالية علاقة عمل قائمة معه، سواء معاملة واحدة أو سلسلة من المعاملات التي تبدو مترابطة.
- قبل إجراء تحويل برقي لعميل ما لا يكون للمؤسسة المالية علاقة عمل قائمة معه.
- متى ما يوجد اشتباه في عملية تمويل إرهاب، بغض النظر عن مبلغ العملية.
- متى كان للمؤسسة المالية شكوك في مدى صحة أو ملاءمة المعلومات أو بيانات تحديد الهوية التي تم الحصول عليها سابقاً من العميل.

يجب أن تتوافق تدابير العناية الواجبة مع نوع ومستوى المخاطر، وأن تتلاءم مع المخاطر المحددة التي يشكلها الطرف الآخر، إلى جانب وجود أو عدم وجود شكوك في عمليات تمويل إرهاب. وهذا يعني أنه عندما تكون المخاطر مرتفعة، يجب أن تكون تدابير العناية الواجبة صارمة، وعندما تكون المخاطر منخفضة، يمكن تخفيف تدابير العناية الواجبة.

يجب أن تشمل تدابير العناية الواجبة ما يلي كحد أدنى:

أ. يجب أن تحدد المؤسسة هوية العميل وأن تتحقق من هوية العميل بالاستناد إلى مستندات وبيانات ومعلومات موثوقة ومستقلة المصدر:

• الاسم الكامل • العنوان • تاريخ ومكان الولادة • الجنسية	يجب أن تشمل المعلومات المرتبطة بالأشخاص الطبيعيين:
• اسم الكيان وشكله القانوني • وثيقة إثبات التأسيس • أسماء أعضاء مجلس الإدارة أو كبار المديرين • العنوان الرسمي المسجل للشركة ومقر العمل الرئيسي	يجب أن تشمل المعلومات المرتبطة بالأشخاص الاعتباريين:

ب. على المؤسسة التحقق من أن الشخص الذي يقوم مقام العميل هو موكل من قبل العميل لهذه الغاية، كما عليها تحديد والتحقق من هوية هذا الشخص.

ج. بالنسبة إلى الأشخاص الاعتباريين، على المؤسسة تحديد هوية المستفيد الحقيقي واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هويته.

المستفيد الحقيقي هو: • أي شخص طبيعي يملك أو يسيطر بصورة نهائية على ٢٥٪ أو أكثر من أسهم الكيان الاعتباري. • أي شخص يسيطر على الكيان الاعتباري. • في حال الشك بشأن هوية المستفيدين الحقيقيين، يبقى للمؤسسة ملاذ أخير وهو تحديد والتحقق من هوية الشخص الذي يشغل منصب المسؤول الإداري.

د. على المؤسسة أن تفهم وتحصل على معلومات إضافية عن غرض علاقة العمل والطبيعة المنشودة منها.

هـ. بالنسبة إلى الكيانات القانونية، على المؤسسة أن تفهم ملكية وهيكلية السيطرة الخاصة بالعميل.

يجوز للمؤسسة أن تؤجل إجراء تحديد هوية العميل أو المستفيد الحقيقي لحين بدء العلاقة، بشرط أن تعتمد المؤسسة تدابير فعالة للتحكم في مخاطر تمويل الإرهاب.

مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله

يجب تطبيق كل إجراءات العناية الواجبة بصورة مستمرة خلال العلاقة مع العميل بحسب مستوى المخاطر التي يشكّلها العميل. ولهذا الغرض، يجب إبقاء كل المستندات والمعلومات محدّثة. علاوة على ذلك، على المؤسسة التدقيق في المعاملات والعمليات الأخرى خلال العلاقة للتأكد من تطابقها مع معلومات العميل ونشاطه ومخاطره المحتملة.

٢-٢ عدم التمكن من استكمال تدابير العناية الواجبة

الهدف التعليمي

٢-٢-٧ معرفة الإجراءات المتخذة في حال عدم إمكانية تطبيق تدابير العناية الواجبة (اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله؛ المادة ١٧، المادة الفرعية ٦)

في حال عدم تمكن المؤسسة من تطبيق تدابير العناية الواجبة، عليها الامتناع عن القيام بأي مما يلي:

١. فتح حساب أو إنشاء علاقة مع عميل جديد، أو تنفيذ عمليات لصالحه.
٢. إنهاء علاقة تربطها بذلك العميل أو العميل القائم.

في كافة الحالات، عليها إبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية.

٣- متطلبات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة

الهدف التعليمي

١-٣-٧ معرفة متطلبات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة (نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، الباب السادس، المادة ٧٠)

إذا اشتبعت مؤسسة السوق المالية أو كانت لديها أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال -كلّها أو جزءاً منها- مرتبطة بعمليات تمويل الإرهاب أو سوف تُستخدم لتمويل تلك العمليات، بما في ذلك محاولات الشروع بإجراء مثل هذه العمليات، يجب على مؤسسة السوق المالية اتخاذ الإجراءات الآتية:

١. إبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية فوراً ومباشرةً عن العملية المشتبه بها وتقديم تقرير مفصّل يتضمّن جميع البيانات والمعلومات المتوافرة لديه عن تلك العملية والأطراف المرتبطة بها.
٢. الاستجابة لما تطلبه الإدارة العامة للتحريات المالية من معلومات إضافية.

٤ - تنبيه العملاء المشتبه بهم

الهدف التعليمي

١-٤-٧ معرفة السلوكيات المحظورة فيما يخص تنبيه العملاء المشتبه بهم (نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، الباب السادس، المادة ٧١)

يحظر على مؤسسة السوق المالية، وعلى مديريها وأعضاء مجلس إدارتها وأعضاء إدارتها التنفيذية أو الإشرافية والعاملين فيها تنبيه العميل أو أي شخص آخر بأن تقريراً بموجب النظام أو معلومات متعلقة بذلك قد قُدمت -أو يجري تقديمها أو سوف تقدّم - إلى الإدارة العامة للتحريات المالية أو أن تحقيقاً جنائياً جرى أو ما يزال قيد التنفيذ. ولا يشمل ذلك عمليات الإفصاح أو التواصل بين أعضاء مجلس الإدارة والعاملين في المؤسسة أو عمليات التواصل مع المحامين أو السلطات المختصة.

أسئلة نهاية الفصل

أجب عن الأسئلة الآتية، وارجع إلى الفقرة المناسبة للتحقق من صحة جوابك.

١. متى ينبغي تطبيق تدابير العناية الواجبة للعميل؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٢

٢. ما تدابير العناية الواجبة المطبقة على الأشخاص الاعتباريين؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٢

٣. في الحالات التي لا يمكن فيها استكمال تدابير العناية الواجبة، ما الإجراءات التي يمكن أن تتخذها المؤسسة المالية؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٢

٤. من الجهة التي يجب على مؤسسة السوق المالية إبلاغها بالعمليات المشبوهة؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٣

٥. ما السلوكيات المحظورة المتعلقة بتنبيه العميل المشتبه به؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٤



مسرد المصطلحات





عضو مجلس إدارة Board Director

بالنسبة إلى شركة مساهمة، هو عضو مجلس الإدارة؛ وبالنسبة إلى أي شركة أخرى، هو أي مدير أو مسؤول تنفيذي آخر مكلف باتخاذ وتطبيق قرارات الشركة الاستراتيجية.

مؤسسة السوق المالية Capital Market Institution

شخص يحمل ترخيصاً من الهيئة بممارسة أعمال الأوراق المالية.

نظام السوق المالية Capital Market Law

نظام السوق المالية الصادر بالقرار الملكي رقم م/٣٠ بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ.

العميل Client

الشخص الذي تقوم مؤسسة السوق المالية بتنفيذ صفقات أوراق مالية لحسابه.

السيطرة Control

القدرة على التأثير على أعمال أو قرارات شخص آخر، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وسواء فردياً أو مع أي كيان فرعي أو تابع: (أ) يملك ٣٠٪ أو أكثر من حقوق التصويت في الشركة؛ (ب) له حق تعيين ٣٠٪ أو أكثر من أعضاء الهيئة الحاكمة. وتُفسر كلمة "مسيطر" وفقاً لذلك.

العميل الفرد Customer

يُقصد به في لائحة الأشخاص المرخص لهم عميل ليس طرفاً نظيراً، سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً.

أداة الدين Debt Instrument

أداة قابلة للتداول، تسمح بإنشاء أو إقرار الدين، وتصدر عن الشركات أو الحكومة أو المؤسسات العامة أو المنظمات العامة. ويُستثنى من ذلك ما يأتي:

- أي أداة تؤدي إلى نشوء دين أو تُشكل إقراراً به مقابل قيمة واجبة الدفع بموجب عقد لتوريد سلع أو خدمات، أو مقابل أموال مقترضة لتسوية قيمة واجبة الدفع بموجب عقد لتوريد سلع أو خدمات.
- شيك، أو كمبيالة، أو شيك مصرفي، أو خطاب

نظام مكافحة غسل الأموال Anti-Money Laundering (AML) Law

نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٠ بتاريخ ١٤٣٩/٢/٥هـ.

شخص ذو علاقة Associate

١. يُقصد بهذا المصطلح فيما يتعلق بكبار المديرين التنفيذيين أو عضو مجلس إدارة أو مساهم فرد يملك نسبة كبيرة من الأسهم أو أي من الآتي:

أ. الزوج أو الزوجة أو الأولاد القُصّر (يشار إليهم مجتمعين بـ "عائلة الفرد")

ب. وأي شركة تكون للفرد أو لأي من أفراد عائلته أو لأكثر من فرد منهم (مجتمعين)، أو تكون للفرد ولأي من أفراد عائلته أو لأكثر من فرد منهم (مجتمعين)، أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في رأسمالها تتيح لهم القدرة على:

- التصويت أو السيطرة على نسبة تساوي أو تزيد على ٣٠٪ من الأصوات في الجمعية العمومية فيما يتعلق بجميع المسائل المطروحة أو معظمها.
- أو تعيين أو عزل أعضاء مجلس الإدارة المالكين لغالبية حقوق التصويت في اجتماعات مجلس الإدارة فيما يتعلق بجميع المسائل المطروحة أو معظمها.

٢. يُقصد بهذا المصطلح فيما يتعلق بشركة تملك نسبة كبيرة من الأسهم:

أ. أي شركة أخرى تكون تابعة لها، أو قابضة لها، أو تابعة زميلة لها مملوكة للشركة الأم ذاتها.

ب. أي شركة يكون أعضاء مجلس إدارتها معتادين على التصرف وفقاً لتوجيهات أو تعليمات الشركة التي تملك نسبة كبيرة من الأسهم.

ج. أي شركة تكون للشركة التي تملك نسبة كبيرة من الأسهم، وأي شركة أخرى ورد تعريفها في الفقرة (أ) أو الفقرة (ب) مجتمعين، أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في رأسمالها تتيح لهم:

- التصويت أو السيطرة على نسبة تساوي أو تزيد على ٣٠٪ من الأصوات في الجمعية العمومية فيما يتعلق بجميع المسائل المطروحة أو معظمها.
- أو تعيين أو عزل أعضاء مجلس الإدارة المالكين لغالبية حقوق التصويت في اجتماعات مجلس الإدارة فيما يتعلق بجميع المسائل المطروحة أو معظمها.

الإدراج Listing

إدراج أوراق مالية في السوق، إما في السوق الرئيسية أو السوق الموازية. أو حيثما يسمح سياق النص بذلك، تقديم طلب لإدراج أوراق مالية.

السوق الرئيسية Main Market

السوق التي تتداول فيها الأوراق المالية التي تم تسجيلها وطرحها وفقاً للباب الرابع من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.

السوق الموازية Parallel Market

هي سوق الصرف حيث يجري تداول الأسهم التي تم تسجيلها وطرحها وفقاً للباب ٨ من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.

الشخص Person

أي شخص طبيعي أو اعتباري تقر له أنظمة المملكة بهذه الصفة.

الشخص المسجل Registered Person

شخص مسجل لدى الهيئة لأداء وظيفة واجبة التسجيل.

الأوراق المالية Securities

تعني أيًا من الآتي:

١. الأسهم
٢. أدوات الدين
٣. مذكرات حقوق الاكتتاب
٤. الشهادات
٥. الوحدات
٦. عقود الخيار
٧. العقود المستقبلية
٨. عقود الفروقات
٩. عقود التأمين طويل الأمد
١٠. أي حق أو مصلحة في أي مما ورد ذكره في الفقرات من (١) إلى (٩) أعلاه.

كبار التنفيذيين Senior Executives

أي شخص طبيعي كُلف - وحده أو مع آخرين - من قبل

اعتماد

- ورقة نقدية، أو كشف يبين رصيد حساب مصرفي، أو عقد إيجار، أو أي إثبات آخر يؤكد التصرف بالعقارات.
- عقد تأمين.

الموظف Employee

فيما يتعلق بشخص، يشمل التعريف عضو مجلس إدارة أو مدير شركة، أو شريك في شركة تضامن، أو أي فرد آخر يُعمل بموجب عقد خدمة وتكون خدماته تحت تصرف وسيطرة ذلك الشخص.

الأصول غير القابلة للتسييل Illiquid Assets

تعني أيًا من الآتي:

١. الأصول الثابتة
٢. الموارد المالية التي لا يمكن تحويلها إلى نقد فوراً
٣. الودائع غير المتاحة للسحب في غضون ثلاثة أشهر أو أقل.

المؤسسة Institution

١. أي شركة تملك أو تكون عضواً في مجموعة تملك أصولاً صافية لا تقل قيمتها عن عشرة ملايين ريال سعودي.
٢. أي شراكة غير مسجلة أو شركة تضامن أو منشأة أخرى تملك أصولاً صافية لا تقل قيمتها عن عشرة ملايين ريال سعودي.
٣. أي شخص يتصرف بصفة عضو مجلس إدارة، أو مسؤول، أو موظف لدى شخص اعتباري ويتولى المسؤولية عن نشاط أوراق مالية لديه، عندما ينطبق على ذلك الشخص الاعتباري التعريف الوارد في الفقرة (١) أو (٢) أعلاه.

شركة مدرجة Listed Company

أي شركة تكون أوراقها المالية، مهما كان نوعها، مدرجة في السوق المالية.

الجهاز الإداري للشركة، أو من قبل عضو في الجهاز الإداري للشركة، بمسؤولية الإشراف والإدارة ويرفع تقاريره مباشرة إلى أي من الآتي:

١. الجهاز الإداري مباشرة
٢. عضو في الجهاز الإداري
٣. الرئيس التنفيذي.

سهم Share

سهم أي شركة أينما جرى تأسيسها. ويشمل تعريف "السهم" كل أداة مالية لها خصائص رأس المال.

شروط تقديم الخدمات Terms of Business

بيان كتابي يُقدّم للعميل يتضمن الشروط التي تلتزم بها مؤسسة السوق المالية بتنفيذ أعمال الأوراق المالية مع العميل أو لحسابه.

المملكة The Kingdom

المملكة العربية السعودية

الوحدة Unit

حصّة أي مالك في أي صندوق يتكوّن من وحدات أو جزء منها. وتُعدّ كل وحدة على أنها تمثّل حصّة مشاعة في صافي أصول الصندوق.



المراجع

الفصل السابع، الفقرة ١

١. مجموعة العمل المالي (٢٠٠٩). غسل الأموال - مجموعة العمل المالي (فاتف). يمكن الاطلاع على النسخة الإنجليزية على الرابط: <https://www.fatf-gafi.org/faq/moneylaundering>



أسئلة متعددة الخيارات





أسئلة متعددة الخيارات

وُضعت الأسئلة الإضافية الآتية لأغراض التعلم والمراجعة. في حين أنها تستند إلى المنهج الدراسي، ليست بالضرورة أسئلة الاختبار الفعلية نفسها. وقد أُدرجت لاختبار معرفة المتقدم للامتحان وفهمه الأقسام ذات الصلة من الكتاب الدراسي.

١. إحدى مؤسسات السوق المالية في صدد إنهاء تقييم المخاطر الخاصة بغسل الأموال. بالإضافة إلى العملاء والمنتجات، ما هو العامل الأبرز الذي يجب النظر فيه أكثر من غيره؟

- أ. ملكية عميل مؤسسي محدد.
- ب. أنواع المعاملات التي تنفذها المؤسسة.
- ج. هيكل إدارة المؤسسة.
- د. مكانة الرئيس التنفيذي للمؤسسة بمثابة أحد الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر.

٢. وفقاً للائحة سلوكيات السوق، يجب على مؤسسة السوق المالية ضمان حصول العملاء على متوسط سعر تنفيذ في حالة:

- أ. التصرف كوكيل
- ب. تجميع الأوامر
- ج. التعامل مع العملاء المؤهلين
- د. التصرف كوكيل

٣. باستثناء العملاء المؤهلين والمؤسسيين، ما الحد الأقصى لعدد المطروح عليهم الذين يجوز تقديم طرح محدود لهم؟

- أ. ١٠
- ب. ٢٥
- ج. ٥٠
- د. ١٠٠

٤. في حال عدم تمكن مؤسسة السوق المالية تطبيق تدابير العناية الواجبة، يجب إبلاغ:

- أ. الهيئة
- ب. السوق المالية
- ج. مجموعة العمل المالي
- د. الإدارة العامة للتحريات المالية

٥. عند قيام مؤسسة السوق المالية بفتح حساب لمنظمة غير هادفة للربح في المملكة، ما الأوراق الواجب التحقق منها لضمان الحصول على الموافقة الفورية على الطلب للاستثمار في الأوراق المالية؟
- الحسابات
 - قرار مجلس الإدارة بالموافقة على فتح الحساب
 - الشروط والأحكام
 - دليل إجراءات المنظمة
٦. أي المستندات التالية توضح تفاصيل العلاقة التعاقدية بين مالكي الوحدات ومدير الصندوق؟
- طلب الطارح
 - مذكرة المعلومات
 - ملخص المعلومات الرئيسية
 - الشروط والأحكام
٧. عندما تنوي مؤسسة سوق مالية السيطرة على شخص آخر عبر زيادة حصتها في الشركة بنسبة ٣٠٪ من حقوق التصويت، فيجب عليها:
- إشعار الهيئة خلال ٣٠ يوماً قبل تاريخ النفاذ
 - إشعار السوق المالية خلال ٢٠ يوماً قبل تاريخ النفاذ
 - إشعار الهيئة على الفور عند الحصول على الحصص الإضافية
 - إشعار السوق المالية خلال ٣٠ يوماً من تاريخ الحصول على الحصص الإضافية
٨. يجوز للطارحين إصدار أدوات دين قابلة للتحويل فقط في حالة:
- أدوات الدين مدرجة بالفعل
 - الأسهم مدرجة بالفعل
 - الطارح يتداول بالفعل على مدار السنوات الخمس الماضية
 - لدى الطارح رأس مال عامل على مدار خمس سنوات
٩. إذا خالف الصندوق القيود الخاصة بالاستثمار، يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح المخالفة خلال مدة أقصاها:
- ٢٤ ساعة
 - ٣ أيام
 - ٥ أيام
 - ١٠ أيام

أسئلة متعددة الخيارات

١٠. بالإضافة إلى تدابير العناية الواجبة المفروضة التي تتخذها مؤسسة السوق المالية عند الاشتباه في تورط أحد العملاء في عملية غسل الأموال، متى أيضاً يجب اتخاذ مثل هذه التدابير؟

- أ. المعاملات التي تتخطى قيمتها الـ ١٠ ملايين ريال سعودي
- ب. بعد إجراء التحويل البرقي لأي عميل
- ج. عند تنفيذ معاملة لحساب أي من عملاء الشركة الحاليين
- د. قبل فتح حساب جديد

١١. ماذا يتضمن تعريف "التداول بناء على المعلومات الداخلية"؟

- أ. إتاحة المعلومات لعشرة أشخاص أو أقل فقط
- ب. في حال الإفصاح عنها، قد تتسبب بارتفاع في السعر بنسبة ٥٪ على الأقل
- ج. المعلومات التي تتعلق بالأوراق المالية
- د. الشخص الذي يتلقى المعلومات يقوم بعمليات بيع أو شراء أسهم في البورصة

١٢. في أي من العمليات التالية يجوز للمؤسسة الاعتماد على مؤسسة أخرى لاتخاذ تدابير العناية الواجبة ذات الصلة؟

- أ. التحويلات البرقية
- ب. تحديد هوية العملاء
- ج. الاتفاقيات القانونية
- د. توقيع العقود

١٣. عندما يتعذر على المؤسسة استكمال تدابير العناية الواجبة بموجب قانون مكافحة تمويل الإرهاب، عليها أن ترفع تقريراً إلى:

- أ. مجموعة العمل المالي
- ب. الهيئة
- ج. الحكومة
- د. الإدارة العامة للتحريات المالية

١٤. إذا قامت مؤسسة السوق المالية بتقديم تقرير عن معاملة مشبوهة، يحق لها مناقشة الأمر مع:

- أ. أي شخص
- ب. العميل فقط
- ج. أي مؤسسة سوق مالية
- د. محام

١٥. في أي من الظروف التالية تعفى مؤسسة السوق المالية من اتخاذ تدابير العناية الواجبة؟

- أ. عندما قد تتثير شكوك العميل
- ب. العميل هجومي
- ج. العميل يرتبط بالإدارة العليا
- د. العميل شخص اعتباري

١٦. عندما تقوم مؤسسة السوق المالية بتقديم خدمات الحفظ للعميل، يجب أن توضح الموافقة الكتابية كيفية تعامل مؤسسة السوق المالية مع:

- أ. عدم كفاءة النظام الآلي
- ب. إجراءات الشركة
- ج. تعديلات السوق
- د. عدم رضا العملاء

١٧. يُصنّف القنصل في إحدى السفارات الأجنبية من بين:

- أ. الأشخاص السياسيين الفعّالين
- ب. الأشخاص المتأثرين سياسياً
- ج. الأشخاص السياسيين المتصلين
- د. الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر

١٨. أرادت إحدى مؤسسات السوق المالية إرسال بحث يتعلق بإحدى الشركات المدرجة إلى جميع عملائها. في حالة قيام المؤسسة نفسها بشراء أسهم في الشركة في نفس وقت إرسال البحث، تكون على الأرجح قد خالفت إحدى قواعد لائحة سلوكيات السوق وهي:

- أ. غسل الأموال
- ب. التلاعب بالسوق
- ج. التداول السابق لنشر البحوث
- د. الشائعات

أسئلة متعددة الخيارات

١٩. في حال حدوث تغيير في أحد المسيطرين على شخص، يجب إشعار الهيئة بهذا التغيير قبل تاريخ النفاذ المقترح بـ:

- أ. ٧ أيام على الأقل
- ب. ١٥ يوماً على الأقل
- ج. ٣٠ يوماً على الأقل
- د. ٤٥ يوماً على الأقل

٢٠. عند تقديم طلب ترخيص صندوق استثمار عقاري يجب أن يتضمن الطلب شروط وأحكام الصندوق الموقعة من:

- أ. المدير التنفيذي ومسؤول المطابقة والالتزام لدى مدير الصندوق.
- ب. مئمن مستقل والمدير التنفيذي للصندوق
- ج. مسؤول المطابقة والالتزام للصندوق وأمين الحفظ
- د. أمين حفظ الصندوق ومئمن مستقل

٢١. يجب أن يتضمن أي برنامج إصدار لأدوات الدين تفاصيل القيمة الإجمالية التي سيتم إصدارها في فترة أقصاها:

- أ. سنة واحدة
- ب. سنتين
- ج. ثلاث سنوات
- د. خمس سنوات

٢٢. أظهرت تسوية إحدى مؤسسات السوق المالية لرصيد حساب أحد العملاء فائضاً بقيمة ٢٠٠٠ ريال سعودي، ما الإجراء الواجب اتخاذه في هذه الحالة؟

- أ. سحب قيمة الفائض ٢٠٠٠ ريال سعودي تحديداً
- ب. سحب مبلغ ٢٠٠٠ ريال سعودي على الأقل في يوم العمل التالي
- ج. سحب مبلغ ٢٠٠٠ ريال سعودي تحديداً فقط إذا أظهرت التسوية الرقم نفسه
- د. سحب مبلغ أقصاه ٢٠٠٠ ريال سعودي فقط إذا وافق المدير المالي على السحب

٢٣. ما النسبة القصوى من صافي قيمة أصول الصندوق العام التي تسمح بالاستثمار في المشتقات؟

- أ. ١٥٪
- ب. ٢٠٪
- ج. ٢٥٪
- د. ٣٥٪

٢٤. متى يحدث الاتصال المباشر ما بين مؤسسة سوق مالية وأحد العملاء؟

- أ. أثناء مواعيد العمل الرسمية للسوق المالية
- ب. أثناء مواعيد العمل الرسمية للهيئة
- ج. أي وقت يوافق عليه العميل
- د. أي وقت يوافق عليه مدير الصندوق

٢٥. يحظر على المؤسسات المالية في المملكة الدخول في علاقة مراسلة مع:

- أ. العملاء المؤهلين
- ب. رؤساء الدول
- ج. الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر
- د. البنوك الصورية

إجابات الأسئلة المتعددة الخيارات

١. "ب" الفصل السادس، الفقرة ١

يجب على المؤسسة تحديد وتقييم وتوثيق مخاطر غسل الأموال لديها، والحرص على تحديثها أول بأول، آخذة في الاعتبار مجموعة كبيرة من عوامل المخاطر، تشمل تلك المرتبطة بـ:

- العملاء
- الدول أو المناطق الجغرافية
- المنتجات والخدمات
- المعاملات
- قنوات التسليم

٢. "ب" الفصل الثالث، الفقرة ١-٤

حصول أوامر العملاء المجمعة على متوسط سعر تنفيذ جميع الأوامر المنفذة.

٣. "د" الفصل الرابع، الفقرة ١-١

يجوز تقديم طرح محدود لما لا يزيد عن ١٠٠ مطروح عليه (باستثناء العملاء المؤهلين والمؤسسين).

٤. "د" الفصل السابع، الفقرة ٣

في كافة الحالات، يجب إبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية.

٥. "ب" الفصل الخامس، الفقرة ١

الحصول على صور من المستندات الآتية والتحقق من صحتها:

- الترخيص الصادر عن الجهة المختصة
- النظام الأساس الذي ينص على إذن صريح بالاستثمار في الأوراق المالية
- قرار مجلس الإدارة بالموافقة على فتح الحساب الاستثماري

٦. "د" الفصل الثاني، الفقرة ١-١

توضح الشروط والأحكام تفاصيل العلاقة التعاقدية بين مالك الوحدات ومدير الصندوق.

٧. "أ" الفصل الأول، الفقرة ٢-١

المسيطر هو أي شخص لديه القدرة على التأثير في أفعال شخص آخر أو في قراراته، على نحو مباشر أو غير مباشر؛ لامتلاكه نسبة ٣٠٪ أو أكثر من حقوق التصويت في ذلك الشخص، أو لأنه يملك الحق في تعيين ٣٠٪ على الأقل من أعضاء الجهاز الإداري للشخص سواء وحده أو بالاشتراك مع شركة تابعة له. يجب على أي شخص يصبح مسيطراً على شخص آخر، أو يتوقف عن السيطرة على شخص آخر، إشعار الهيئة قبل ٣٠ يوم.

٨. "ب" الفصل الرابع، الفقرة ٢-٢

تسجيل أدوات الدين القابلة للتحويل وطرحها فقط إذا كانت الأسهم التي سيتم تحويل الأدوات إليها مدرجة بالفعل.

٩. "ج" الفصل الثاني، الفقرة ٥-١

في حال خالف الصندوق القيود المنصوص عليها في القواعد أو القوانين أو الأنظمة أو في شروط وأحكام الصندوق بسبب إجراء اتخذه مدير الصندوق أو مدير الصندوق من الباطن، يترتب على مدير الصندوق أن يبلغ الهيئة كتابياً على الفور، وأن يتخذ الخطوات اللازمة لتصحيح المخالفة خلال ٥ أيام.

١٠. "د" الفصل السادس، الفقرة ١-٢

لا تتفقد تدابير العناية الواجبة فقط عندما يكون العميل جديداً بالنسبة إلى مؤسسة السوق المالية، بل يجب مراجعتها بصورة دورية، بحسب الآتي:

١. عند قبول عميل جديد.
٢. قبل تنفيذ معاملة ما لشخص ليس بعميل.
٣. قبل إجراء تحويل برقي ما لشخص ليس بعميل.
٤. في أي وقت ترى فيه مؤسسة السوق المالية أن العميل قد يكون متورطاً في عملية غسل أموال.
٥. متى ما يكون لمؤسسة السوق المالية أسباباً تدعو للاعتقاد بأن المعلومات المذكورة لديه حول العميل غير كاملة أو غير صحيحة.

١١. "ج" الفصل الثالث، الفقرة ١-١

التداول في الأوراق المالية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بناء على معلومات داخلية، يخص أي معلومات:

- تتعلق بالورقة المالية.
- لم يتم الإفصاح عنها للعموم، وليست متوفرة للعموم.
- أو المعلومات التي يكون الشخص قد أدرك أن الإفصاح عنها أو توفيرها للعموم سيؤثر إلى حد كبير في سعر أو قيمة الورقة المالية.

١٢. "ب" الفصل السادس، الفقرة ٣-٢

يجوز لمؤسسة السوق المالية أن تستعين بمؤسسة سوق مالية أخرى لتحديد هوية العميل والتحقق منها؛ ولتحديد هوية المستفيد الحقيقي والتحقق منها؛ ولاتخاذ الإجراءات اللازمة لفهم طبيعة علاقة العمل والغرض منها.

١٣. "د" الفصل السابع، الفقرة ٢-٢

إن تعذر على المؤسسة تطبيق تدابير العناية الواجبة، عليها إبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية.

١٤. "د" الفصل السابع، الفقرة ٤

حظر على مؤسسة السوق المالية، وعلى مديريه وأعضاء مجلس إدارته وأعضاء إدارته التنفيذية أو الإشرافية والعاملين فيه، تنبيه العميل أو أي شخص آخر بأن تقريراً بموجب النظام أو معلومات متعلقة بذلك قد قُدمت -أو يجري تقديمها أو سوف تُقدم - إلى الإدارة العامة للتحريات المالية أو أن تحقيقاً جنائياً جرى أو ما يزال قيد التنفيذ. ولا يشمل ذلك عمليات الإفصاح أو التواصل بين أعضاء مجلس الإدارة والعاملين في المؤسسة أو عمليات التواصل مع المحامين أو السلطات المختصة.

أسئلة متعددة الخيارات

١٥. "أ" الفصل السادس، الفقرة ٢-٤

في حال اشتبهت مؤسسة السوق المالية في تورط عميل ما بعملية غسل أموال، عليه عادة مراجعة تدابير العناية الواجبة التي يتبناها. من جهة أخرى، في حال رأى أن هذا الإجراء قد يثير شكوك العميل وينبئه على ما يحصل، يجوز لها، بدلاً من ذلك، أن ترفع تقرير المعاملات المشبوهة إلى الإدارة العامة للتحريات المالية (General Directorate of Financial Intelligence). ويجب أن يتضمن التقرير أسباب عدم اتخاذ تدابير العناية الواجبة.

١٦. "ب" الفصل الأول، الفقرة ٤-٣-٢

يجب على مؤسسة السوق المالية قبل تقديم خدمات الحفظ للعميل الحصول على موافقة كتابية من العميل على جميع شروط تقديم الخدمات. وينبغي أن يوضح الاتفاق طريقة تسجيل أصول العميل، وكيفية إصدار تعليمات العميل وتلقيها، ومسؤولية مؤسسة السوق المالية تجاه عميلها، وأي رهن أو ضمان على أصول العميل. إلى جانب ذلك، يجب أن يحدد الاتفاق طريقة تعامل مؤسسة السوق المالية مع إجراءات الشركة، وتصفية الأصول المستخدمة ضماناً للالتزامات، والرسوم والعمولات، وتجميع الأصول.

١٧. "د" الفصل السادس، الفقرة ٣

يجب على مؤسسة السوق المالية تحديد ما إذا كان العميل - أو المستفيد الحقيقي في حالة الشخص الاعتباري - يشغل منصباً عاماً بارزاً، سواء داخل المملكة، أو في دولة أجنبية، أو في منظمة دولية. ويشار إلى هؤلاء الأفراد عادةً بمصطلح "الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر" (Politically Exposed Persons PEPs)، وقد ورد تعريفهم في اللوائح التنفيذية على النحو الآتي:

- رؤساء الدول أو الحكومات، وكبار السياسيين، والمسؤولين الحكوميين أو القضائيين أو العسكريين، وكبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات التي تملكها الدول، والمسؤولين البارزين في الأحزاب السياسية.
- رؤساء المنظمات الدولية ونوابهم وأعضاء مجلس الإدارة، أو المكلفون بأي وظيفة مماثلة في هذه المنظمات.

١٨. "ج" الفصل الثالث، الفقرة ١-٥

في مثل هذه الحالات، قد ترغب مؤسسة السوق المالية بشراء الأسهم قبل إصدار البحث، ويستبق أن سعر الأسهم سيرتفع فور إصدار البحث. لكن هذا النوع من التداول، المعروف بالتداول السابق لنشر البحث، يُعتبر مُحطراً بموجب الأنظمة حيث إنه يعود بالفائدة على مؤسسة السوق المالية على حساب عملائها، كما أنه يُعتبر شكلاً من أشكال التلاعب بالسوق.

١٩. "ج" الفصل الأول، الفقرة ١-٢

يجب على أي شخص يصبح مُسيطرًا على شخص آخر، أو يتوقف عن السيطرة على شخص آخر، إشعار الهيئة قبل ٣٠ يوماً على الأقل من تاريخ النفاذ المقترح؛ فإن تعذر ذلك، يجب على مؤسسة السوق المالية إشعار الهيئة فور علمها بالأمر مباشرة. ويجب الحصول على موافقة الهيئة على المسيطر، كما يجب على الهيئة التحقق من هويته، ونزاهته، ووضعه النظامي، وسجل أعماله، وسلامة وضعه المالي.

٢٠. "أ" الفصل الثاني، الفقرة ٢-١

يجب أن يتضمن طلب الترخيص المعلومات الآتية:

- شروط وأحكام الصندوق الموقعة من المدير التنفيذي ومسؤول المطابقة والالتزام لدى مدير الصندوق.

٢١. "ب" الفصل الرابع، الفقرة ٢-٢

يجب أن يكون أي برنامج إصدار لأدوات الدين مفصلاً في نشرة واحدة تغطي الحد الأقصى لقيمة أدوات الدين التي سيتم إصدارها بموجب برنامج مدته ٢٤ شهراً كحد أقصى (عقب الحصول على الموافقة)

٢٢. "أ" الفصل الأول، الفقرة ٢-٤

يجب على مؤسسة السوق المالية في نهاية كل يوم عمل تسوية الرصيد الكلي في جميع حسابات العملاء مع متطلبات أموال العملاء التي تُحسب وفقاً لقواعد الهيئة، والتأكد من دفع أي نقص في حساب عميل، وسحب أي فائض منه.

٢٣. "أ" الفصل الثاني، الفقرة ٣-١

المشتقات ١٥٪

٢٤. "ج" الفصل الأول، الفقرة ٢-٣

ينبغي أن لا يحدث الاتصال المباشر خارج أوقات العمل الرسمية، ما لم يكن الطرف الآخر قد وافق على تلقي ذلك الاتصال

تحديداً

٢٥. "د" الفصل السادس، الفقرة ٤

تحظر المادة التاسعة من نظام مكافحة غسل الأموال على المؤسسات المالية ضمن المملكة العربية السعودية الدخول في علاقة مراسلة مع بنوك سورية

خطة المنهج



الوحدة/ العنصر	الفصل/ الفقرة	
العنصر ١	الفصل ١	لائحة مؤسسات السوق المالية
١-١		استمرار الترخيص عند استكمال دراسة هذا الباب، يجب على المتقدم لامتحان:
١-١-١	١	معرفة متطلبات الإشعار المفروضة على مؤسسات السوق المالية (الباب الثالث، الفصل ٢، المادة ١٥، الملحق ٣-٢)
٢-١-١	١	معرفة المتطلبات المتعلقة بـ: - الأشخاص المسيطرين (الباب الثالث، الفصل ٢، المادة ١٣) - الروابط الوثيقة (الباب الثالث، الفصل ٢، المادة ١٤)
٣-١-١	١	معرفة متطلبات حفظ السجلات المفروضة على مؤسسات السوق المالية (لائحة مؤسسات السوق المالية، الباب الثالث، الفصل ٢، المادة ١٦)
٢-١		سحب الترخيص أو إلغاؤه عند استكمال دراسة هذا الباب، يجب على المتقدم لامتحان:
١-٢-١	٢	معرفة الالتزامات المترتبة على مؤسسة السوق المالية إذا رغبت بالتوقف عن ممارسة أعمال الأوراق المالية، والأسلوب الصحيح للقيام بذلك (الباب الثالث، الفصل ٢، المادة ١٢)
٢-٢-١	٢	معرفة الحالات التي تجيز للهيئة (الباب الثالث، الفصل ٢، المادة ١٢): - رفض طلب لإلغاء الترخيص (الباب الثالث، الفصل الثاني، المادة ١٢) - تعليق الترخيص (الباب الثالث، الفصل الثاني، المادة ١٢)
٣-١		إعلانات الأوراق المالية عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدم لامتحان:
١-٣-١		معرفة المتطلبات العامة لمحتوى جميع إعلانات الأوراق المالية (الباب الخامس، الفصل ٢، المادة ٣٣ والملحق ١-٥)
٢-٣-١		معرفة المتطلبات المحددة التي تحكم الاتصال المباشر (الباب الخامس، الفصل الثاني، المادتان ٣٤ و ٣٥)
٤-١		أموال العملاء وأصول العملاء عند استكمال دراسة هذا الباب، يجب على المتقدم لامتحان:

الوحدة/ العنصر	الفصل/ الفقرة
١-٤-١	معرفة: - قواعد أموال العملاء (الباب السابع، الفصل الثاني، المواد ٧١ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨) - القواعد المتعلقة بالمبالغ التي ينبغي الاحتفاظ بها في الحسابات المصرفية لأموال العملاء (الباب السابع، الفصل الثاني، المادة ٧٩) - قواعد أصول العملاء (الباب السابع، الفصل ٣، المواد ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩)
٥-١	كشوفات العملاء عند استكمال دراسة هذا الباب، ينبغي على المتقدم للامتحان:
١-٥-١	معرفة القواعد المتعلقة بكشوفات العملاء (الباب السابع، الفصل ٣، المادة ٩١)
العنصر ٢	لائحة صناديق الاستثمار
١-٢	لائحة صناديق الاستثمار عند استكمال دراسة هذا الباب، يجب على المتقدم للامتحان:
١-١-٢	معرفة المتطلبات المتعلقة: بإعداد شروط وأحكام الصندوق (الباب الرابع - المادة ٣٣، والباب الخامس - المادة ٨٢، والباب الرابع - المادة ٦١ والملحق ١)
٢-١-٢	معرفة اللوائح التنظيمية بشأن: - تعيين أمين الحفظ (الباب الثالث، المادة ٢٤)؛ - مسؤوليات أمين الحفظ (الباب الثالث، المادتان ٢٦ و ٢٨) (لائحة صناديق الاستثمار العقاري، المادة ٢٩)
٣-١-٢	معرفة اللوائح التنظيمية بشأن: - مجالات الاستثمار (الباب الرابع، المادة ٤٠)؛ - قيود الاستثمار (الباب الرابع، المادة ٤١) - قواعد وقيود عامة (الباب الخامس، المادة ٨٦)
٤-١-٢	معرفة اللوائح التنظيمية بشأن: - الإشعارات المتعلقة بملكية حصص كبيرة من الأسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل (الباب الرابع، المادة ٤٢)؛ - الصفقات بصفة أصيل (الباب الرابع، المادة ٤٣)

الوحدة/ العنصر		الفصل/ الفقرة
٥-١-٢	معرفة المتطلبات التنظيمية بشأن: مخالفة قيود الاستثمار (الباب الرابع، المادة ٥٩)	٥-١
٦-١-٢	معرفة متطلبات الإبلاغ بالنسبة إلى: - التغييرات الأساسية (الباب الرابع، المادة ٦٢)؛ - التغييرات غير الأساسية (الباب الرابع، المادة ٦٣)	٦-١
٢-٢	لائحة صناديق الاستثمار العقاري (الصناديق العامة) عند استكمال دراسة هذا الباب، يجب على المتقدم للامتحان:	
١-٢-٢	معرفة أنواع صناديق الاستثمار العقاري وأغراضها (الباب الثالث، الفصل الأول، المادة ١٠)	
٢-٢-٢	معرفة عملية الترخيص (لائحة صناديق الاستثمار العقاري): المتطلبات (الباب الثاني، المادة ٧ والملحق ٣)	٢

العنصر ٣	لائحة سلوكيات السوق	الفصل ٣
١-٣	سلوك مؤسسات السوق المالية عند استكمال دراسة هذا الباب، يجب على المتقدم للامتحان:	
١-١-٣	معرفة السلوك المتوقع من مؤسسات السوق المالية والأشخاص المسجلين عند وجود أسباب معقولة للاشتباه في أن العميل يشارك في (لائحة سلوكيات السوق): - التلاعب بالسوق (الباب الخامس، المادة ١١)؛ - التداول بناء على معلومات داخلية (الباب الخامس، المادة ١١)؛ - المسؤولية عن أعمال الآخرين (الباب الخامس، المادة ٢٠)	١-١

الوحدة/ العنصر	الفصل/ الفقرة
٢-١-٣	معرفة السلوك المتوقع من مؤسسات السوق المالية والأشخاص المسجلين في الحالات التالية: • أولوية العملاء (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٢)؛ • التداول الاستباقي (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٢)
٣-١-٣	معرفة السلوك المتوقع من مؤسسات السوق المالية والأشخاص المسجلين في الحالات التالية: • التنفيذ في الوقت المناسب (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٣)؛ • التنفيذ بأفضل الشروط (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٤)؛ • التخصيص في الوقت المناسب (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٥)
٤-١-٣	معرفة الأنظمة التي تنظم تجميع أوامر العملاء (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٧)
٥-١-٣	معرفة السلوك المتوقع من مؤسسات السوق المالية والأشخاص المسجلين في الحالات التالية: • التداول السابق لنشر البحوث (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٨)؛ • التداول بعكس التوصيات (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٩)

العنصر ٤	تمويل الشركات	الفصل ٥
١-٤	قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة عند استكمال دراسة هذا الباب، يجب على المتقدم لامتحان:	
١-١-٤	معرفة متطلبات ما يلي: • حالات الطرح الخاص (الباب الثالث، المادة ٨) • الطرح المحدود (الباب الثالث، المادة ٩) • متطلبات الطرح الخاص (الباب الثالث، المادة ١٠) • المعلومات المقدمة إلى المستثمرين وإعلانات الطرح الخاص (الباب الثالث، المادة ١٢)	٢-١-١

الوحدة/ العنصر	الفصل/ الفقرة	
٢-٤		الطرح العام عند استكمال دراسة هذا الباب، ينبغي على المتقدم لامتحان:
١-٢-٤	٢	معرفة شروط الطرح العام للأسهم (الباب الرابع، الفصل ٣، المادة ٢٤)
٢-٢-٤	٢	معرفة شروط الطرح العام فيما يتعلق ب: - أدوات الدين (الباب الرابع، الفصل الثالث، المادة ٢٥) - أدوات الدين القابلة للتحويل (الباب الرابع، الفصل ٣، المادة ٢٥)
٣-٤		الالتزامات المستمرة عند استكمال دراسة هذا الباب، يجب على المتقدم لامتحان:
١-٣-٤	٣	معرفة المواد المتعلقة بـ (قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة): - الإفصاحات الكاملة والواضحة والدقيقة وغير المضللة (الباب السابع، الفصل ١، المادة ٦٠) - الالتزام بالإفصاح عن التطورات الجوهرية (الباب السابع، الفصل ١، المادة ٦١)
٢-٣-٤	٣	معرفة المواد المتعلقة بالإفصاح عن (قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة): - أحداث معينة (الباب السابع، الفصل ١، المادة ٦٢)؛ - والمعلومات المالية (الباب السابع، الفصل ١، المادة ٦٣)
٤-٤		الطرح في السوق الموازية عند استكمال دراسة هذا الباب، يجب على المتقدم لامتحان:
١-٤-٤	٤	معرفة (قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة): - الشروط المفروضة على الطارحين الراغبين في الحصول على موافقة لطرح الأسهم في السوق الموازية (الباب الثامن، المادة ٧٤) - الالتزامات المستمرة المفروضة على مصدري الأوراق المالية المدرجة في السوق الموازية (الباب الثامن، المادة ٨٩)

العنصر ٥	تعليمات الحسابات الاستثمارية	الفصل ٥
١-٥	فتح الحسابات الاستثمارية عند استكمال دراسة هذا الباب، يجب على المتقدم لامتحان:	

الوحدة/ العنصر	الفصل/ الفقرة
١-١-٥	١ معرفة المتطلبات المتعلقة بقبول العملاء (تعليمات الحسابات الاستثمارية، الباب الثاني، المادة ٣)
٢-١-٥	١ معرفة البيانات الواجب توافرها في اتفاقية فتح الحساب الاستثماري (تعليمات الحسابات الاستثمارية، الباب الثاني، المادة ٤)
٣-١-٥	١ معرفة الشروط المطلوب استيفاؤها عند فتح الحسابات الاستثمارية فيما يتعلق بـ: • الأشخاص الطبيعيين (الباب الثاني، المادة ٦)؛ • الأشخاص الاعتباريين (تعليمات الحسابات الاستثمارية، الباب الثاني، المادة ٧)
العنصر ٦	مكافحة غسل الأموال
١-٦	التدابير الوقائية عند استكمال دراسة هذا الباب، يجب على المتقدم للامتحان:
١-١-٦	١ معرفة السياسات والإجراءات والنظم الرقابية التي ينبغي اعتمادها لتقييم مخاطر غسل الأموال وإدارة هذه المخاطر وتخفيف التعرض لها (نظام مكافحة غسل الأموال، المادة ٥ والمادة ١٤/١)
٢-٦	تدابير العناية الواجبة عند استكمال دراسة هذا الباب، يجب على المتقدم للامتحان:
١-٢-٦	١-٢ معرفة متى يجب تطبيق تدابير العناية الواجبة ومكوناتها كحد أدنى (اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال؛ ١/٧، ٢/٧، ٣/٧، ٤/٧، ٦/٧)
٢-٢-٦	٢-٢ معرفة العوامل التي تحدد ما إذا يجب تطبيق تدابير العناية الواجبة أو تدابير العناية الواجبة المعززة (نظام مكافحة غسل الأموال، المادتان ٧ و ١١)
٣-٢-٦	٣-٢ معرفة الحالات التي يجوز للمؤسسة المالية فيها أن تعتمد على طرف آخر من أجل إجراء عمليات تحديد والتحقق من الهوية (اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال؛ ١٠/٧، ١١/٧، ١٢/٧، ١٣/٧)
٤-٢-٦	٤-٢ معرفة الحالات التي يمكن للمؤسسة المالية فيها أن تختار عدم اتخاذ تدابير العناية الواجبة (اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال؛ ٩/٧)
٣-٦	تدابير العناية الواجبة المعززة عند استكمال دراسة هذا الباب، ينبغي على المتقدم للامتحان:

الوحدة/ العنصر	الفصل/ الفقرة
١-٣-٦	معرفة أنواع وطرق التعامل المطلوبة مع الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر (اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال): • الوظائف العامة الرفيعة المستوى (١١/٨) • مناصب الإدارة العليا (١/٨ ب) • الشركاء المقربون (٤/٨) • أفراد العائلة (٣/٨) • الأشخاص السياسيون الأجانب المعرضون للمخاطر (٥/٨)
٢-٣-٦	معرفة متطلبات النظم فيما يتعلق بالملكية الحقيقية والعلاقات مع الوظائف العامة رفيعة المستوى (نظام مكافحة غسل الأموال، المادة ٨)
٤-٦	علاقات المراسلة الخارجية عند استكمال دراسة هذا الباب، يجب على المتقدم للامتحان:
١-٤-٦	معرفة التدابير الوقائية المتعلقة بعلاقات المراسلة (المادة ٩ من نظام مكافحة غسل الأموال، اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال، ١/٩، ٢/٩)
٥-٦	كشف العمليات النقدية والإبلاغ عنها عند استكمال دراسة هذا الباب، يجب على المتقدم للامتحان:
١-٥-٦	فهم كيفية ضبط الأنشطة المشبوهة (اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال؛ ١/١٥، ٣/١٥)
٦-٦	الإبلاغ عن العمليات المشبوهة عند استكمال دراسة هذا الباب، يجب على المتقدم للامتحان:
١-٦-٦	معرفة متطلبات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة (اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال؛ ١/١٥، ٣/١٥، ٤/١٥)

العنصر ٧	مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله	الفصل ٧
١-٧	تقييم المخاطر عند استكمال دراسة هذا الباب، يجب على المتقدم للامتحان:	
١-١-٧	معرفة العوامل التي يجب دراستها عند تقييم مخاطر تمويل الإرهاب (اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، المادة ١٦)، (نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، المادة ٦٣)	٢
٢-٧	العناية الواجبة عند استكمال دراسة هذا الباب، يجب على المتقدم للامتحان:	

الوحدة/ العنصر		الفصل/ الفقرة
١-٢-٧	معرفة كيفية تطبيق تدابير العناية الواجبة (اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله؛ المادة ١٧، المواد الفرعية ١-٥)	٢
٢-٢-٧	معرفة الإجراءات المتخذة في حال عدم إمكانية تطبيق تدابير العناية الواجبة (اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله؛ المادة ١٧، المادة الفرعية ٦)	٣
٣-٧	الإبلاغ عن العمليات المشبوهة عند استكمال دراسة هذا الباب، يجب على المتقدم للامتحان:	
١-٣-٧	معرفة متطلبات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة (نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، الباب السادس، المادة ٧٠)	٣
٤-٧	تنبيه العملاء المشتبه بهم عند استكمال دراسة هذا الباب، يجب على المتقدم للامتحان:	
١-٤-٧	معرفة السلوكيات المحظورة فيما يخص تنبيه العملاء المشتبه بهم (نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، الباب السادس، المادة ٧١)	٤

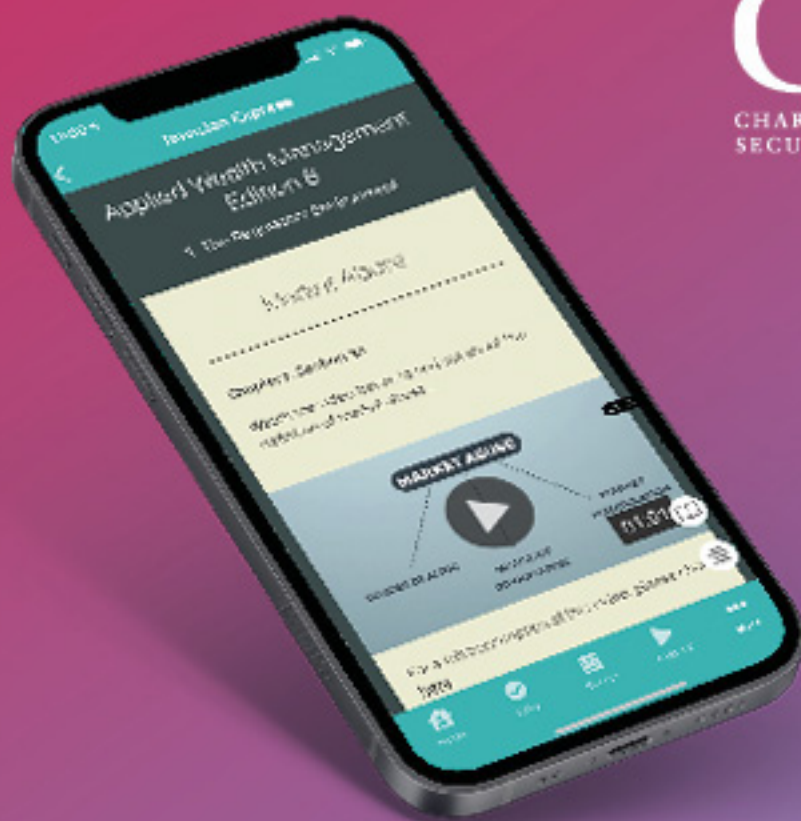
مواصفات الاختبارات

تُصمَّم كُلُّ ورقةٍ اختبارٍ على نحوٍ مُنفصل بحيث يُحدِّد الدَّرَجَات التي سَتُعطى لكل عنصر، كما هو وارد في الجدول أدناه.

تجدر الإشارة إلى أن الأرقام الموضَّحة قد تختلف قليلاً من اختبارٍ لآخر، إذ تتمتع الاختبارات بدرجة من المرونة لضمان مستوى محدَّد من الصعوبة لكل واحد منها. لكن عدد الأسئلة في كل عنصر يبقى ثابتاً لا يتغيَّر عن معدل يزيد على سؤالين اثنين سواء بالزيادة أو النقصان.

الأسئلة	الفصل	عدد الأسئلة
العنصر الأول	لائحة مؤسسات السوق المالية	٥
العنصر الثاني	لائحة صناديق الاستثمار	٤
العنصر الثالث	لائحة سلوكيات السوق	٣
العنصر الرابع	تمويل الشركات	٣
العنصر الخامس	تعليمات الحسابات الاستثمارية	٢
العنصر السادس	نظام مكافحة غسل الأموال	٥
العنصر السابع	مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله	٣
المجموع		٢٥





طور دراستك المهنية باستخدام تطبيق

MyCISI

بحصولك على عضوية الطالب، يمكنك الوصول إلى جميع موارد التطوير المهني المستمر القيمة التي نقدمها، مثل وحدات التعلم المهني بالمنصة التعليمية المهنية فيديو CISI TV والمزيد.

كل ذلك في تطبيق واحد سهل الاستخدام.

ابحث عن MyCISI من خلال تطبيق Play Store أو App Store.



كيف ستفيدك عضوية المعهد المُعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI) بعد إنهاء دراستك

CISI
CHARTERED INSTITUTE FOR
SECURITIES & INVESTMENT

اكتسب قدرات تنافسية من خلال مزايا عضوية CISI، يتمتع بهذه المزايا أكثر من ٤٣,٠٠٠ مهني في جميع أنحاء العالم كما تصاعد أعضائنا على النطاق في تخصصاتهم، فيما يلي بعض الموارد الرئيسية التي يمكنك الوصول إليها كجزء من عضوية الطالب، وللاحتفاظ بهذه المزايا بعد إنهاء دراستك، اشترك في عضوية CISI الآن.

CISI TV

مجموعة مختارة من الفعاليات والمقابلات والمقاطع المميزة الخاصة بالتطوير المهني المستمر الأكثر مشاهدة لدينا، وهي متاحة للمشاهدة عبر الإنترنت في أي وقت وفي أي مكان.

أكثر من ٥٠٠

فيديو حسب الطلب

أكثر من ١٢٠,٠٠٠

فيديو حسب الطلب تمت مشاهدتهم العام الماضي



التطوير المهني المستمر وشبكة التواصل والمناسبات الاجتماعية

يقدم برنامجنا الشخصي والاقتصادي أهم الموضوعات ورؤى الخبراء وفرص التواصل.

أكثر من ٥٠٠

فعالية كل عام

٢٤

فرع في المملكة المتحدة

و ٩ مجالس استشارية وطنية

ممن يمثلون الأعضاء المحليين وبوجهون المحتوى الذي نقدمه



التعلم عبر الإنترنت والمنصة التعليمية المهنية

تقدم سلسلة وحدات التعلم المهني تحليلًا متطورًا ورؤية ثاقبة في التعلم الإلكتروني المصغر للمهنيين في الخدمات المالية.

أكثر من ٢٠٠ وحدة تعلم متميزة

أكثر من ٢٥,٠٠٠ مستخدم العام الماضي

١٠ وحدات تعليمية محدثة شهرياً



مجلة The Review

تشمل المجلة الحائزة على جوائز، والمخصصة لأعضائنا، على أحدث الأخبار والرؤى والتوجهات الفكرية الرائدة التي تؤثر على مهنتك، وهي متاحة على الإنترنت وفي نسخ مطبوعة.

أكثر من ١٠٠,٠٠٠

زائر عبر الإنترنت

العام الماضي



شبكة المهنيين الشباب (YPN)

تم تطوير شبكة المهنيين الشباب التابعة لنا لمساعدة شباب المهنيين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨-٣٥ سنة على الاستفادة من قدراتهم التنافسية ومهاراتهم في التطوير المهني من خلال مجموعة مخصصة من الفعاليات والمصادر التوجيهية المصممة خصيصًا.

أكثر من ٣,٠٠٠

عضو في شبكة المهنيين الشباب



خطابات و بطاقات تعريف مصممة خصيصاً

ميّز نفسك عن زملائك من خلال بطاقات تعريف العضوية الحصرية والخطابات المعونة بدرجة عضويتك لعرض إنجازاتك



ترغب في الانضمام إلينا؟

تبدأ درجات عضويتنا من درجة المنتسب، وهي متاحة لأي شخص. واعتمادًا على المؤهلات التي تحصل عليها، قد تكون مؤهلاً للحصول على عضوية متقدمة، مثل عضو بدرجة زمالة أو عضو كامل. اكتشف المزيد على cisi.org/membership

التعلم عبر الإنترنت

تحليلات ورؤى متطورة للمهنيين في مجال الخدمات المالية، متوفرة في أي وقت وفي أي مكان

نقدم أكثر من ٢٠٠ وحدة تعليمية إلكترونية لمساعدتك على تلبية متطلبات التطوير المهني المستمر الخاصة بك. وتعرض فيما يلي بعض الوحدات المتاحة.

يقدم معهد CISI هذه المنصة التعليمية المهنية مجاناً للأعضاء كما أنها متاحة أيضاً للطلاب الأعضاء.

لمعرفة المزيد حول الوحدات التعليمية المهنية الإلكترونية، قم بزيارة cisi.org/pr

مكافحة غسل الأموال

فهم صيرورات مكافحة غسل الأموال وتواجها ودور مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال والعقوبات المتعلقة بذلك.



أساسيات أصول العميل وأموال العميل

الحصول على نظرة عامة على المبادئ والقواعد عالية المستوى المرتبطة بحفظ أصول العميل وحمايتها.



تعارض المصالح

اطلع على أمثلة على تعارض المصالح، والأدوات، والسياسات، والإجراءات، وإجراءات الإفشاء، والممارسات الجيدة.



علوم البيانات

قد أدى التحول الرقمي للعمليات التجارية إلى تسريع وتيرة التقاط البيانات. استعد من قيمة البيانات الخاصة بك.



التنوع والشمول

شهدف المسؤولين عن التنوع والشمول ومساهمة التنوع، والمسؤولين عن التنوع والشمول، والبيئة الإدارية.



الجرائم المالية

الحصول على نظرة عامة حول كيفية التداول بناءً على معلومات داخلية وإساءة استخدام السوق وغسل الأموال وتحويل الأموال والعقوبات المالية.



التخطيط المالي

تعرف على لمحة عامة عن عملية التخطيط المالي والمصطلحات الرئيسية والإطار التنظيمي الذي يحكمها.



التمويل الأخضر

تتمثل هذه الوحدة المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتمويل الأخضر، والآثار واسعة النطاق المترتبة عليه، والتدابير التي يتم اتخاذها لمكافحته.



الاستثمار المؤثر

يهدف إلى تطوير مبادئ الاستثمار الأخلاقية والمساهمة من خلال الاستثمار الهادف.



النزاهة والأخلاقيات

فهم الأخلاقيات في القطاع المالي، وأهمية الثقة والجدارة بالثقة، والاستقال مقابل الأخلاقيات.



إساءة استخدام السوق

فحص المخالفات والعقوبات والمخالفات الآمنة والتزامات الإبلاغ والصلة مع الجرائم الأخرى.



علم الأعصاب في العمل

تعلم كيفية العمل على النحو الأمثل دون إيذاء صحتك عند مواجهة زيادة أعباء العمل وتراكم المواعيد النهائية.



منصة المراجعة والتدريب

اختبر معلوماتك قبل الامتحان

منصة المراجعة والتدريب هي أداة تدريبية إلكترونية مكمل للكتب التعليمية التي يصدرها المعهد لمساعدتك على الاستعداد للامتحان. وتحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تساعد عملية التعلم عبر التأكيد على مدى فهم المادة، ويتضمن نموذج عينة الاختبار أسئلة تم تجميعها لتحاكي الامتحان النهائي إلى أقصى حد ممكن.



المزايا الرئيسية

✓ اختبار تدريبي خاص في نهاية الوحدة الدراسية يعكس
بأكبر قدر ممكن ما ستخبره في الامتحان (مع ذلك،
يرجى العلم أنها ليست أسئلة اختبار CISI نفسها)

✓ أسئلة شاملة لتأكيد فهم المادة

✓ مسرد شامل للمصطلحات

✓ تسمح لك بالدراسة وقتما تشاء وعلى أي جهاز

لشراء وحدات المراجعة والتدريب

يرجى زيارة مكتبة CISI عبر الإنترنت على cisi.org/bookshop أو الاتصال بمركز خدمة العملاء على

+٩٤٤ ٢٠ ٧٦٤٥ ٠٧٧٧

إذا كنت قد اشتريت وحدات المراجعة والتدريب بالفعل، فيمكنك الاطلاع إليها عبر تطبيق MyCISI أو MyStudy على cisi.org/mystudy

يرجى ملاحظة ما يلي: لا ينبغي النظر إلى الأسئلة المعروفة في منصة المراجعة والتدريب على أنها عينة من أسئلة الامتحان حيث توجد نماذج متاحة لهذا الغرض.

إمكانيات لا حدود لها مع مؤهلات المعهد المعتمد
للأوراق المالية والاستثمار CISI

مؤهلات معترف بها دولياً تمكّنك من التحليق عالياً في عالم
المال والأعمال .

طور خبراتك، ومسيرتك المهنية ومهارات التسويق الشخصي
عبر الموقع الإلكتروني : cisi.org/qualifications



